منتدى التنمية الخليجي

Gulf Development Forum

ظاهرة العنف والتطرف

مجوعة أوراق اللقاء السنوي السابع عشر

١١ - ١٢ يناير ١٩٩٦

أوراق ودراسات في التنمية

منتدى التنمية

اللقاء السنوي السابع عشر

١١ - ١٢ يناير ١٩٩٦م

ظاهرة العنف والتطرف

مجموعة الأبحاث والمناقشات

مايو ١٩٩٦

ظاهرة العنف والتطرف

منتدى التنمية

اللقاء السنوي السابع عشر

١١-١٢ يناير ١٩٩٦م

ظاهرة العنف والتطرف

مجموعة الأبحاث والمناقشات

يتمثل الغرض العام للمنتدى في إيجاد مناخ علمي وفكري يخلق الصلة والتفاعل بين أبناء المنطقة حول قضايا التنمية ويكرس الجهود نحو دراسة أوضاع التنمية وتحليل عقباتها واستشراف حلول لها .

وفي سبيل تحقيق هذا الغرض العام يعمل المنتدى على ما يلي :

أ - توثيق أواصر الارتباط والاتصال بين أبناء المنطقة المعنيين بأمور تنميتها .

ب - خلق ذاتية التنمية في المنطقة بعيداً عن «التجارب المنقولة» .

جـ - إثارة الرغبة والحافز لدى أبناء المنطقة في تناول قضايا ومشاكل البيئة من خلال حوار جامع بناء يضم المهتمين بالأمور العامة .

د - تعميق الوعي والإدراك من أجل تطبيق الأساليب والنظم العملية وتطوير إدارة التنمية بما يسمح للمنطقة الاستخدام الأمثل لمواردها .

هـ - تبادل الخبرات والمعرفة والاستفادة من التجارب الناجحة ، وتفادي الازدواجية في النشاطات المختلفة ، والعمل على ربط نشاطات البحث واستكمال الحلقات المفقودة فيها ، والبدء من حيث انتهى الآخرون ، والتوفيق بين وجهات النظر المختلفة في الأسلوب .

الإطار العام لمنتدى التنمية

المحتويات

الورقة الأولى : «العنف والتطرف الديني في العالم العربي»..... ٩

إعداد : السيد/ خليل علي حيدر

الورقة الثانيـة : «ظاهرة العنف والتطرف»..... ٥٧

إعداد : د . حيدر إبراهيم علي

الورقة الثالثـة : «التطرف والعنف/ وأربع من أعجب القصص»..... ٧٥

إعداد : د . محمد سليم العوا

الورقة الرابعة : «بعض المفاهيم الشرعية الأساسية

في الفكر السياسي الإسلامي»..... ٩٥

إعداد : د . أحمد بن عثمان التويجري

المناقشات : ١١١

الورقة الأولى

العنف والتطرف الديني
في العالم العربي

إعداد : خليل علي حيدر

دخلت قبل عامين مكتبة أمريكية في مدينة نيوهيفن بولاية كونيكتكت أتفحص الكتب القديمة والجديدة . وفيما أنا في ذهولي لكثرة الكتب الصادرة في كل مجال ، وتكسر النصال على النصال في كل ميدان من ميادين البحث والفكر ، لفت نظري كتاب عن الدين في اليابان . فقلت لنفسي : هذا موضوع الساعة ! يقرأ فيه الإنسان وبخاصة إذا عرفنا أن اليابان دولة علمانية ، دينها ليس من الأديان الثلاثة المعروفة في منطقتنا ، وأن وسائل الإعلام كلها تتحدث عن الأديان والأصولية والتطرف ! وتصفحت الكتاب فإذا به يؤكد انصراف اليابانيين عن الأديان التقليدية الكبرى كالبوذية والمسيحية ، واتجاههم إلى المعتقدات الخرافية الشعبية السائدة في الريف الياباني وإلى ما يطلق عليه عادة اسم «الديانات الجديدة» ، وهي ديانات تهتم بتحسين أحوال الاتباع المادية وتهتم أحياناً بالسحر . غير أن ٨٠٪ من اليابانيين الذين ما زالوا ينضمون إلى نشاطات دينية لا يعتبرون أنفسهم مؤمنين بأي دين .

وما هو إلا عام أو عامان حتى اهتزت الحياة الدينية في اليابان تحت تأثير الحركة الإرهابية المروعة التي قادتها فرقة أوم الدينية ، والتي استهدفت قتل مئات وآلاف اليابانيين في محطات المترو بالغازات السامة كي تصدق نبوءة نبي الحركة .

وقد تكاملت الصورة الرهيبة أمام البوليس الياباني من خلال استجواب المجموعة القيادية لتنظيم «أوم» ، وهم ٣٤ شخصاً ألقي القبض عليهم منذ

حوادث الاعتداء على قطارات الأنفاق . وقد تبين من أقوالهم أن «شوكو أشاهارا» زعيم الفرقة الروحي ، كان قد تنبأ أن عام ١٩٩٧ سيشهد حرباً تشنها الولايات المتحدة الأمريكية على اليابان للاستيلاء عليها . وأن مهمته في هذه الحالة هي أن يكفل النجاة لاتباعه . ثم عاد هذا النبي المزعوم فغير تاريخ قيامته إلى عام ١٩٩٥ . غير أنه بحلول هذا العام كان من الواضح أنه لا توجد أية دلائل تشير إلى احتمال وقوع هذه الحرب التي تنبأ بها فقرر عندئذ أن يبدأها بنفسه ، حيث تبين من التحقيقات امتلاك الحركة لمئات الملايين من الدولارات ، ووجود حلقة ضمن التنظيم من العلماء مهمتها إنتاج الأسلحة التقليدية والكيميائية والبيولوجية . وتحدثت الوثائق المصادرة عن محاولات لشراء طائرات نفاثة ودبابات وأشعة الليزر . واعترف الطبيب «اكيو هاياتشي» بأنه هو الذي أطلق الغاز السام في أحد قطارات طوكيو بهدف اكتساح المنطقة وما بها من مكاتب حكومية وإثبات صحة نبوءة «أشاهارا»(١) .

اشتريت كتاباً آخر من نفس المكتبة عنوانه «سياسات اللاعقل» ، صادر عام ١٩٧٠ وموضوعه التطرف الديني القومي والعنصري في الولايات المتحدة . وقد اختتم الباحثان تحليلهما لليمين المتطرف في الولايات المتحدة بالعبارات الآتية :

«تثبت الأدلة ، باختصار ، أن الجماهير الأمريكية لا تزال سهلة الانقياد نحو التطرف السياسي ، بينما النظام السياسي في الولايات المتحدة وإن كان أقل عرضة لذلك إلا أنه بالكاد يتمسك بمواقعه»(٢) .

---

(١) الأنباء الكويتية ،٢٤/ ٦/ ١٩٩٥ جاء فى الأخبار كذلك أن الجماعة تحظر على الاعضاء ترك الطائفة أو انتقاء الزعماء أو الكشف عن الاسرار بل حتى الشراء والاكل خارج الجماعة .

(٢) In sum, the evidence indicated that the American population is still highly vulnrable to political extremism,the American system is less vulverable but scarcely fail-. The politics of unreason:Right-Wing Extremism in America,by Seymour Martin, P.508

ويستعرض هذا الكتاب ضمن أكثر من ٥٠٠ صفحة التطرف في الولايات المتحدة منذ استقلالها حتى عام ١٩٧٠ ، فيتناول فترة ما قبل الحرب الأهلية ، وصراعات الكاثوليك مع البروتستانت والعداء للشيوعية ، ومعاداة السود واليهود والأقليات وغير ذلك .

وفي يوم ١٩ أبريل ١٩٩٥ كان موعد الشعب الأمريكي وشعوب العالم كي تجابه وجهاً لوجه ما ظل يتطور في أحشاء مجتمع الولايات المتحدة من توجهات سياسية ودينية متطرفة وذلك عندما تم تفجير المبني الفيدرالي في أوكلاهوما . حيث اعتبرت الحادثة أخطر عملية إرهابية عرفتها الولايات المتحدة منذ العشرينات ، أفرزتها بلا شك عشرات المجموعات المتشددة والمسلحة التي تجاوز أعضاؤها العشرة آلاف ، يتوزعون على مختلف الولايات ، كما يتمتعون بشعبية واسعة في العديد منها . وقد كشفت التحقيقات عن نظامهم الدقيق داخل معسكرات تدريب مجهزة كامل التجهيز ، وعن امتلاكهم أحدث وسائل الاتصال من خلال شبكة الأنترنيت والبريد الالكتروني . وكشفت كذلك عن أن هذه الميليشيات تستهدف محاربة الحكومة الفيدرالية ، وتعتقد أن الحكومة الأمريكية تتآمر ضد المواطنين الأميركيين من أجل إقامة «نظام دولي جديد» على حسابهم ، ولذا يرون أن من حقهم اللجوء إلى المجابهة المسلحة لإبطال القوانين التي لا يوافقون عليها[٣] .

وتقول دراسة منشورة أن هذه الميليشيات تفرض على أعضائها أداء قسم الولاء والتزام «قواعد السلوك» الخاصة بها . ويتعهد المنتسب بالتضحية بحياته دفاعاً عن الوطن والدستور ، وأن لا يستسلم وأن يقاوم حتى بعد أسره ، وأن لا يعطي أي معلومات في حالة أخذه «أسير حرب» ، وأن يكتفي في الحالة

---

(٣) الشرق الأوسط ، ٣٠/ ٧/ ١٩٩٥

الأخيرة بإعطاء «الاسم والرتبة ورقم التجنيد» ، وهو ما قالت التقارير أن «ماكفي» ، المتهم بتفجير أوكلاهوما ، يصر عليه أثناء التحقيق معه[٤] .

ويقول عبدالمنعم المشاط في مقال بعنوان : «الحرب الثقافية في الولايات المتحدة الأمريكية» أن حركة المقاومة المسلحة غير النظامية قد بدأت منذ ١٧٥٧ ، حيث تعد الميليشيات المعاصرة في جزء منها امتداداً لتلك الحركة الوطنية ضد بريطانيا . كما ترتبط كذلك بالحركة المسيحية المحافظة التي تسعى إلى إحياء التقاليد الكنيسية . وهناك في أمريكا جماعات تطلق على نفسها اسم «وكلاء الرب» ، ويصفون أنفسهم بأبطال المسيحية والمحافظين على الهوية الدينية والقابضين على الجمر . وتسعى هذه الجماعة إلى تسليح أعضائها واستخدام القوة لمقاومة أعداء المسيحية في البلاد . وهناك جماعات مسيحية أخرى مثل «الائتلاف المسيحي» الذي يناصر الحزب الجمهوري ، والذي يدعو إلى التوسع في المظاهر الدينية داخل الحكومة والمجتمع ، وجماعة «المحافظون لعهدهم» ، وهي حركة ذكور تتحفظ على مشاركة النساء ، ومن نصائح هذه الحركة ، «لا تخدع زوجتك ، ولا تخف ضرائبك ، قابل الآخرين بالأحضان ، قبل الأطفال وداعبهم ، اقرأ الإنجيل قبل النوم ، واستثمر في عبادة الرب» . وقد بدأت هذه الحركة عام ١٩٩١ بحوالي ٤٢٠٠ عضو ، ثم وصل عددهم عام ١٩٩٥ إلى ما يربو على نصف المليون[٥] .

ومنذ السبعينات يشهد العالم الغربي حركة متطرفة تحاول إضفاء تفاسير صهيونية على الكتاب المقدس وبناء حركة مسيحية صهيونية تتركز في الولايات المتحدة وبعض دول أوروبا . وتدعو هذه الحركة إلى دعم مشروع إسرائيل الكبرى التوسعية والتمكين لها للسيطرة على القدس ، وإعادة بناء

---

(٤) الحياة ، ١٨/٦/١٩٩٥ .

(٥) الحياة ، ١٦/٦/١٩٩٦ .

الهيكل مكان المسجد الأقصى ، لأن ذلك شرط لازم في اعتقادها لعودة المسيح . وتؤكد هذه الحركة أن تأييد إسرائيل ليس اختيارياً بل هو قضاء إلـهي يستحق من يقف ضده غضب الله ونقمته . ويقول أحد المنتمين للحركة أنه «في كل حرب يخوضها جنود يهود ، فإن الله نفسه هو الذي يدير المعركة»(٦) .

وتمتلىء الحياة السياسية والاجتماعية والدينية ليهود إسرائيل بأشكال لا حد لها من التطرف مما رأينا نماذج صارخة منها في جريمة الحرم الإبراهيمي عندما أقدم أحد المتطرفين اليهود على قتل أعداد كبيرة من الأبرياء المسلمين العزل أثناء قيامهم بالصلاة . بل إن الجماعات اليهودية المتطرفة ارتكبت بموجب إحصائيات مكتب التحقيقات الفيدرالي ١٦ عملاً إرهابياً داخل الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها(٧) .

ومن المعروف أن بعض الجماعات اليهودية الإسرائيلية تكفّر الدولة وترفض الصهيونية وتعتبرها طريقاً خاطئاً لتخليص اليهود ، لإيمانها بأن بناء مملكة إسرائيل لا بد أن يتم على يد المسيح المنتظر . إلا أن هذه التيارات اليهودية الأرثوذكسية أو «الحريدية» ، بعكس جماعات التكفير والعنف في العالم الإسلامي ، لا تتحرك بهدف تحويل إسرائيل إلى دولة شريعة ، لأن مثل هذه الدولة لا تقوم إلا بمجيء المسيح المخلص ، بل تطالب هذه الجماعات اليهودية المتزمتة بضرورة احترام الدولة ومراعاتها للشريعة اليهودية ، كما

---

(٦) النبوءة والسياسة : الانجيليون العسكريون في الطريق إلى الحرب النووية ، غريس هالسل ، ترجمة : محمد السماك ، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية ، طرابلس (ليبيا) ، ١٩٩٠ ، ص ١٧٦ .

(٧) الشرق الأوسط ، ٨/ ٧/ ١٩٩٥ ، انظر كتاب «القوى الدينية في إسرائيل بين تكفير الدولة ولعبة السياسة» . د . رشاد عبدالله الشامي ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت : ١٩٩٤ .

تحاول استغلال الدولة لدعم مشاريعها الاجتماعية والاقتصادية والدينية والتعليمية[٨] .

وكان التطرف والإرهاب من الظواهر المعروفة في العالم الإسلامي منذ قرون طويلة . وفي دراسة معروفة للباحث هادي العلوي استعراض مفصل وشيق لحوادث اغتيال جرت في العواصم العربية والإسلامية خلال القرن الهجري الأول وفي زمن الأمويين والعباسيين وفي الأندلس ، وذلك انطلاقاً من قرارات عليا أو بسبب الصراعات الدينية والحزبية[٩] .

وشكل الاعتماد على العنف والقتال و«الجهاد» عنصراً بارزاً وأساسيًا في العديد من الحركات السياسية التي رفعت شعارات وأهدافاً دينية ومذهبية . وربما كان جمال الدين الأفغاني بدعوته إلى اغتيال شاه إيران آنذاك من أوائل دعاة العنف في الحركة الإسلامية المعاصرة . غير أن أول تأطير حزبي وشامل للعنف المنظم ضمن الأصولية الإسلامية المعاصرة في العالم العربي لم يشهد النور إلا في نهاية الثلاثينات ، من خلال تأسيس «النظام الخاص» أو التنظيم السري للإخوان المسلمين في مصر[١٠] عندما قام المرشد حسن البنا بدعوة خمسة من أبرز قيادات الحركة وهم صالح عشماوي وحسين كمال الدين وحامد شريف وعبدالعزيز أحمد ومحمود عبدالحليم لشرح الدواعي التي

(٨) القوى الدينية في إسرائيل ، د . رشاد الشامي ، ص ١٣٦ . كلمة الحريدية : مفردها حاريد بمعنى ورع أو تقي وهو لقب يطلق على اليهود المغالين في التشدد ، والذين يعادون الصهيونية ويكفرون الدولة ويعيشون في عزلة جيتوية . وهم يرتدون ملابس سوداء أياً كانت درجة حرارة الجو ويرتدون غطاء أسود للرأس أسفل قبعة سوداء ويرسلون ذقونهم . نفس المرجع ، ٣٠١ .

(٩) الاغتيال السياسي في الإسلام ، هادي العلوي ، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي ، دار الفارابي ، بيروت : ١٩٨٧ .

(١٠) الإخوان المسلمون ، سجل الأحداث ، خليل علي حيدر ، الكويت : شركة كاظمة للنشر ، ١٩٨٩ ، ص ٢٨ .

دعت المرشد إلى تأسيس هذا الجهاز الداخلي «على أساس من العسكرية الإسلامية القوية النظيفة ، وعلى أن يحاط بالسرية المطلقة»[١١] .

ولقد كتب الكثير عن نشاطات التنظيم السري الإرهابية ، والصراعات الداخلية التي جرت داخل هيكله بهدف السيطرة عليه . ولكن ما يحدث اليوم في العالم العربي من أعمال عنف وإرهاب وتصفيات تكاد تجعل من كل عنف الأربعينات مجرد أشكال بدائية وحوادث متفرقة لا مجال للمقارنة في دمويتها بما يجري في الجزائر مثلاً . ويكفي في هذا المجال أن نقتبس عن النيوزويك هذا العرض المأساوي لإحدى جرائم التطرف والعنف في الجزائر :

«عندما قام المفكر وعالم الاجتماع الجزائري البارز محمد بوخبزة لفتح باب منزله بعد أن سمع طارقاً ، كان يعتقد أن أحد الجيران هو الطارق . غير أنه كان مخطئًا لأن الطارقين كانوا مجموعة من الإسلاميين المتطرفين ، مكونة من أربعة رجال مسلحين بالسكاكين والبنادق! بعد دخولهم شقته المتواضعة ، نجحوا في السيطرة على «بوخبزة» ، كما لجأوا لتقييد شقيقه وابنته البالغة من العمر ١٧ عاماً ، ثم بدأوا بطعن بوخبزة في الصدر والبطن والرقبة طعنات قاتلة ، ثم ذبحوه كما تذبح الخراف ، وأسرعوا بالخروج من الشقة ، وسط ذهول المقيدين الآخرين في الشقة»[١٢] .

أو تأمل خبراً ثان نشرته الصحافة الجزائرية أيضاً :

«قتلت الجماعات المسلحة في الجزائر أسرة كاملة مكونة من خمسة أشخاص بسبب رفض أحد أفرادها التعاون مع هذه الجماعة» .

وقالت صحيفة «ليبرتي» الجزائرية الناطقة بالفرنسية «أن مجموعة مسلحة

---

(١١) أحداث صنعت التاريخ : الإخوان المسلمون - رؤية من الداخل ، القاهرة : دار الدعوة ، جـ ١ ، ص ٢٥٨ .

(١٢) عن الترجمة العربية في الوطن الكويتية ، ٢٦/٧/١٩٩٣ .

تضم حوالي ثمانية أفراد اقتحمت منزل عائلة بابو في قرية بوينان بولاية البليدة جنوب العاصمة في منتصف ليلة السبت الماضي ، واقتادت الأسرة تحت تهديد السلاح إلى فناء المسكن وفتحت نيران أسلحتها الآلية على جميع أفرادها فقتلتهم في الحال ولاذت بالفرار»[١٣] .

تثير ظاهرة العنف والتطرف والإرهاب ، إلى جانب القلق والخوف ، الكثير من الأسئلة : ما أسباب هذه الظاهرة وما مدى خطورتها؟ كيف تتطور جماعات التطرف عقائدياً وسياسياً؟ كيف تختار عقولها المفكرة التفاسير والاجتهادات؟ ما الخلفية الاجتماعية والفكرية لعناصرها؟ ما أسباب ظهور وتنامي هذه الحركات المتطرفة وما مدى انتشارها؟ كيف نتصدى لها أو على الأقل نقلل من شرورها وأخطارها؟

كثيراً ما ينتابني شخصياً إحساس طاغ بأننا نعيش ، بعد هذه التحولات الدولية وتفكك الاتحاد السوفيتي ، في مرحلة من اللاتوازن تشبه تلك التي مرت بالتاريخ إثر سقوط الدولة الرومانية ، حيث نجم عن ذلك الانهيار الكبير فراغ سياسي ، عسكري ، عقائدي واسع المدى . ومن البحاثة ، مثل مارتن جارفيلد في كتابه «عن مستقبل الحرب On Future War » من يجزم أننا في القريب العاجل سنترحم على أيام الحرب الباردة . . وسندرك أن تلك كانت خاتمة الأيام السعيدة للعالم ، إذ كانت تسيطر كل من روسيا وأمريكا على القساة والمغامرين من حكام العالم وتمنعهم من الإخلال بالأمن العالمي . ويعتقد «جارفيلد» أن الدول ستحكمها عصابات المافيا أو المتطرفون . ويؤكد أن انتهاء الحرب الباردة قد أدى إلى بيع أسلحة كثيرة جداً للناس في دول العالم الثالث ، وأن اختفاء الاتحاد السوفيتي قد فتح باب استقطاب الدول للخبراء الروس المتخصصين في صناعة أسلحة الدمار الشامل ، وأن الدول

---

(١٣) الوطن الكويتية ، ١٤/ ٨/ ١٩٩٥ .

الكبيرة منها والصغيرة ستضطرب داخلها الأمور وتضعف هيبتها ، وتعم العالم حالة من العنف والوحشية ، وأن الوحيدين الذين سيستطيعون النجاة من الفوضى والجرائم والوحشية التي ستنتشر داخل الدول هم أكبر الأثرياء والشركات الغنية جداً ، فالحرب لن تختفي ولكنها ستصبح حرباً داخلية في كل مكان ، وستكون حرباً دائمة ومستمرة . ويرى «جارفيلد» أن الإرهاب هو الخطر الأكبر في عصرنا . فالعمليات الإرهابية لا تحتاج لجيوش ولا لأعداد ضخمة من الإرهابيين ، فيكفي إنسان واحد أو عدد قليل من الأفراد للقيام بعملية إرهابية ، وهؤلاء يعيشون وسط الناس دون أن يعلم الغير بنواياهم ، وهم على درجة من القدرة تفشل معها إمكانيات الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان وإسرائيل ، حيث تكررت في هذه الدول جميعها حوادث عجزت أجهزتها عن رصدها ومنعها(١٤) .

وبالرغم من التأثير الكبير للعنف والتطرف والإرهاب في المجتمعات الحديثة ، ومنها بالطبع المجتمعات العربية ، فإن الجدل لا يزال دائراً حول تعريف بعض المصطلحات الواسعة التداول كالإرهاب والتطرف والعنف والأصولية وغيرها ، حيث يحاول المدافعون عن التيارات الدينية بالذات تأكيد عدم دقة هذه المصطلحات المثقلة ، برأيهم ، بالمفاهيم الغربية وبالتحامل الدعائي ، في وصف الأوضاع والظواهر العربية .

تحديد المصطلحات

ويبدو مصطلح «العنف» الأوضح دلالة مقارنة بـ «الإرهاب» و«التطرف» غير أنه يتشعب في دلالته وعناصره . فموسوعة العلوم السياسية الصادرة عن جامعة الكويت عام ١٩٩٤ ، تقول إن «العنف السياسي» يطلق على الأعمال

---

(١٤) مقال : هكذا يتوقف الإرهاب ، أحمد أبو الفتح ، الشرق الأوسط ، ١٦/ ٤/ ١٩٩٥ .

العنيفة أي التي تتضمن استخداماً للقسر أو العنف أو الإجبار من جانب قوى المجتمع ضد الدولة ، أو من جانب الدولة ضد المجتمع المدني أو ضد نفسها . وتضيف أن أكثر أشكال العنف السياسي شيوعاً هي : الاضطراب Turmoil ، والتآمر Conspiracy ، والتمرد Rebellion ، والثورة Revolution . ولعل «التآمر» هو ما يعنينا في هذا المقام ، إذ تحدده الموسوعة بأنه «استخدام للقسر أو العنف أو الإجبار على نطاق محدود بغية الظفر بالسلطة السياسية أو تعزيزها . وأكثر مظاهر العنف التآمري شيوعاً هي الاغتيال والإرهاب والانقلاب العسكري»(١٥) .

وتحدد موسوعة سياسية عربية واسعة التداول «الإرهاب» بأنه «استخدام العنف غير القانوني ، بأشكاله المختلفة ، أو التهديد به ، كالاغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب والنسف ، بغية تحقيق هدف سياسي معيَّن مثل كسر روح المقاومة والالتزام عند الأفراد وهدم المعنويات عند الهيئات والمؤسسات أو كوسيلة من وسائل الحصول على معلومات أو مال وبشكل عام استخدام الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشيئة الجهة الإرهابية»(١٦) . ولما كانت الحكومات والحركات المناوئة وأجهزة الاستخبارات الدولية جميعها تستخدم وسائل قد تعتبر إرهابية في بعض الأحيان ، كان من البديهي أن ينشب الجدل حول انطباق أو عدم انطباق المصطلح على بعض الممارسات السياسية .

ومن أسهل التعريفات اللغوية البحتة تعريف كلمة «التطرف» رغم الجدل الدائر حول مضمونها السياسي . ويقول المعجم الوسيط : تطرف : أتى الطرف . ويقال : تطرفت الشمس أي دنت للغروب وتطرف منه : أي تنحى وتطرف في كذا : أي جاوز حد الاعتدال ولم يتوسط .

---

(١٥) المجلد الأول ، ص ٤٨٨ .

(١٦) الموسوعة السياسية ، د . عبدالوهاب الكيالي وآخرون ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٩ .

وقد أكد د . علي الدين هلال في ندوة بجامعة القاهرة حول التطرف الفكري عام ١٩٩٤ ، «أن التطرف يبدأ بالعقل ثم ينتقل إلى السلوك» . وقال إنها ظاهرة عالمية تتسم بمجموعة من السمات المشتركة أهمها توهم احتكار الحقيقة والتفكير القطعي ورفض الاختلاف والتعددية ، واستخدام الألفاظ والمصطلحات السياسية الغليظة كالخيانة والكفر والفسوق . . . إلخ ، وعدم التسامح[١٧] .

وقد حدد مفتي الجمهورية ، د . سيد طنطاوي في الندوة ذاتها الإنسان المتطرف بأنه «المتجاوز للحدود الشرعية في أي أمر من الأمور حتى في العبادة نفسها» . ومن الذين طرحوا رأياً متميزاً في مجال تعريف التطرف د . سمير نعمي أحمد أستاذ ورئيس قسم الاجتماع في جامعة عين شمس وذلك في دراسة له عن المحددات الاقتصادية والاجتماعية للتطرف الديني . وقال عن التطرف بأنه ليس كما يشاع «خروجاً عن المألوف» قد مثل دائماً خروجاً عن المألوف وعما اعتاد عليه الناس بل إن الأديان السماوية بذاتها كانت خروجاً عن ما ألفه الناس» . وقال إن التطرف في رأينا مرادف للكلمة الإنجليزية Dogmatism ، أي الجمود العقائدي والانغلاق العقلي ، وهذا في الواقع ، كما قال ، هو جوهر الفكر الذي تتمحور حوله كل الجماعات المسماة المتطرفة .

والتطرف بهذا المعني هو «أسلوب مغلق للتفكير يتسم بعدم القدرة على تقبل أية معتقدات تختلف عن معتقدات الشخص أو الجماعة أو على التسامح معها» . ويتسم هذا الأسلوب ، يستطرد الباحث ، بنظرة إلى المعتقد تقوم على ما يلي :

١ - أن المعتقد صادق مطلقاً وأبدياً .

---

(١٧) الوطن الكويتية ، ١٢/ ٢/ ١٩٩٤ .

٢ - يصلح لكل زمان ومكان .
٣ - لا مجال لمناقشته ولا للبحث عن أدلة تؤكده أو تنفيه .
٤ - المعرفة كلها بمختلف قضايا الكون لا تستمد إلا من خلال هذا المعتقد دون غيره .
٥ - إدانة كل اختلاف عن المعتقد .
٦ - الاستعداد لمواجهة الاختلاف في الرأي أو حتى التفسير بالعنف .
٧ - فرض المعتقد على الآخرين ولو بالقوة[١٨] .

ومن الأسماء البارزة في معالجة ظاهرة التطرف الديني داخل صفوف الحركة الإسلامية الأصولية ذاتها كل من الشيخ محمد الغزالي والداعية فتحي يكن ود . يوسف القرضاوي ، وبخاصة الثالث منهم[١٩] . غير أن الملاحظ على بعض كبار الإسلاميين من الإخوان المسلمين وغيرهم أنهم يهاجمون التطرف ويعتبرون أنفسهم من المعتدلين و«الوسطيين» ، بينما يروجون في مؤلفات أخرى لبعض الآراء الشديدة التطرف . وأبرز مثالين في هذا المجال الداعية السوري سعيد حوي ود . يوسف القرضاوي نفسه .

ويأخذ «حوي» على البعض التضييق على الناس والتسرع في الفتيا ، و«بعض هؤلاء المتسرعين من حملة الإسلام ، وهؤلاء على أنواع منهم ناس قرأوا نصوصاً من الكتاب والسنة مكثرين أو مقلين ، ثم أباحوا لأنفسهم أن يفتوا

---

(١٨) الدين في المجتمع العربي ، مجموعة دراسات ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٠ ، ص ٢١٧ - ٨ .

(١٩) انظر للغزالي : مشكلات في طريق الحياة الإسلامية بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٣ «وعلل وأدوية» ، دمشق : دار القلم ، ١٩٨٥ . وانظر ليكن مجموعة أعماله الصادرة عن دار الرسالة في بيروت خلال الثمانينات ومنها أبجديات التصور الحركي للعمل الإسلامي ، مشكلات الدعوة والداعية ، المتساقطون على طريق الدعوة وغيرها . . وسنتحدث عن د . القرضاوي لاحقاً .

في أي قضية من القضايا دون أن يملكوا أهلية ذلك» . إلا أن الشيخ حوي المعتدل في كتابه «جولات في الفقهين» سرعان ما يفقد توازنه في مؤلفاته الأخرى مثل «جند الله» و«المدخل إلى دعوة الإخوان المسلمين» و«خطوة على طريق الجهاد» وغيرها ، ويتبنى أطروحة حزب الله وحزب الشيطان ، ويتهم عامة الناس المسلمين بالردة ، ويدعو إلى قتل السافرات وذبح من يسميهم بالزنادقة باليد[٢٠] .

وممن يفاجأ المرء بتعاطفه مع التوجهات المتطرفة رغم ادعائه العقلانية والاعتدال الباحث المعروف د . محمد عمارة ، فهو في ورقته المقدمة إلى ندوة فكرية بالكويت عام ١٩٩٢ يرى دوراً إيجابياً لجماعات العنف الإسلامي ، والتي يسميها «فصيل الأنياب والأظافر» ، في «إرهاب غلاة العلمانيين الذين يمثلون امتداداً سرطانيًا لشر ما في الغرب» ، «كما أبصر الدور الإيجابي لهذا الفصيل عندما يتصدى لدفع ضريبة الدم في مواجهة نظم القمع التابعة للغرب» . وأضاف أن هذه الفصائل تمثل «الدرقة التي تتلقى الضربات فتحمي ، موضوعياً ، تيار الوسطية والاعتدال»[٢١] .

ومن الذين برزوا من الإسلاميين في نقد التوجهات السياسية والعقائدية المتطرفة في صفوف الإسلام الحركي الداعية المشهور د . يوسف القرضاوي الذي يعد منذ فترة المنظر البارز لما يسمى بتيار الوسطية والاعتدال في التيار الإسلامي الحركي المعاصر . ومن أبرز أعماله في مجال نقد التطرف «الصحوة

---

(٢٠) مؤلفات الداعية سعيد حوي واسعة التداول ، وهناك تلخيص مركز لأفكاره المتطرفة مع مراجعها في كتابنا : مشاكل الدعاة ، شركة كاظمة للنشر ، ١٩٨٨ .

(٢١) أبحاث ندوة مستجدات الفكر الإسلامي والمستقبل - وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت ، فبراير ١٩٩٢ ، ص ١٠٣ .

الإسلامية بين الجمود والتطرف» وكتاب «ظاهرة الغلو في التفكير» . كما أنه أعاد طرح وتكرار آرائه في العديد من المقابلات والمقالات واللقاءات[٢٢] .

ويتناول د . القرضاوي في أعماله مظاهر التطرف فيراها في «التعصب للرأي تعصباً لا يعترف معه للآخرين بوجود ، وجمود الشخص على فهمه جموداً لا يسمح له برؤية واضحة لمصالح الخلق ، ولا مقاصد الشرع ولا ظروف العصر ، ولا يفتح نافذة للحوار مع الآخرين ، وموازنة ما عنده بما عندهم»[٢٣] ، ومن مظاهر التطرف التي يعددها د . القرضاوي «الغلظة في التعامل ، والخشونة في الأسلوب ، والفظاظة في الدعوة» . ومن مظاهرها «سوء الظن بالآخرين ، والنظر إليهم من خلال منظار أسود يخفي حسناتهم ، على حين يضخم سيئاتهم . . الأصل عند المتطرف هو الاتهام ، والأصل في الاتهام هو الإدانة» .

ويبلغ هذا التطرف غايته ، يضيف د . القرضاوي ، «حين يسقط [المتطرف] عصمة الآخرين ويستبيح دماءهم وأموالهم ، ولا يرى لهم حرمة ولا ذمة ، وذلك إنما يكون حين يخوض لجة التكفير ، واتهام جمهور الناس بالخروج من الإسلام ، أو عدم الدخول فيه أصلاً»[٢٤] .

ومن مظاهر التطرف «التزام التشديد دائماً مع قيام موجبات التيسير وإلزام الآخرين به حيث لم يلزمهم الله به» . ومن الأمثلة العملية التي يوردها من تجاربه في الدعوة إثارة بعض شباب الإسلاميين جدلاً عنيفاً في أحد المراكز

---

(٢٢) انظر مثلاً : القبس الكويتية ، ١٠/ ٢/ ١٩٩٥ .

(٢٣) الصحوة الإسلامية بين الجمود والتطرف ، كتاب الأمة ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٥ ، ص ٣٩ .

(٢٤) يشير الغزالي إلى عقلية «قطاع الطرق» التي تتحكم ببعض الدعاة المتطرفين ، ويروي زعيم الحركة السلفية بالكويت الشيخ/ عبدالرحمن عبدالخالق تفاصيل لقائه بمتطرف كان يريد استباحة مدينة بنها بمصر بمالها ونسائها . انظر : فصول من السياسة الشرعية ، الكويت : دار القلم ، ١٩٨٤ ، ١٨٢ - ٣ .

الإسلامية لأن المسلمين يجلسون على الكراسي في محاضرات السبت والأحد ، ولا يجلسون على الحصير أو السجاد كما يجلس أهل المساجد ، ولأنهم لا يتجهون إلى القبلة في جلوسهم ، كما هو أدب المسلم ، وأنهم يلبسون البنطلونات بدل الدشاديش ويأكلون على الطاولات»[٢٥] .

ورغم الجهد الكبير الذي بذله د . القرضاوي في نقد التطرف إلا أن مما يؤخذ عليه عدم وضوح منهجه الفكري والفقهي في قبول أو رفض مظاهر التطرف الإسلامي ، إذ نراه غالباً ما يحكم في الموقف روح العصر ومصالح التيار الراهن في حركة الإخوان المسلمين بمصر وربما اعتبارات أخرى .

ولقد بيَّن د . القرضاوي بعض مخاطر التكفير ودعا إلى التروي وإدراك خطورة التهمة وفق المقاييس الشرعية ، إذ يفقد المدان زوجته وماله وحياته ولا يدفن مع المسلمين أو يرثهم . إلا أن د . القرضاوي يقع في تطرف مماثل حيث يضع قائمة بمن يعتبرهم «من الكفرة الذين يجب أن يدمغوا بالكفر دون مواربة ولا استخفاء» . وتحوي هذه القائمة «الشيوعيين المصرين على الشيوعية» و«الحكام العلمانيين ورجال الأحزاب العلمانية» و«أصحاب النحل التي مرقت من الإسلام مروقاً ظاهراً مثل الدروز والنصيرية والإسماعيلية وأمثالهم من الفرق الباطنية»[٢٦] . ولا شك أن الأخذ بفتوى كهذه ستحدث مشكلة سياسية ودينية كبرى في كل العالم الإسلامي وبخاصة بلاد الشام وتركيا وباكستان ومصر[٢٧] .

---

(٢٥) انظر التفاصيل في كتابنا : مشاكل الدعاة .

(٢٦) ظاهرة الغلو في التكفير ، الكويت : مكتبة المنار الإسلامية ، ١٩٨٥ ، ص ٢٦ - ٧ .

(٢٧) تحوي هذه الدول إلى جانب العلمانيين واليساريين الملايين من أتباع مذاهب الدروز والعلويين والإسماعيليين ممن أكد د . القرضاوي كفرهم حيث يتراوح عدد العلويين في تركيا مثلاً بين ١٠ إلى ٢٠ مليون نسمة كما اتضح من الأحداث والصدامات الأخيرة في تركيا ، انظر مثلاً الأنباء الكويتية ، ١٤/ ٣/ ١٩٩٥ ومقالات وتقارير أخرى في جريدة الحياة وغيرها .

ولا يعد الجهد المبذول في الوصول إلى تعريف محدد للعنف والتطرف والإرهاب من قبيل الجدل الفلسفي والحوار النظري ، بل أصبح في الواقع محور خلاف سياسي في دولة عربية كبرى كالجزائر ، حيث يعتبر موضوع إدانة «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» للإرهاب نقطة محورية في أي مشروع حل للأزمة التي تعصف بالبلاد ، إذ تختلف وجهات نظر جميع أطراف الأزمة ، الحكم والجبهة الإسلامية والجماعة الإسلامية المسلحة ، في تعريف «الإرهاب» ، كما جاء في جريدة الحياة .

وتلح الحكومة الجزائرية على سائر الأطراف بضرورة إدانة «العنف والإرهاب» كشرط للحوار . وترى أن المقصود هنا كل أنواع العنف التي تشهدها البلاد مثل تلك التي تستهدف رجال الأمن وموظفي الدولة والمؤسسات العمومية واغتيال الصحفيين والنساء غير المحجبات .

وتميز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بإصرار بين أعمال العنف هذه . وهي تقسم ما يحصل على أساس ما هو شرعي دينياً وما لا يتوافق مع الشرع . وينطبق التعريف الأول على ما تسميه الجبهة «جهاداً» ضد الطواغيت في الجزائر من جانب ، وبين عمليات عنف ترفضها الإنقاذ مثل قتل النساء والرهبان ورجال الدين المسلمين وتفجير السيارات المفخخة والتمثيل بالجثث ، كما ترفض الإنقاذ تحميل مسؤولية كل هذه التصرفات إلى الجماعة الإسلامية المسلحة ، التي يدور الجدل حول نشاطاتها المتطرفة ، فموقفها غير واضح بالتحديد من مسألة الإرهاب بسبب عدم تجانس صفوفها . ولكن الثابت ، كما يقول تقرير الجريدة ، أن فيها أجنحة تنتمي إلى جماعات تكفيرية تشرع قتل من يخالفها الرأي . كما يلاحظ من خلال منشورات هذا التيار تعابير

مثل الردة والكفار والطواغيت . ولا توافق كل الأطراف العاملة في الساحة العسكرية على التطبيق الذي تعتمده «الجماعة» لهذه التعابير ، ولا على سياستها الداعية إلى قتل النصارى واليهود والأجانب . وهناك أنباء متداولة عن سرقات تسميها الجماعة غنائم ، وخطف نساء تحت تسمية السبي ، وتزويج فتيات بالقوة إلى أمراء الجماعة[٢٨] .

ويمكن القول تلخيصًا في تعريف التطرف أنه «إبداء تشدد غير مبرر في الدعوة لفكرة ما أو نظام عقائدي معيَّن ، مع السعي لفرض ذلك على المجتمع بوسائل استبدادية»[٢٩] . أي أنه قائم على ثلاثة أركان : تشدد في التفكير والاستدلال ، وتعسف في التطبيق والدعوة ، وتسلط على بقية أفراد المجتمع .

تطور الظاهرة وجذورها

في مقال حول العلاقة بين العنف السياسي والإرهاب الفكري كتب السيد يسين يقول : «العلاقة بين العنف والسياسية قديمة قدم المجتمع الإنساني المنظم الذي قامت فيه سلطة شرعية . وذلك أن العنف عادة ما كان يصاحب المعارضة التي كان يتصاعد خلافها مع السلطة ، إلى درجة إنكار شرعيتها . وإذا وصلت المعارضة إلى حد إنكار شرعية السلطة ، فإن الطريق يصبح مفتوحاً حينئذٍ لممارسة العنف الذي قد تتصاعد وتيرته ليتخذ صوراً متعددة تهدف جميعها إلى قلب النظام السياسي وإحلال نظام آخر محله يعتمد على رؤية مختلفة للعالم»[٣٠] .

لقد كتب الكثير عن ظاهرة تنامي العنف والتطرف الديني . ونحن نركز

---

(٢٨) الحياة ، ٢٠/ ٦/ ١٩٩٥ .
(٢٩) مشاكل الدعاة ، ص ٦٩ .
(٣٠) القبس الكويتية ، ٦/ ٧/ ١٩٩٥ .

على هذا النوع من التطرف بسبب طغيانه على الحياة العربية والإسلامية المعاصرة وتنامي الجدل حول أسبابه وطرق التصدي له . وقبل أن نلج مباشرة إلى تناول الأسباب السياسية العشرة التي تغذي الظاهرة ، نود أن نمهد لذلك بتذكير القارئ بأن هذه الظاهرة إنما هي ظاهرة اجتماعية - سياسية تحمل جذورها المستمدة من فهم معين للتراث الإسلامي ، وترتبط كذلك بمستوى تطور المجتمع العربي وطبيعة الشرائح والطبقات الاجتماعية التي تنشط في إطارها ، والطموحات التي تعبر عنها .

وتحاول الكثير من كتابات الحركة الإسلامية ، والقرضاوي خير مثال ، أن تحصر أسباب التطرف ضمن إطار فقهي عقائدي بحت ، وهي بلا شك أسباب وجيهة ولكنها قاصرة عن تفسير الظاهرة أو الإلمام بكل جوانبها . ويرى د . القرضاوي أن التطرف ناجم عن أسباب كثيرة : دينية ، سياسية ، اجتماعية ، اقتصادية ، نفسية ، فكرية ، «وما هو خليط من هذا كله أو بعضه»[٣١] . غير أنه لا يتحدث إلا عن الغلو الفقهي ودور القمع والاستبداد الحكومي ، فيذكر من بين الأسباب ضعف البصيرة بحقيقة الدين ، وقلة البضاعة في فقهه ، والتعمق في معرفة أسراره ، والوصول إلى فهم مقاصده ، واستشفاف روحه» . ويأخذ على المتطرفين سطحية الفهم والتسرع في الفتيا والتشدد في الجزئيات واتباع المتشابهات وترك المحكمات . ويعرض مقال آخر للتيار الإسلامي «المعتدل» ، في مجلة «المسلم المعاصر» ، خطوات ومراحل تطور المتدين البسيط إلى إنسان متطرف : «الفرد يبدأ متديناً عادياً يأخذ نفسه بتعاليم الإسلام ومبادئه وآدابه ويدعو الناس إلى الأخذ بذلك كله . . ثم يواصل المتدين مسيرته متجهاً نحو التشدد مع نفسه ومع الناس ، ثم يتجاوز ذلك إلى إصدار أحكام قاطعة بالإدانة على من لا يتابعه في مسيرته ، وقد يجاوز ذلك إلى اتخاذ

---

(٣١) الصحوة الإسلامية ، ص ٦١ .

موقف ثابت ودائم من المجتمع ومؤسساته وحكومته . ويبدأ هذا الموقف عادة بالعزلة والمقاطعة المبنية على إصدار حكم فردي على ذلك المجتمع بالردة والكفر أو العودة إلى الجاهلية ثم تتحول العزلة والمقاطعة عند البعض إلى موقف إيجابي عدواني ، يرى معه هدم المجتمع ومؤسساته قربة إلى الله وجهاداً في سبيله لأنه مجتمع جاهلي منحرف لا يحكم بما أنزل الله»[٣٢] .

ومن الذين درسوا الخريطة التاريخية لتطور جماعات الجهاد والعنف في مصر د . رفعت سيد أحمد في كتابه «النبي المسلح» . وتبدأ الظاهرة لديه مع انشقاق جماعة «شباب محمد» عن جماعة الإخوان المسلمين في الأربعينات وانتهاجهم لأسلوب العنف ، وحادث المنشية الخاص بمحاولة اغتيال الرئيس جمال عبدالناصر . وفي عام ١٩٥٨ تمرد أحد شباب الإخوان المسلمين ويدعى «نبيل البرعي» فور خروجه من السجن ، وطالب بالعنف المسلح ، واتخذ أفكار ابن تيمية منهاجاً للحركة حيث انضم إليه كل من إسماعيل الطنطاوي وعلوي مصطفى وحسن الهلاوي ومحمد الشرقاوي وأيمن الظواهري . وفي عام ١٩٧٣ انشق علوي مصطفى وآخرون من الجماعة السابقة ، وأقاموا تنظيماً جديداً سمي بتنظيم الجهاد ، وقرر الدخول في حرب مع اليهود على حدود القناة .

وفي العام نفسه تقريباً أنشأ د . صالح سريه تنظيماً عرف بتنظيم الكلية الفنية العسكرية ، وانضم إليه من العناصر القديمة حسن الهلاوي . وقد أعدم د . سريه عام ١٩٧٥ بتهمة محاولة قلب نظام الحكم رغم أن أحد أنصاره حاول عبثاً أن ينقذه من خلال تنظيم جهادي ثان .

وفي عام ١٩٧٧ ظهر إلى الوجود تنظيم التكفير والهجرة لشكري أحمد

---

(٣٢) المسلم المعاصر ، عدد ٤٢٠ ، ص ١٤ .

مصطفى الذي أعدم عام ١٩٧٨ . وفي عام ١٩٧٩ تكونت جماعة الجهاد الإسلامي من ثلاث مجموعات : الأولى بقيادة عبدالسلام فرج عبود وعبود الزمر ، والثانية بالوجه القبلي بقيادة ناجح إبراهيم وكرم زهدي وفؤاد الدواليبي ، والثالثة بقيادة سالم الرحال ، الأردني الجنسية الذي تم ترحيله لاحقاً . ومن المعروف أن تنظيم الجهاد هو الذي قام باغتيال الرئيس السادات عام ١٩٨١ .

وتفيد المعلومات التي يوردها د . رفعت سيد أحمد عن قادة هذه التنظيمات أن د . صالح سرية كان من مواليد حيفا بفلسطين ، وأنه انتمى في سنوات شبابه الأولى إلى «حزب التحرير الإسلامي» الذي أنشأه الفلسطيني تقي الدين النبهاني في عام ١٩٥٠ كرد فعل لهزيمة الجيوش العربية في حرب ١٩٤٨ ، ويقال كرد فعل لاغتيال حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين . ويقول د . رفعت سيد أحمد إن ثمة علاقة وثيقة كانت تربط هذا الحزب بالجهاز الخاص لجماعة الإخوان المسلمين وطدت أواصرها العمليات القتالية ضد إسرائيل أثناء حرب ١٩٤٨ . وقد عاش د . سرية بالأردن حيث عاصر أحداث «أيلول الأسود» عام ١٩٧٠ ، وحصل على دكتوراه في التربية من القاهرة التي غادرها إلى بغداد للعمل هناك ، ثم فرَّ منها هارباً بعد أن حكم عليه غيابياً بالسجن بتهمة تكوين خلية لحزب التحرير ومناهضة نظام الحكم . وفي القاهرة وجد من يدبر له عملاً في مقر جامعة الدول العربية ، ولم يجد حرجاً من الاتصال بجماعة الإخوان فوثق العلاقة مع المرشد آنذاك حسن الهضيبي والداعية زينب الغزالي ، ومضى يبني تنظيماً خاصاً يعتمد على أعضاء يجند كل منهم على انفراد ويعيشون حياتهم بصورة طبيعية ولا يجتمعون معاً . وهذا الأسلوب جعل التنظيم بعيداً عن أعين رجال الأمن وجعل ضربتهم مفاجئة تماماً للجميع .

وكان قائد تنظيم الجهاد محمد عبدالسلام فرج ينتمي إلى عائلة إخوانية الاتجاه حيث كان والده من العناصر الراديكالية بالحركة . وقد تخرج من قسم الهندسة بجامعة القاهرة وعمل بعض الوقت في الإسكندرية ثم عين في إدارة جامعة القاهرة ، حيث أصبح قريباً من الشباب الذي كان من السهل تجنيده . وهناك قرر أن يكون تنظيماً جديداً للجهاد . وهناك أيضاً وضع كتيب «الفريضة الغائبة» ، وراح في صيف ١٩٨٠ يتردد على المساجد القريبة من مسكنه ببولاق الدكرور لكي يجند أعضاء شباباً لتنظيمه حيث كان يرى أن العضو يجب أن يتراوح عمره بين العشرين والثلاثين . ففي هذا السن يكون الشاب نظيفاً صافي القلب نقيّ الفطرة قوي الإيمان ، وكان إذا ما نجح في تجنيد شاب ما يبدأ على الفور في تثقيفه ثم تدريبه عسكرياً . وكان اختياره للعضو يشترط توافر صفات معينة هي الشجاعة والإقدام والمحافظة على السرية والحذر ثم الارتباط تنظيمياً بزملائه في الجماعة نفسها .

وكان محمد عبدالسلام فرج ممن يتمتعون بقدرات تنظيمية وفكرية متميزة حيث ألّف كتاب «الفريضة الغائبة» وهو دستور تنظيم الجهاد في مصر حتى الآن ، وجند طارق الزمر ، ابن العائلة المعروفة في منطقة بولاق الدكرور والجيزة ، ومن خلاله جند ابن عمه ، مقدم المخابرات الحربية السابق ، عبود الزمر ، وركز على الصعيد حيث جند في النهاية الشيخ الضرير د . عمر عبدالرحمن المعتقل حالياً في نيويورك[٣٣] .

أما ثالث تنظيمات العنف السياسي في مصر والمسماة بـ «الجماعات الإسلامية» فيقصد بها تلك التنظيمات التي ظهرت بالجامعات المصرية مع بداية السبعينات والتي قيل أن الرئيس السادات وافق على إنشائها ومدها بالمال مقابل ضرب الناصريين وقوى اليسار بالجامعة . وعملت «الجماعات الإسلامية»

---

(٣٣) القبس الكويتية ، ٨/ ٤/ ١٩٩٣ .

كمجموعة حركية جاذبة ، على تقديم خدمات للطلبة شملت توزيع كتب دراسية رخيصة والمساعدة في الإسكان والعلاج الطبي والمواصلات والملابس الرخيصة والمجانية والمساعدات المالية المباشرة . وخلال الفترة من ١٩٧٨ - ١٩٧٩ سيطرت الجماعات على اتحادات الطلاب في معظم الجامعات . وأقامت الجماعات عام ١٩٨٠ اتحاداً أعلى ، أطلقت عليه اسم «الجماعة الإسلامية» وبرز من كبار قياديها د . حلمي الجزار كأمين عام أو «أمير الأمراء» ، ومحمد عبدالقدوس ود . عصام العريان . وسرعان ما تطور الأمر مع مرور الوقت ، إلى بعض الاندماج في الوجه القبلي بين هذه الجماعة وتنظيم الجهاد تحت توجيهات كرم زهدي وناجح إبراهيم . وقد تشعبت الجماعة الإسلامية إلى ثلاث مجاميع يسيطر على إحداها الإخوان المسلمون ، ويسيطر تنظيم الجهاد على الثانية فيما بقيت المجموعة الثالثة ، كما يقول د . رفعت سيد أحمد ، متبنية لأفكار عبود الزمر والجيل القديم من تنظيم الجهاد[٣٤] .

وتظهر مقابلة منشورة مع د . فتحي الشقاقي ، الأمين العام لتنظيم الجهاد الإسلامي الفلسطيني ، علاقة وثيقة بين ظروف تكوين هذه الحركة وتطورات القضية الفلسطينية . فقد وُلِدَ د . الشقاقي في مدينة غزة عام ١٩٥١ لأبوين هاجرا من الرملة . وقد درس العلوم والرياضيات في كلية بيرزيت في الضفة الغربية المحتلة وعمل مدرساً في القدس قبل أن يتوجه لدراسة الطب في مصر عام ١٩٧٤ . وقد كان ذا توجه ناصري في وقت مبكر من حياته قبل أن ينضم للحركة الإسلامية في عام ١٩٦٨ بعد نكسة حزيران . ويقول د . الشقاقي إن الشباب الذين بنوا تنظيم الجهاد في فلسطين منذ عام ١٩٨٠ ، «كانوا شباباً صغاراً . . عندما وقعت هزيمة يونيو ١٩٦٧ التي تركت أثراً هائلاً في نفوسهم . وكنت وعمري لم يكن يتجاوز الـ ١٦ ربيعاً ، واحداً من هؤلاء الذين شعروا

---

(٣٤) النبي المسلح : الثائرون ، رفعت سيد أحمد ، دارياض الريس للكتب والنشر : لندن ، ١٩٩١ ، ص ٨٠ وما بعدها .

حينها بمرارة وحزن نادرين إثر تلك الهزيمة التاريخية الكبرى . لقد هزتني في الأعماق إذ ألقت بنا في فراغ بلا ضفاف . . ولم نجد سوى الاعتصام بالله كمخرج من الأزمة وتحقيق التوازن النفسي والانطلاق نحو آفاق أرحب»[٣٥] .

ويكشف الصحفي والكاتب الإيراني المعروف أمير طاهري جوانب من تعقيدات المجتمع الجزائري والذي لا تزال أعمال العنف تتفاعل في جنباته بلا أمل في أي حل قريب .

* فهناك قضية الهوية واهتزاز الشرعية بعد أن تمت تجربة نزعة العروبة ، ومذهب الاشتراكية ، والنزعة العالمثالثية ، والنزعة الأصولية ، بل حتى التعصب الجزائري «الجزأرة» بوصفها أيديولوجيات رسمية ، ولكن دون نجاح كبير .

* وهناك قضية التنوع الثقافي حيث أن ثلث السكان على الأقل من البربر الذين لهم لغتهم الخاصة . وقد تعاطف هؤلاء مع الأصولية في الماضي عندما تبنت الحكومة التوجه العروبي ، بينما تغير الوضع اليوم . وفيما تضغط التيارات الدينية باتجاه الابتعاد عن الغرب لا يزال العديد من الجزائريين شديدي التعلق بفرنسا حيث أن ثمة مليوني مواطن جزائري مقيمون في فرنسا وهناك نحو ٢,٥ مليون مواطن فرنسي ممن لهم أسلاف جزائريون . كما أن الجزائر تفخر بأن لديها أكبر وأفضل نخب ثقافية غربية الثقافة في العالم العربي بأسره . وأن الكثيرين من هؤلاء شعروا بالاختناق في ظل نظام الحزب الواحد ، لكنهم يشعرون أنهم سيموتون خنقاً إذا استولى الأصوليون على مقاليد الحكم .

* وهناك ثالثاً النمو السكاني الكبير ، وفشل السلطة الوطنية الثورية في استغلال

---

(٣٥) الشرق الأوسط ، ١٧/ ٣/ ١٩٩٥ .

وتطوير موارد البلاد حيث امتلأت البلاد بهياكل يعلوها الصدأ لمشاريع صناعية فاشلة وانغمس الحكام والمسؤولون في الفساد المالي والإداري .

* وهناك رابعاً عدم الواقعية في رسم السياسة الخارجية للبلاد عبر ثلاثين عاماً ، «فغدت الجزائر مقراً لكل المنظمات الإرهابية في العالم تقريباً . فخاطفو الطائرات ، ومنفذو الاغتيالات السياسية والقتلة الرومانسيون اعتبروا الجزائر ملاذهم الآمن الأخير . وأصيب الرئيس الراحل هواري بومدين بعدوى التعالي هذه ، فتصور نفسه زعيماً عالميًا صانعًا للتاريخ . . وكان في أعمق أعماقه على نفس القدر من الشعور بالعظمة الماثل لدى القذافي . وتشكلت السياسة الخارجية الجزائرية من بضعة شعارات براقة معادية للأمريكيين بالإضافة إلى بعض الكليشيهات العالمثالثية المأخوذة عن فرانز فانون واليسار الباريسي ، مع سلوك مزيج من الحب والكراهية تجاه فرنسا»[٣٦] .

ومن لشهادته أهمية خاصة في هذا المجال الكاتب والدبلوماسي المصري «حسين أحمد أمين» سفير مصر في الجزائر ، حيث يشير في مقال له ضمن كتاب ، إلى عناصر التوتر في المجتمع الجزائري والتي تساعد على نمو الاتجاهات الدينية المتطرفة . فيراها في حكم استعماري دام ١٣٢ عاماً مزق هوية البلاد ، وفي ثماني سنوات من الجهاد الثوري ضد الفرنسيين كان الإسلام فيها إحدى الوسائل الرئيسية لتعبئة الطاقات فيما تلا ذلك «نظام علماني» ، وأخيراً في سنوات طويلة من سياسة التصنيع الثقيل والسريع في عهد بومدين ساعدت على انحسار التقاليد والقيم الموروثة ، وتفكك الأسر والقبائل وتزايد الهجرة من الريف . وهكذا ، فإن الفريق الذي يشكل بالفعل خطراً حقيقياً على النظام ، يستطرد الأستاذ أمين قائلاً ، هو أفراد تلك الطبقة الضخمة من الشباب من أنصاف المتعلمين ، وذوي الكفاءات المهنية

---

(٣٦) الشرق الأوسط ، ١٧/ ٩/ ١٩٩٤ .

المحدودة ، ممن لا يعرف من اللغات غير العربية ، وتكبل خطاهم الروابط التقليدية والدينية ، ويجدون مشقة بالغة في الالتحاق بعمل في المدن التي باتت تغص بهم . هذه الجماعات من الشباب هي أكثر الجماعات الجزائرية استعداداً للإذعان نفسياً للدعايات الإسلامية المتطرفة . فحيث أنه لا المثل الرأسمالية ولا النظرية الشيوعية لها رونق وجاذبية في أعين هؤلاء ، فقد كان من السهل أن يشيع بينهم الاعتقاد بأن الثورة الإسلامية وحدها هي الكفيلة بأن تخفف عنهم عبء العزلة الاجتماعية التي يعيشون فيها[٣٧] .

أسباب تنامي العنف والتطرف

لقد تحولت الأفكار والعقائد والتشريعات الإسلامية بعد أن تمَّ تسييسها إلى أسلحة شديدة المضاء في الصراع الاجتماعي الواسع النطاق ، والذي نراه الآن دائراً في العالم العربي والإسلامي على محاور سياسية واقتصادية وقانونية وثقافية وغيرها .

ويمكننا فيما يلي أن نعدد عشرة أسباب لتنامي ظاهرة العنف والتطرف وبخاصة في العالم العربي ، علماً بأن بعض هذه الأسباب تتفاوت في قوتها من بلد لآخر ، كما أن معظمها يتطابق أيضاً مع أحوال العالم الإسلامي :

١ - قلة الخبرة السياسية والدينية والفقهية لدى معظم عناصر الحركة الجهادية حيث يتم تجنيدهم في مرحلة مبكرة من العمر ، قبل سن الأربعين ، من أوساط شعبية بسيطة ومن الجامعات . وفي أغلب الأحوال تتحكم فيهم الرغبة في تحقيق الأهداف بأقصى سرعة ، وعدم الالتفات إلى الأسس الحقيقية للتحول الاجتماعي والسياسي والتقدم ، كما أن هذه الفئات نادراً ما تدرك أهمية المرونة السياسية والاجتماعية والتنظيمية .

---

(٣٧) في بيت أحمد أمين ومقالات أخرى ، حسين أحمد أمين ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٨٩ ، ص ٢١٢ - ٢٨ .

وفيما يدفع أغلب الشباب السذج حياتهم ومستقبلهم ثمناً لهذا النشاط المتطرف نرى في أحيان كثيرة ، كما يقول عادل عبدالباقي أمير «جماعة الشوقيين» ، أن «رؤوس الجماعات هم المستفيدون»[٣٨] .

٢ - ضغوطات الفقر والتخلف والبطالة وقلة فرص الصعود الاجتماعي وبخاصةعلى شباب المدن والمجاميع الريفية المهاجرة . ويلاحظ هنا أن الفقر الشديد ، كما نرى في بعض مناطق آسيا وأفريقيا ، وأمريكا اللاتينية ،مثل الغنى الشديد ، لا يولد التطرف بالضرورة . وقد ينتج عنه الاستسلام للأقدار . ولهذا نرى أن ظاهرة التطرف الديني والقومي واليساري ملازمة للشرائح والطبقات الاجتماعية المتوسطة في أغلب الأحيان .

وتشير الدراسات إلى أن الانتماء إلى الجماعات الدينية المتطرفة في بعض الدول العربية يمثل مخرجاً ، وأملاً كاذبًا في الخلاص من المشاكل ، وملاذاً نفسياً من ضغوط الحياة في المدن . كما تظهر هذه الدراسات أن غالبية أعضاء التنظيمات الإسلامية الذين تم ضبطهم أمضوا معظم حياتهم قبل انضمامهم الى هذه الجماعات في المناطق الأكثر حرمانا والأكثر فقرا في البلاد[٣٩] .

ويضاف إلى عامل الفقر والبطالة والتخلف عامل آخر وهو فشل الحكومات العربية في تحقيق الشعارات السياسية والاقتصادية المرفوعة مثل الوحدة العربية وتحرير فلسطين والتحديث ، مما سهل على هذه الجماعات مهاجمتها والتشكيك في شرعيتها .

---

(٣٨) انظر المقابلة معه في القبس الكويتية ، ٢٩/ ٣/ ١٩٩٤ .

(٣٩) الدين في المجتمع العربي ، ص ٢٦٦ - ٧ .

٣- تزلزل الأنماط والقيم الاجتماعية السائدة في العالم العربي والإسلامي وبلدان العالم الثالث تحت تأثير التغيرات الدولية وثورة المواصلات وتغير الأنظمة وثورة المعلومات وغير ذلك مما أدى إلى صراع حاد بين أقطاب وشرائح كل مجتمع حول القيم الصالحة للاستمرار ، والقيم المسببة للتخلف ، وكذلك الصورة المستقبلية للمجتمع المنشود ومكانة كل فئة اجتماعية داخل هذا المجتمع . ولما كانت الأفكار والصور الجديدة ترد إلينا في هذه المرحلة أكثر ما ترد ، من الغرب الثري الأجنبي ، وتزدهر أكثر ما تزدهر ، في المدن التي يتحكم بمقدراتها أنصار الغرب والعلمانيون وطواغيت المال و الشهوات ، كما قد تصف الأوضاع أدبيات العنف والتطرف ، سهل على دعاة هذه الجماعات استقطاب الأنصار .

يقول الأستاذ أحمد بهاء الدين متحدثا عن تأثير المدينة وقيمها الفردية ومغرياتها على الطلبة الريفيين في مصر ما يلي : «في مطلع كل سنة جامعية ، نشاهد مئات الطلاب الوافدين من الريف ، يفترشون الأرصفة أسابيعاً طوالاً ، لجهلهم بالمدينة وعجزهم عن إيجاد مسكن . ذاك مظهر من حياة طلاب جامعتي القاهرة العلمانيتين . فمعظمهم من الفقراء ، لا إطلاع لديهم على نمط العيش الحضري ، يستحيل اندماجهم في حياة المدن .فالطالب الوافد من الريف يشعر بالمهانة في عالم جديد ، وحين يبادره الأصوليون بالقول أن الوسط الذي يرتع فيه هو وسط الكفر ، يقوى على مهانته ورسوبه ، ويتحول من منبوذ إلى نابذ لهذا المجتمع والمدينة بشكل عام . هذا وتقدم له الجماعات الأصولية معونة مادية ، ومسكنا يتقاسمه مع رفيق له عضو في هذه الجماعات ، فينتهي باستجلابه»(٤٠) .

---

(٤٠) رأيهم في الإسلام ، لوك باربولسكو وفيليب كاردينال ، لندن : دار الساقي ، ١٩٩٠ ، ص ١٣٠ .

٤ - تنوع النصوص الدينية وتعارض آراء ومواقف الفقهاء والمفسرين وهيمنة الميول الشخصية والحركية على اتجاهات استنباط الأحكام وبخاصة ما يتعلق من هذه النصوص والآراء بالجهاد والتكفير والموقف من السلطة والمرأة وأهل الكتاب والشورى والردة .

وهكذا بات من الممكن ظهور عدة تيارات أو تنظيمات إسلامية تتفاوت في درجة تشددها ولجوئها للعنف بحسب التفسير الذي تتبناه للآيات والأحاديث والفتاوى في هذه القضايا الحساسة . فنرى بعض التيارات تتبنى موقفا «معتدلا» من السلطة التي لا تنفذ أحكام الشريعة ، ومن قضايا الأقليات والشورى والجهاد ، ونرى من جانب آخر جماعات تتبنى مواقف في غاية العنف والتشدد ، وكلا التيارين يدعي أنه يمثل الإسلام الصحيح ويحشد الآيات والأحاديث .

ومما يزيد الطين بلة ولا شك طبيعة المنافسة الحزبية والصراعات التنظيمية التي تعاني منها الحركة الإسلامية المعاصرة والحياة السياسية العربية عموماً ، مما يجعل التشدد صنوا للورع وعلامة من علامات الفرقة الناجية ودليلا ساطعا على الوطنية الصحيحة والايمان الصادق .

٥- ضعف المناهج التعليمية والتربوية ، وانحطاط المؤسسات و النشاطات الأكاديمية ، وبخاصة ما يمس منها التربية الإسلامية والتاريخ والتربية الوطنية واللغة العربية . فليس في العالم العربي دولة واحدة يهدف نظامها التعليمي إلى خلق انسان ليبرالي مفكر مناقش . وتعطى الأولوية في المدرسة العربية للحفظ والتكرار وتنعدم المناقشة الحرة ولا توجد أية فرصة لمعارضة أو رفض الآراء السائدة والمناهج المقررة .

وتقوم معظم الدول العربية بقبول أعداد هائلة في جامعاتها من خريجي الثانوية تجنبا للاضطرابات السياسية ، فيما تعاني العملية التعليمية والحياة الأكاديمية ، كما وكيفا ، من أمراض لا علاج لها تقريبا !

ومما يزيد في خطورة الوضع أن المتطرفين والإسلاميين عموما أعطوا على الدوام أهمية خاصة للوصول إلى جهاز التعليم والسيطرة على كوادره ومخرجاته ومناهجه . ويقول وزير التربية المصري في مقابلة مع جريدة الحياة أن «المتطرفين كانوا يعتبرون أن اختراق التعليم هو بوابة الحكم ، وهو وسيلتهم للسيطرة على الدولة»[٤١] . كما قدر البعض في نهاية العام ١٩٨٨ «عدد المتطرفين من أعضاء الجماعات الإسلامية [في مصر] بنحو ثلث عدد الخريجين سنويا ، وأنهم نشطون جدا بين طلبة كليات العلوم والهندسة»[٤٢] . ومن المعروف أن الإسلاميين من الطلبة ، بمختلف تياراتهم ، قد مدوا نشاطاتهم منذ فترة طويلة الى أوروبا والولايات المتحدة وغيرها . وتصف مراسلة الغارديان اجتماعاً في لندن دعا إليه طلاب حزب التحرير في بريطانيا عام ١٩٩٤ حيث جلس الحضور مطولا يستمعون إلى سيل من «كلمات الكراهية الموجهة إلى الغرب والحكومات العربية و إسرائيل و الديمقراطية وأي شكل من أشكال الحكم الكافر» ، وتلقى المراهقون هذه الكلمات بكل إعجاب[٤٣] .

ويعطي أحد قادة الإخوان المسلمين في سوريا أهمية خاصة للطلاب والشباب ، إذ يقول أن استمرار الإسلام متوقف على كسبنا للأجيال الناشئة من طلاب وغيرهم . . على أن لا نكسب الأخ طالبا ونخسره خريجا . . يجب أن نعطي الطلاب أهمية خاصة» .[٤٤]

---

(٤١) الحياة ، ٥/ ٣/ ١٩٩٥ .

(٤٢) الأسبوع العربي ، ١٨/ ٤/ ١٩٨٨ .

(٤٣) القبس الكويتية ، ٨/ ٢/ ١٩٩٤ .

(٤٤) دروس في العمل الإسلامي ، سعيد حوي ، حلب : دار السلام ، ١٩٨١ ، ص ١١ - ١٢ .

٦ - القمع والاستبداد الحكومي وعدم التزام السلطات بالتشريعات الدولية لحقوق الانسان . وبالرغم من وجود الدساتير المكتوبة في الدول العربية إلا أنه نادرا ما يلتفت إليها أو يعمل بها وبخاصة تلك البنود التي تكرس الحريات وتمنع التعذيب والاعتقال الكيفي . وتتصف الحياة السياسية العربية بضعف التعددية والحريات الديمقراطية وبقمع الحريات الفكرية مع عدم الاعتراف عادة بحق الشعب في تقرير نوع الحكومة واختيار الحكام . وقد تتواجد هوامش ديمقراطية تعددية هنا وهناك إلا أنها عادة كما يقال Contained Democracy ديمقراطية مضمونة النتائج .

وتشكل هذه الظاهرة معضلة أخلاقية كبرى لمثقفي الطبقة المتوسطة في العالم العربي . فمن جانب ، لا جدال في أن السلطات الحالية تقوم أحيانا كثيرة باضطهاد الإسلاميين وتعذيبهم والإجهاز على حقوقهم المدنية و الحيلولة بينهم وبين ممارسة حقوقهم الديمقراطية والإنسانية ، كما تجسد الوضع في الجزائر مثلا . ولكن التيار الديني العقائدي الحركي ، بشتى أحزابه وتنظيماته وبأيديولوجيته الدينية المعادية للتعددية ، وبموقفه المعادي للحريات العامة ولحقوق المرأة ولحقوق المواطنة العامة للجميع ، وباحتمالات الهيمنة العقائدية الدينية على جهاز الدولة والأعلام والحياة العامة ، لا يعطى مجالا واسعا لتعاطف غير الإسلاميين معه . وينشأ عن هذا وضع «معلق» تجري في إطاره حرب أهلية حقيقية حارة أو باردة في معظم أنحاء العالم العربي ، ويزدهر الإرهاب .

٧ - تشجيع الحكومات المحلية لظهور الأحزاب والتنظيمات الدينية لإحداث توازنات سياسية مرحلية أو طويلة الأمد . إذ تدل الدراسات على أن الحكومات في معظم الدول الإسلامية ، ومنها تركيا وأندونيسيا ومصر والأردن والكويت وسوريا وغيرها قد شجعت في مراحل مختلفة ، ظهور

أو نمو التيارات الدينية وأحيانا المتطرفة منها ، لمكافحة الاتجاهات الماركسية والقومية والليبرالية .

وتؤكد رئيسة وزراء باكستان في مقابلة صحفية أن أهم سببين في ظهور ونجاح الحركة الإسلامية الأصولية أو الحركية تنامي إحساس الجماهير الإسلامية بوجوب الحفاظ على الهوية الخاصة وسط هذا التلاحم الحضاري الدولي أولا ، وتضافر جهود الحكومات الاستبدادية في المنطقة مع القوى الاستعمارية الغربية لخلق حاجز عقائدي ضد الشيوعية ثانياً (٤٥) .

وثمة أدلة متزايدة على الدور الذي قام به الرئيس المصري السابق أنور السادات في تنمية ودعم الجماعات الإسلامية لتقوية نفوذه والتصدي لخصومه .ويقول أحد الإخوان المسلمين الذين هجروا الحركة في كتابه عن الجماعات الإسلامية الحديثة في مصر أن الشيءالوحيد الذي لم يكن يملكه السادات ولم يكن يستطيع خلقه هو الحزب القوي الذي يخوض به معاركه ضد خصومه الأقوياء في الشارع السياسي . فالشيوعيون كانوا يكرهونه بسبب يمينيته وبسبب تصفيته لتيار علي صبري ورجال موسكو في أجهزة الدولة . والناصريون كانوا ضده لأنه خدعهم وخانهم وصفى سلطتهم . ولهذا بدأ يتصل بالجماعات الإسلامية ، وظهرت النغمة الإيمانية على خطبه ، وتكاثرت الآيات القرآنية على لسانه ، وتتابعت لقاءاته مع أمراء الجماعات الدينية حيث تبنوا وجهات نظره ضد خصومه ، إذْ «ليس أسهل ولا أحب على قلب شباب التيار الإسلامي من خوض المعارك ضد كل من قال : عبد الناصر ، أو نادى بعقيدة كارل ماركس ، فالأول دفنهم في المعتقلات

(٤٥) Tearing off the veil, Vanity Fair, Aug. 1993, P. 155

وأغرقهم في بحار من العذاب والدم ، والثاني يمثل أكبر وأخطر أعداء الله والدين الإسلامي»[٤٦] .

وقد تقوم بعض الحكومات كذلك بتشجيع الانشقاقات داخل الحركات الإسلامية أو تكوين جماعات من رجال الأمن تقوم بأعمال عنف تنسب لبعض الجماعات المتطرفة . وقد نشر مؤخرا في مجلة اللوموند الفرنسية مقال روى فيه شرطي جزائري لاجئ مساهمته في أدوار تخريبية كانت نتائجها المرعبة تنسب لجماعات العنف . وجاء في المقال أن رؤساءه طلبوا منه إطلاق النار ليلا على أي شبح لا يكشف عن هويته . إلا أنه «كان يعرف أن معظم من كانت النار تستهدفهم كانوا شبانا تركوا الأسرة لاخوتهم حتى يناموا بالتناوب ثلاث ساعات ، وهم يدخنون في مداخل البنايات»[٤٧] .

٨ - حب السلطة والمال والزعامة والبروز والانتهازية لدى بعض الزعامات الدينية أو السياسية أو الفكرية ، وكذلك التعصب للرأى والإصرار على التميز . كما أن بعض هذه التنظيمات الصغيرة العنيفة تظهر بسبب طغيان الزعامات القديمة والأفكار المحافظة وتزايد مصالح قادة الحركة الأم مع الأوضاع القائمة . كما أنها قد تنمو لأسباب غير دينية وغير سياسية . وقد تحدث أشد الانحرفات خطورة عندما تمتزج الرغبات والطموحات الشخصية ببعض الآراء «الفقهية» التي تبدو شرعية من الظاهر ، كفكرة جاهلية وكفر المجتمع القائم وبالتالي جواز قتل الناس وسبي النساء ونهب الأموال ، أو نظرية «الاستحلال» التي روج لها أحد «المغرضين» الأساسيين الكبار للجماعات الإرهابية عبد الله السماوي . وخلاصة هذه

---

(٤٦) الذين ظلموا : التنظيمات الإسلامية في مصر ، محمد محفوظ ، دار رياض الريس للكتب والنشر : لندن ، ١٩٨٨ ، ص ١٦٠ - ١٦ .

(٤٧) القبس الكويتية ، ١٢/٣/ ١٩٩٥ .

«النظرية» ، كما فهمها أمير جماعة الشوقيين ، «أن الله خلق المال لكي يستعين به المسلمون على طاعة الله ، فإذا أخذ المشركون هذا المال واستعانوا به على معصية الله ، وجب على المسلمين سلب هذا المال من أيدي المشركين وردّه إلى أصحابه الأصليين» . وقال السماوي له «إن الله أباح للنبي سليمان عرش بلقيس بكفرها»[٤٨] .

ويشيد أحد الإسلاميين السابقين بالنواحي العملية للأحزاب الإسلامية المتطرفة مثل جماعة التكفير و الهجرة التي «حلت» لعناصرها ببعض الفتاوي مشكلة الزواج وما يرافقه من مصاريف باهظة «فجماعة شكري مصطفى كان جميع أعضائها في العشرينات من عمرهم وينتمي معظمهم لأصول فلاحية مسلمة ، وكان عليهم أن يحلوا تلك المشكلة بالنسبة لأنفسهم» .

وقد حلت جماعة شكري مصطفى ، التكفير والهجرة ، مشكلة الزواج بتطبيق الحياة التكافليةالمشتركة . وقد «زادت الإمكانيات المالية للجماعة الإسلامية عندما توفرت لعناصر كثيرة منها فرص للعمل في بلدان النفط العربية . ومن مداخيلهم الكبيرة ، التي كان معظمها يحول باسم شكري مصطفى ، تم تجهيز المزيد من المساكن المفروشة ، بحيث كان كل أخ يعود فيجد الزوجة الصالحة والسكن الملائم في انتظاره . كل ذلك من ترتيب الجماعة واختيارها ، فالعروس لم يعرف عنها سوى صورتها ، والسكن لا يعرف إلا عنوانه»[٤٩] .

وقد اعترف عادل عبد الباقي ، أمير الشوقيين أن عمليات السرقة والنهب التي يمارسها تنظيمه كانت توفر العمل ولوازم الحياة لعناصر

---

(٤٨) القبس الكويتية ، ٢٩/ ٣/ ١٩٩٤ .

(٤٩) الذين ظلموا ، ص ١٠٩ - ١١ .

الجماعة : «نجد أناسا تدخل وهي بلا عمل فنوفر لهم شغلا من هذه السرقات . . عايز يتزوج فندبر له نفقات الزواج . . وفجأة يجد الفرد نفسه متزوجا ، اشتغل ، لديه قطعة أرض يبنيها . . ببساطة عنده بيت . . وأغلب الذين دخلوا بعد عام ١٩٨٥ جاءوا من هذا الباب . . في أربعة شهور يصبح له كيان»[٥٠] .

ومن الجماعات الإرهابية حاليا في دول عدة ما تعمل لحساب خاص لا علاقة له بأية مبادئ أو اتجاهات أيا كانت . فهذه التنظيمات ، كما يقول خبير دولي ، «قد تنبت من العدم»[٥١] . وهذه بلا شك مرحلة شديدة الخطورة من مراحل تدهور الأمن الاجتماعي في العالم .

٩- قد يكون الدعم الخارجي من الدول الراديكالية ، أو التمويل الأجنبي لأسباب عقائدية أو سياسية ، من أسباب ظهور الأنشطة المتطرفة والأعمال الإرهابية ، حيث تتهم الولايات المتحدة الأمريكية حاليا بعض الدول الإسلامية بدعم الإرهاب ، مثل جمهورية إيران الإسلامية وليبيا و السودان . ومما يلفت النظرفي مجال العلاقة بين التطرف الديني السني والشيعي ضعف بل انعدام العلاقة بين الاثنين خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٧٨ ، رغم تلك العلاقة المؤقتة بين جماعة فدائيان إسلام والإخوان المسلمين في مصر وذلك بالطبع قبل إعدام قائد الحركة الإيرانية نواب صفوي عام ١٩٥٦ . ومع أن أعمال سيد قطب كانت قد ترجمت إلى اللغة الفارسية خلال فترة الخمسينات والستينات ، إلا أن تأثير أفكاره في تركيا كان أوسع بكثير منها في إيران بسبب الحاجز

---

(٥٠) القبس الكويتية ، ٢٩/ ٣/ ١٩٩٤ .

(٥١) القبس الكويتية ، ٢٩/ ٦/ ١٩٩٥ .

المـذهبي دون ريب .[٥٢] ولم يتـرجـم كـتـاب الخـمـيني «الـحكومـة الإسلامية» الصادر عام ١٩٧١ إلى العربية إلا عام الثورة ١٩٧٩ ، عندما قامت دار الطليعة ، اليسارية ، في بيروت بترجمته ، كما تولى الباحث المصري المعروف «حسن حنفي» إصدار ترجمة ثانية للنشر في مصر .

ويقول باحث في الأصولية الإسلامية أن الجماعات السنية تعلمت من التجربة الإيرانية درسا هاما وهو أن الجيوش و قوى الأمن لا تستطيع التصدي لثورة شعبية واسعة النطاق ، كما اكتشفت هذه الجماعات الدور الفعال لتداول أشرطة التسجيل والخطب الثورية بهدف تحريك الجماهير[٥٣] .

ومن المعروف أن التنظيم الدولي للإخوان المسلمين في العالم قد أصدر مع مجموعة من التنظيمات الأخرى ، بيانا لتأييد الثورة في إيران ، وشكل وفدا لمقابلة قائدها ، آية الله الخميني[٥٤] . إلا أن العلاقة بين الإخوان المسلمين وإيران الإسلامية سرعان ما توترت بسبب التنافس المذهبي ، وعدم إطلاق الحريات للسنة في إيران ، وبسبب الحرب العراقية الإيرانية وافرازاتها . وفي يوليو ١٩٨٥ دعا مرشد الإخوان في مصر عمر التلمساني إلى «أن يبذل فقهاء الطائفتين كل ما في وسعهم للتقريب بين المذاهب كلها . . هذا التقريب الذي يتمناه كل مسلم في مشارق الأرض ومغاربها»[٥٥] .

---

(٥٢) Radical Islam, Medieval Theology and Modern Politics. Emmanuel Sivan New Haven, USA, 1990, P. 181 - 3.

(٥٣) Radical Islam, 206.

(٥٤) المجتمع الكويتية ، ٢٧/ ٢/ ١٩٧٩ .

(٥٥) مجلة الدعوة الصادرة عن المركز الثقافي بالنمسا ، عدد ١٠٥ ، السنة ٣٥ ، يوليو ١٩٨٥ .

وبعكس فتور علاقة الإخوان بإيران ، تنامت هذه العلاقة مع التنظيمات الإسلامية السنية الأكثر أعلانا عن راديكاليتها في الجزائر وفلسطين ومصر . وأعلنت احدى هذه التنظيمات أنها ستقتدي دوما بالنموذج الإيراني في سعيها باتجاه ثورة إسلامية في مصر ، «لأن نموذج الثورة الإيرانية لا يستطيع أحد أن ينكر أنه نموذج ناجح استطاع أن يستوعب معطيات الواقع ، وأن يتفاعل معه بصورة كفلت له الانتصار» .[٥٦] ويبدو أن ثمة تعاون واضح بين إيران والأصولية السنية في السودان وفلسطين وربما في أماكن أخرى . وقد حدد د .فتحي الشقاقي الأمين العام للجهاد الإسلامي في فلسطين بأن الدعم الإيراني ينحصر في «مساعدة عوائل الشهداء والأسرى وجرحى الإنتفاضة» ، وأكد أن الدعم الإيراني في غير هذه المجالات «سياسي و معنوي» .[٥٧] ويرى د . الشقاقي أن الثورة في إيران «ثورة إسلامية ، [و] أنها ليست ثورة طائفة دون طائفة»[٥٨] .

ويشتكي بعض المسئولين السودانيين من مبالغة أجهزة الإعلام العربية والعالمية في حجم الدعم الذي تتلقاه السودان من الإيرانيين ، كما نفى الفريق عمر البشير قيام إيران بتمويل الحرب في جنوب السودان[٥٩] .

وقد تكون إيران بريئة من بعض التهم المنسوبة إليها في مجال دعم التنظيمات الإسلامية المتطرفة على هذا النطاق الواسع ، على الأقل بسبب التكلفة الباهظة لمثل هذه السياسة . غير أن في دستورها الإسلامي لعام ١٩٧٩ ، المادة [١٥٤] وإعلامها الراديكالي ومجمل سياساتها

---

(٥٦) النبي المسلح ، الثائرون ، رفعت سيد أحمد ، ص ٢٩٤ .
(٥٧) الشرق الأوسط ، ١٧/ ٣/ ١٩٩٥ .
(٥٨) الحياة ، ٢٧/ ١/ ١٩٩٥ .
(٥٩) الشرق الأوسط ، ٥/ ٨/ ١٩٩٥ .

ومواقفها من قضايا المنطقة وقضايا العالم الإسلامي ، وكذلك من قضايا الدعم والمساندة التي تأكدت بالأدلة ، مؤشرات كافية لاثبات العلاقة .

ومن الدول الأخرى التي شكلت لبعض الوقت وربما لا تزال ملاذا آمنا للمتطرفين الإسلاميين ومكانا معروفا للتكاثر و التدريب ، باكستان وأفغانستان . وتقول التقارير أنه منذ عام ١٩٧٨ تدرب أكثر من أربعة آلاف إسلامي متطرف في معسكر مدينة ميرام شاه بباكستان على عمليات صنع القنابل واستخدام الأسلحة ، بينهم بعض رعايا باكستان والهند والدول العربية وبعض المسلمين الأمريكيين[٦٠] . ويقدر المسئولون الباكستانيون أنه منذ نهاية الحرب في أفغانستان عام ١٩٨٩ ، تم على الأقل تدريب عشرة آلاف متطرف إسلامي عن طريق الجماعات المختلفة في منطقة الحدود بين باكستان و أفغانستان[٦١] . وعندما قامت رئيسة وزراء باكستان بي نظير بوتو بزيارة رسمية للفلبين في فبراير ١٩٩٥ ، قدم الرئيس فيليب راموس احتجاجا حول مشاركة الباكستانيين في القتال إلى جانب المتطرفين الإسلاميين هناك . كما اتهمت روسيا أيضا الباكستانيين بمساعدة الشيشان في الحرب الانفصالية الدائرة هناك . وذكرت التقارير أن العرب يقومون في هذه المعسكرات بتدريب خاص للمجندين القادمين من الشرق الأوسط وأن المدربين من السودانيين والمصريين والليبيين ممن شاركوا في حرب أفغانستان[٦٢] . وتتحدث تقارير أخرى أن هناك الآن ما بين ٣٠٠٠و٤٠٠٠ جزائري قاتلوا في أفغانستان خلال الثمانينات يحاول العديد منهم مواصلة حربهم داخل الجزائر ذاتها[٦٣] .

---

(٦٠) القبس الكويتية ، ١٨/ ٣/ ١٩٩٥ .

(٦١) نفسه .

(٦٢) نفسه .

(٦٣) الشرق الأوسط ١٧/ ٩/ ١٩٩٤ .

وتشكل الأموال التي تجمعها الجماعات الإسلامية وأحيانا الهيئات الخيرية في مختلف المناسبات داخل الدول العربية والإسلامية وفي أوروبا و الولايات المتحدة مصدرا أساسيا لتمويل هذه الحركات .

ولا شك أن الأموال الكويتية بالذات والتبرعات الخليجية قد لعبت على مدار عشرات السنين دورا هاما في تمويل حركة الإخران المسلمين وغيرها في مصر وبلاد الشام بما في ذلك حركة حماس الفلسطينية.[٦٤] وقد جاء في اعترافات عادل عبد الباقي «أمير الشوقيين : أن أحد قادة الإخوان المسلمين في مصر أعطى لرفاعي سرور الذي يعتبر المرجع الأصلي لجماعات الجهاد في مصر شيكا بمبلغ ٢٥٠ ألف جنيه من أموال الزكاة الخاصة بإحدى الدول العربية ، لينفق منها على الإخوة المعتقلين »[٦٥] .

١٠- إلى جانب هذه الأسباب الرئيسية في نمو تنظيمات وحركات التطرف و العنف الديني في المنطقة العربية ، هناك عوامل أخرى ربما كانت أقل أهمية ، ومن هذه العوامل :

* استمرار حالة التوتر والحرب بين الدول العربية وإسرائيل وما نجم عن ذلك من تغذية للميول العسكرية وللتطرف الديني والنظرة الأحادية الجانب لعملية التطور السياسي والتقدم الاجتماعي .

* ضعف البنية العامة للدولة في العالم العربي والإسلامي ، وضعف البنية الاجتماعية للطبقة المتوسطة ، وضعف إسهام

---

(٦٤) انظر التقرير المثير الذي نشرته مجلة الوطن العربي ، ٩/ ٩/ ١٩٩٤ .
(٦٥) القبس الكويتية ، ٢٩/ ٣/ ١٩٩٤ .

المرأة في مجالات العمل خارج المنزل في الوظائف والمهن المختلفة .

* هيمنة الثقافة التقليدية والقيم الريفية على الحياة الاجتماعية وعدم تصدي الثقافة العربية المعاصرة لمفاهيم العنف الدينية وعدم اتساع نطاق الدعوة إلى إطلاق حرية اعتناق الأديان في العالم الإسلامي .

* الحجم الهائل الذي تحتله الدولة كسلطة سياسية عليا تقرر وترفض كل شيء ، وتدير الاقتصاد فتخلق وتبيد الطبقات ، وكجهاز واسع طويل الأطراف يهيمن على الأمن و الإعلام و التربية وغيرها ، مما جعل سيطرة أية جماعة متطرفة على مقدرات الدولة سيطرة مباشرة على البلاد كلها و المجتمع برمته بسبب ضعف أجهزة المجتمع المدني في العالم العربي والإسلامي .

هذه الأسباب وغيرها إضافة إلى الأسباب الأخرى التي ذكرناها بالتفصيل ، تشكل في رأينا الأسباب الحقيقية لنمو وازدهار الإرهاب والعنف والتطرف في المنطقة العربية .

تداعيات ونتائج الظاهرة

كان بودي لدى التحضير لهذا اللقاء أن تتناول ورقتي الجانب الايديولوجي لفكر تنظيمات العنف الإسلامية . الا أن تناول هذا الجانب كان سيطيل البحث كثيرا . ولما كان هذا الجانب الفكري فى غاية الأهمية لتصور الأبعاد الحقيقية لمخاطر هذه التنظيمات على حياتنا السياسية والاجتماعية ، آليت الا أن أشير ولو بشكل عابر الى أهم محاور عقائدها بأمل إضافة تفصيلات هذا الجانب فيما بعد ، ان سنحت الفرصة .

ويمكن القول باختصار شديد ، أن أهم سبع أفكار تناقشها كتب ومنشورات هذه التنظيمات هي ما يلي :

١ - تكفير المجتمع العربي والإسلامي كليا أو بشكل جزئي إذا أعتبر مجتمعا مسلما بيد قادة وحكام كفرة .

٢ - فشل أساليب التدرج فى تطبيق الشريعة وحرمة المشاركة السياسية فى الاوضاع القائمة والدعوة الى الجهاد على كل صعيد .

٣ - مهاجمة الديموقراطية كبدعة غربية والدفاع عن الشورى والخلافة وذم القيم الليبرالية والهجوم الساحق على العلمانية .

٤ - مهاجمة كل ماله علاقة بالفهم العصري لدور المرأة وحقوقها السياسية ، ودعوتها الى الانعزال والانصراف الى الأعمال المنزلية وتربية الأطفال .

٥ - التهجم على غير المسلمين وتوعدهم بفرض الجزية عليهم وتقليص مكاسبهم وحرياتهم وحرمانهم من حق المواطنة بتحويلهم الى رعايا من الدرجة الثانية .

٦ - معاداة الغرب وتفسير كافة التطورات الدولية من خلال نظرية المؤامرة الكبرى التي تخطط لها الصليبية الحاقدة والصهيونية الماكرة وينفذها العملاء والجواسيس العرب والمسلمون .

٧ - المبالغة فى اطراء النظام الإسلامي كما يتصورونه فى اطار من التفكير الطوباوي الذي لا يأخذ أبدا بالاعتبار الواقع المتخلف للعالم العربي والإسلامي ومشاكل بناء الدولة الحديثة واختلافات الجماعات الإسلامية[٦٦] .

---

(٦٦) الأرضية الأساسية لأدبيات التطرف هي مؤلفات أبي الأعلى المودودي وسيد قطب . أما مؤلفات ومنشورات تنظيمات العنف والتطرف التي ظهرت خلال السبعينات وما بعدها في مصر خاصة فتراها في كتاب د . رفعت سيد أحمد الوثائقي «النبي المسلح» بجزئيه ، وهي من منشورات دار الريس للكتب والنشر ، لندن ، ١٩٩١ .

ونتساءل الآن ، قبل الانتقال الى استعراض وسائل وخطوات التصدي لظاهرة العنف والارهاب ، ما مخاطر تداعيات تنامي هذه الظاهرة فى العالم العربي؟ وما النتائج السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية التي ستترتب على استيطانها المنطقة؟ هنا أيضا قد يطول الحديث ، وتكثر الاقتباسات والاحصائيات . ولكننا ، وقد حصرتنا المساحة ، نختصر النقاط والتفاصيل فى المخاطر الآتية :

١ - ضرب الاستقرار السياسي للمنطقة العربية وتحويلها الى منطقة دائمة الغليان والفوضى مما يهدد الوجود العربي بأعظم المخاطر .

٢ - نزوح رؤوس الأموال المحلية والأجنبية وما يترتب على ذلك من نتائج اقتصادية خطيرة .

٣ - ضرب السياحة العربية التي تشكل فى بعض الأحيان أحد أهم مصادر الدخل .

٤ - تضاعف مصاريف الأمن والانفاق على الجيوش وقوى الشرطة وغيرها ، على حساب عملية التنمية .

٥ - زيادة تسلط الانظمة على الشعوب واستمرار حالة الطوارئ والاوضاع اللادستورية ، وتراجع المكاسب الديمقراطية والنقابية والفكرية فى العالم العربي .

٦ - إرهاب المفكرين والفنانين والنساء العاملات وأتباع الديانات الأخرى وأحيانا المذاهب الأخرى ، باسم النقاء الإسلامي ومحاربة الردة والبدع .

٧ - هيمنة الغوغاء على الحياة الفكرية والسياسية وعلى المؤسسات الدينية فى الدولة .

٨ - وقوع عدد لا يحصى من الضحايا البريئة من عامة الشعب .

٩ - تعمق ميول العنف والاجرام فى المجتمع وتقلص المرونة المدنية فى الحياة العامة .

١٠- تشوه صورة العرب والمسلمين فى مختلف أجهزة الإعلام الدولية .

مواجهة الظاهرة

لا ينال التطرف الديني وما يرافقه من عنف وارهاب الموافقة العلنية حتى من حركة الاخوان المسلمين . وقد صدرت عدة ادانات من هذه الحركة ضد النشاطات الارهابية منذ البداية .

فعندما قام عضوان من جهاز الاخوان السري باغتيال القاضي المصري أحمد الخازندار فى مارس ١٩٤٨ ، صرح المرشد حسن البنا ، مؤسس الحركة ، قائلا «ان هذه الرصاصات إنما انطلقت فى صدري»[٦٧] وعندما أصيب اثنان من الإخوان فى صدامات مع تنظيم«الجهاد» فى فبراير ١٩٨٨ أصدر الاخوان منشورا هاجموا فيه جماعة الجهاد ووصفوا أعضاءها بأنهم «يلطخون العمل الإسلامي بالافعال المخجلة وبالدماء»[٦٨] . وأكد المرشد العام للاخوان محمد حامد ابوالنصر فى رسالة نشرها فى صحيفة الشعب فى يناير ١٩٩٥ أن الاخوان «لا يؤمنون بالارهاب والعنف ويلتزمون الديموقراطية والتعددية الحزبية»[٦٩] . وفى الأردن صرح عبد المجيد الذنيبات ، المراقب العام الجديد للاخوان المسلمين الأردنيين أن جماعته تنبذ العنف أيا كان مصدره كأسلوب من أساليب التغيير فى الوقت الحاضر و«ان ما يجري فى مصر الآن هو نقيض لمشروعنا الإسلامي»[٧٠] . وفى الجزائر هاجم ممثل تيار الاخوان المسلمين ، الشيخ محفوظ النحناح رئيس حركة المجتمع الإسلامي الجزائرية ، الجماعات المسلحة وقال لقد «دخلها انتهازيون باسم الإسلام حينا ، ودخلها لصوص

---

(٦٧) الإخوان المسلمون ، سجل الأحداث ، خليل علي حيدر ، ص : ٤٤ .

(٦٨) نفس المصدر ، ١٣١ ، عن الأسبوع العربي ١٨/ ٤/ ١٩٨٨ .

(٦٩) الحياة ١/ ٢/ ١٩٩٥ .

(٧٠) الخليج الإماراتية ، ٢٥/ ٨/ ١٩٩٤ .

ومجرمون . . وأصبحت العمليات المسلحة التي تطال أرواح الناس وأموالهم ومكتسباتهم لا تراعي في الناس ديناً ولا ذمة»[٧١] .

غير أن جماعات الاخوان المسلمين ليست واحدة فى كل مكان وليست على نفس الدرجة من الحنكة السياسية ، كما أن فى بعض تصريحاتها ومواقفها تناقضات معروفة . يضاف الى هذا أن مؤلفات المودودي وسيد قطب وسعيد حوي وفتحي يكن ، وبعضها يشكل أهم أدبيات العنف والتطرف ، لا تزال من الكتب الواسعة التداول فى صفوف الاخوان داخل العالم الإسلامي وفى أوروبا والولايات المتحدة . ولا تزال كذلك الكثير من الافكار الدينية المتزمته الشديدة الخطورة على الحريات العامة وحقوق المواطنة وحقوق المرأة تجد بيئة خصبة فى صفوف «الحركة»وان كانت ميول العنف المبنية عليها والناتجة عنها فى حالة كمون خلال هذه المرحلة .

الى جانب هذه التصريحات ، قامت حركة الاخوان وكتاب ضمن التيار الإسلامي الحركي والعقائدي ، باصدار العديد من الكتب والمقالات كما أشرنا ، لنقد التطرف . ويمكن الاشارة فى هذا المجال الى كتابات د .يوسف القرضاوي والشيخ محمد الغزالي ومجلة المسلم المعاصر ومجلة الامة فى قطر (توقفت منذ أعوام) . ومن الكتب الصادرة حديثا ذات الاهمية الخاصة فى الرد على أفكار وحجج جماعات العنف والتطرف كتاب «الجهاد فى الإسلام» للداعية السوري المعروف د .محمد سعيد رمضان البوطي[٧٢] .

غير أن هذا الجهد مهما كان مخلصًا في التصدي للظاهرة والحد منها الا

---

(٧١) الوطن الكويتية ، ٣١/ ٣/ ١٩٩٤ .

(٧٢) الجهاد في الإسلام : كيف نفهمه؟ وكيف نمارسه؟ د . محمد سعيد رمضان البوطي ، بيروت : دار الفكر المعاصر ، ١٩٩٣ ، ٢٥٦ صفحة .

أنه لصدوره عن التيار الإسلامي الحركي ، ولثغرات فكرية وسياسية وعوامل أخرى ، يبقى محدود الأثر . وفى أحيان كثيرة قد يؤجل العنف المسلح ولكنه في المقابل يبرر لتنامي التزمت الفكري والانغلاق الاجتماعي .

إن التصدي لظاهرة العنف والتطرف عامة ، والديني منه على وجه الخصوص عملية شاقة ومعقدة ، تستدعي تنسيقا واسعا بين أجهزة الحكومة والهيئات التشريعية والشعبية والسياسية وأجهزة الاعلام والمفكرين ورجال الدين والاقتصاديين وغيرهم . ومن الخطأ والخطورة بمكان الاكتفاء بالمعالجة الأمنية والقمعية للظاهرة . ومن الخطوات الضرورية لمعالجة هذه الظاهرة على المدى البعيد ما يلي :

١ - تعزيز الاوضاع القانونية والدستورية في الدول العربية ونبذ وسائل الارهاب والتعذيب والتسلط والاستبداد ، مع العمل على نشر الوعي المعمق بالقوانين الدولية حول حقوق الانسان .

٢ - بذل كافة الجهود لرفع المستوى المعيشي للسكان وذلك عن طريق تشجيع تحديد النسل وتعميق التنمية الاقتصادية وتطوير الريف وزيادة فرص العمل .

٣ - تعميق القيم والمفاهيم الليبرالية فى الحياة العربية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية ، داخل جهاز الدولة ومجالات العمل والأحزاب السياسية وجمعيات النفع العام وغيرها .

٤ - إحداث تغييرات عميقة فى الثقافة العربية عن طريق تطوير مناهج التعليم ، وخلق العقلية المستنيرة الناقدة ، واطلاق حرية التعبير ، واشتراك القطاع الخاص فى مجالات التعليم الاكاديمي وامتلاك وسائل الاعلام ،

كل هذا بهدف خلق ثقافة عربية تعددية تشارك فيها كل التيارات الليبرالية والإسلامية وغيرها .

٥ - فتح حوار ديني- ثقافي موسع لتطوير الفهم الديني ، ونقد المفاهيم الارهابية فى أدبيات الفكر الإسلامي الحركي وتنظيمات العنف الديني ، وتبيان مخاطر الفهم المتطرف للآيات القرآنية والاحاديث النبوية والآراء الفقهية ، وبخاصة ما يتعلق منها بالجهاد والتكفير وحرية العقيدة وحقوق المرأة وأوضاع غير المسلمين وقضية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

٦ - زيادة مساهمة المرأة فى الحياة الاقتصادية والانتاجية العامة ، وتوعية القطاع النسائي وبخاصة القطاعات الشعبية بمخاطر العنف والارهاب الديني ، وخطورة هذه التنظيمات على حقوق المرأة السياسية وحرياتها الاجتماعية .

٧ - انهاء بؤر التوتر والحرب فى العالم العربي والإسلامي ، وترسيخ مفاهيم السلام والتعايش والتنمية والتطور الاقتصادي كبديل للحرب والغزو والتوسع .

٨ - بذل اهتمام خاص بالطلبة والشباب وذلك بتحسين أحوالهم المعيشية وتوفير فرص التعليم والعمل وتوعيتهم بمخاطر الاتجاهات الاصولية ووسائل الجماعات الدينية المتطرفة فى الاستقطاب .

٩ - بذل أقصى درجات الحذر من انتقال جماعات العنف أو أفكارها المتطرفة الى جهاز الدولة والقوات المسلحة والشرطة مع متابعة النشاط العملي والمالي للجماعات المتطرفة والجهات التي تدعمها .

١٠- الاشتراك فى المجهود الدولي لمكافحة الارهاب ، والتعاون الكامل مع الدول والهيئات فى سبيل القضاء على العنف والارهاب ، ونبذ التعاطف مع الدول التي تساندها مهما كانت المبررات الدينية أو القومية أو المصلحية .

الورقة الثانية

ظاهرة العنف والتطرف

إعداد : د . حيدر ابراهيم علي

ظاهرة العنف والتطرف

توطئة :

ارتبطت ظاهرة العنف بالتطرف لدرجة أننا نكتب عن الاثنين كشيء واحد - كما يظهر من العنوان - فكان العنف نتيجة حتمية للتطرف ، وهو بالفعل كذلك ، إذ لا بد أن يقود التطرف إلى العنف مع احتمال وجود أسباب وعوامل متعددة تتسبب في العنف . لذلك ستهتم هذه الورقة بتحديد معنى الاثنين ، ثم معالجتهما كمتطابقين أحياناً وكمفهومين مستقلين مع صعوبة فك تداخلهما . وكلاهما إشكالي في حد ذاته ، فالعنف مفهوم مشحون بالقيمة والأحكام الأخلاقية ، كما أن التطرف مفهوم يتميز بنسبية مطلقة - إن صح التعبير - لصعوبة قياس حدود العادي أو المعتدل لكي نقول أين تبدأ منطقة التطرف . لذلك كثيراً ما يقفز الباحثون على إشكالية التعريف ، ليحددوا المفهومين بالنتائج في كثير الأحيان .

يعتبر ازدياد الاهتمام بالعنف والتطرف دليلاً على وجود ظاهرة اجتماعية حقيقية تؤثر على مناحي الحياة المختلفة في المجتمعات العربية وتشكل مجرى تطور هذه المجتمعات مستقبلاً . هذا الاهتمام يعني وجود عنف منظم ومنتشر ومتزايد ، وليس مجرد حوادث فردية متناثرة ومتقطعة . هناك بالطبع أقطار عربية شهدت عنفاً وصل إلى درجة حرب أهلية معلنة ، وأخرى تعيش صدامات مسلحة تكاد تكون يومية . يضاف إلى ذلك عنف الدولة تجاه مواطنيها وعنف المواطنين اللفظي والفيزيقي في الشارع وخلال التعامل العادي . ويمكن إدراج تطور أساليب الجريمة ، رغم عدم وجود إحصائيات دقيقة . والأهم من ذلك بروز العنف السياسي بعد أن وصلت علاقة الدولة والمجتمع - في بعض الأقطار العربية - إلى اختناق وانسداد مما دفع إلى اللجوء إلى العنف لحل الصراع .

ستحاول هذه الورقة متابعة نمو ظاهرة العنف تاريخياً وثقافياً : بمعنى هل العنف نتاج طبيعي لتاريخ عربي وكل الذي حدث هو تغيير في الأشكال؟ هل الثقافة العربية ثقافة عنف كما قد يظهر في السلوك والتنشئة الاجتماعية وحل المنازعات واللغة «الهجاء» وتبادل الأفكار «المقارعة الفكرية» ، وفي الفنون أو الموقف من الفنون؟ مثل هذه النظرة قد تكون لا تاريخية وضد دينامية الثقافة ، ولكن هذا لا يستبعد وجود رواسب قوية أو استمرار ركود الثقافة والمجتمع . كذلك تبحث الورقة في مستقبل العنف والتطرف وإمكانية تقليص الظاهرة أو محاصرتها أو ترشيدها مع غياب المسببات ، مما قد يعني التغيير الجذري أو إحداث تحولات أساسية في البنى الثقافية والاجتماعية .

في التعريف والتنظير :

يرى بعض الباحثين أن العنف ظاهرة إنسانية «طبيعية» رغم تناقض المضمون ، فالطبيعي غير إنساني لأنه غير ثقافي أي لم يتدخل فيه الإنسان . وهو أقرب إلى الغريزة بينما الإنساني هو الاكتساب - الثقافة والتي تبعد باستمرار عن الغريزي وتحاول أنسنته . فالعنف - حسب هؤلاء - وجد مع الإنسان في كل التاريخ البشري ، لذلك تعامل كثير من الفلاسفة مع العنف كحالة طبيعية . فقد اعتبر هوبز هذه الحالة حرب الجميع ضد الجميع مما يقتضي تعاقد اجتماعي وسلطة قوية توقف الصراع وتنظم الرغبات المتناقضة مع الندرة في الخيرات أي التحكيم في التنافس . ويخالف ماركس هذا الطرح بقوله إن العنف ليس حالة طبيعية ، بل سمة للحالة الاجتماعية التي أفسدها الاستئثار بوسائل الإنتاج ، فهذا صراع طبقات وليس صراع الجميع ، وبالتالي حالة اجتماعية وليست طبيعية[1] . ولم يبتعد فرويد عن التحليل الهوبزي

(١) د . بودون وف . بوريكو : المعجم النقدي لعلم الاجتماع ، ترجمة سليم حداد ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٨٦ ، ص ٣٩٥ .

ولكن حسب المنظور النفسي وليس الاجتماعي - السياسي ، فالإنسان عنده ليس ذلك الكائن الطيب السمْح ، صاحب القلب الظمآن إلى الحب ، والذي لا يهاجم إلا دفاعاً عن نفسه . بل على العكس من ذلك ، الإنسان كائن تنطوي مكوناته الغريزية على قدر لا يستهان به من العدوانية . ويرى أن الحضارة مهددة باستمرار ، لأن الأهواء الغريزية أقوى من الاهتمامات العقلية[٢] .

يرى البعض ضرورة التمييز بين القوة والعنف بالذات في عملية قيام المجتمعات المستقرة ونشأة الدول . لأن القانون يحتوي على استعمال القوة/ العنف أو وقف انتشاره . ويمكن أن ننطلق من تعريف أولى للعنف وبالذات العنف السياسي : «هو اللجوء إلى القوة لجوءاً كبيراً أو مدمراً ضد الأفراد أو الأشياء ، لجوءاً إلى قوة يحظرها القانون ، موجهاً لإحداث تغيير في السياسة ، في الحكم أو في أشخاصه ، ولذلك فإنه موجه أيضاً لإحداث تغييرات في وجود الأفراد في المجتمع وربما في مجتمعات أخرى»[٣] . يلاحظ أن التعريف يركز على تمادي القوة . لذلك نجد تصنيفات وتمايزات للعنف . بالإضافة لمبررات تاريخية وأخلاقية لقبول بعض العنف فقد يطرح تساؤل حول أن العنف يمكن أن يقدم أو لا يقدم خدمة إلى فئة أو مجموعة محددة من الناس وهل بالإمكان أن يفعل ذلك أم لا؟ وقد نعتبر آثار العنف نفقات محسوبة تدفع ثمناً لمسيرة التاريخ أو حتى نتائجه على المستوى الفردي أو العائلي للإنسان . وهذا هو الجانب الآخر في العنف الذي انبنى عليه القول «أن فرض القانون بالقوة ، هو السبيل الوحيد للحرية الحقيقية»[٤] .

---

(٢) فرويد : قلق الحضارة ، ترجمة جورج طرابيشي ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٧٧ ، ص ٦٣ وما بعدها .

(٣) تيد هندريش : العنف السياسي . ترجمة عبدالكريم محفوض وعيسى طنوس (د . ن .) ١٩٨٦ ، ص ٢٣ .

(٤) أيزابا برلين : حدود الحرية ، ترجمة جمانا طالب ، بيروت ، دار الساقي ١٩٩٢ ، ص ٥٠ .

قاد الموقف السابق إلى نقاش حول العنف والعقلانية وكان كارل بوبر Popper من أوائل الذين قابلوا - تناقضاً - بين العنف والعقلانية . إذ يرى نفسه كإنسان عقلاني لإيمانه بأن موقف التعقل هو البديل الوحيد للعنف . فالعقل هو النقيض المباشر لأي وسيلة من وسائل القوة والعنف ، باعتبار أن العقلانية والتعقل والعقل هي : «اللجوء إلى مجموعة من الطرق لفض المنازعات ، طرق متقاربة بعضها من بعض على الأقل بحقيقة كونها كلها طرق لا عنف وتتضمن المباحثات الودية والنقاش والتحكيم والرغبة في الإقناع والاعتراف بالخطأ»[٥] . ويرى البعض عدم دقة هذا الرأي لأننا قد نتحدث عن العنف «المعقول» أو «العقلاني» ، على أساس أن أي فعل يوصف بأنه عقلاني «إذا استغل الوسيلة المتاحة أحسن استغلال لبلوغ غاية معينة» . وهذا الفهم يسود في حوارات العنف السياسي بالذات ، لأن ممارسي العنف السياسي يعدون بمستقبل أفضل نتيجة التضحيات أو «القرابين» التي تقدم . ولكن هل النتائج النبيلة - لو حدثت - تظهر الوسائل العنيفة؟ فالعنف يعتبر غير معقول رغم المبررات الغائية ، فهو عند البعض نتيجة حلم يدور حول المثالية وليس واقعياً . ويفترض آخرون أن مرتكبي العنف رموز اللاعقلانية لأنهم مخدوعون ذاتياً . كما أن العنف في النهاية قد يبعث نفس الشقاء الذي أتى لإنهائه[٦] . وهنا يطالب الكثيرون بتحديد تسميات العنف ، فهناك العنف الثوري والتحرر الوطني نتيجة له وهو يختلف عن الإرهاب . ويبرز سؤال : هل يمكن تبرير العنف إذا حقق نتائجه المرجوة؟

من جانب آخر ، ظهرت في الستينات دعوات تتحدث عن العنف كمحرر للإنسان بالذات ضد الاستعمار والاستلاب وهذا ما نظر له فرانز فانون في كتابه : «المعذبون في الأرض» وأكّده سارتر في مقدمة الكتاب . فالاضطهاد

---

(٥) أود النس هندريش كتاب العنف السياسي ، مصدر سابق ، ص ٥ .

(٦) هندريش ، مصدر سابق ، ص ٥٣ - ٥٤ .

يقود إلى العنف ضد المستعمِرين «بكسر الميم» الذين استلبوا إنسانية المستعمَرين «بفتح الميم» . وعنف المضطهدين جائز بل وإلزامي ، لأنه يغيّر حياتهم ، فقتل الإنسان الأوروبي الأبيض يعني قتل عدو ثم قتل الإنسان المضطهد ، الخائف في داخل المضطهد في آن واحد . وفي نفس الاتجاه يرى هربرت ماركوز Marcuse من اليسار الجديد أن العنف الثوري مبرر ، فالدولة والمجتمع لها عنف يتمثل في رجال الشرطة والملاك والطبقات المستغلة وغيرهم ، والفرد يقف ضد هذا الانحياز ومن هنا قد يمارس البعض العنف . ولكن هناك من يحذر من اعتبار الاضطرابات والارتباك أو العنف الفوضوي الذي كان يسمى تاريخياً «الانفعالات الشعبية» والتمييز بين أشكال العنف المختلفة على أساس تلك التي تصب ضد الأشخاص أو ضد ملكيتهم ، تلك التي يمارسها فرد من تلك التي تمارسها جماعة أو منظمة ، هل تشكل جواباً ، هل لها أهداف محددة؟[٧] .

العنف والتطرف في السياق العربي :

حددت التعريفات السابقة إطاراً عاماً لمعنى العنف حسب محاولات العلوم الإنسانية المختلفة ، وهذه المعاني صالحة في بعض جوانبها للواقع والتاريخ العربيين . كذلك المسببات العامة للعنف تنطبق على الحالة العربية بزيادة معطيات خاصة . ويتسع معنى العنف وتتعدد التسميات المشابهة أو المترادفة . ومن ذلك التطرف - كما أسلفنا - أو الغلو كما يسميه الإسلاميون والكُتاب الإسلاميون عموماً . كذلك التشدد أو التمامية "Integrism" أو الأصولية ، هذه مواقف سياسية وفكرية كثيراً ما تنتهي إلى التعصب والعنف ، لذلك تحليلها وفهمها يقود إلى فهم الظاهرة . هناك أسباب اجتماعية - اقتصادية وأخرى ثقافية وسياسية تفسر الأفعال والاتجاهات والميول العنيفة والمتطرفة التي سادت المنطقة العربية خلال العقدين الماضيين .

---

(٧) القاموس النقدي ، مصدر سابق ، ص ٣٩٧ .

الأسس الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية لظاهرة العنف والتطرف

يرى الباحثون أن هذه الظاهرة هي نتيجة التغيير الاجتماعي - الاقتصادي السريع والمشوه ، الذي نجم عنه ما يسمى في علم الاجتماع حالة الأنومي "Anomie" اللامعيارية . إذ تتغير المؤسسات والقيم القديمة ولكن لم تحل محلها أخرى جديدة ، وقد تعتبر فترة انتقالية اجتماعية تتسم بعدم الوضوح والاستقرار . وهي في العالم العربي ليست مجرد خلل في وظائف المجتمع ، بل هناك سقوط مشروعات اجتماعية - سياسية كبرى . فقد فشلت البورجوازية العربية في أن تلعب نفس الدور الذي قامت به رصيفتها في أوروبا . عجزت في تحقيق التنمية الاقتصادية والتحرر الوطني ، ثم جاءت ما تسمى بالنظم الوطنية - الثورية ومن مبرراتها عجز البورجوازية ، ولكن كررت نفس الفشل وأضافت إليه غياب الديمقراطية وانتشار القمع والدكتاتورية[٨] .

كان فشل عملية التحديث عاملاً أساسياً في ظهور الحركات المتطرفة ذات الطابع الديني خاصة بعد انحسار أثر اليسار كحركة وفكر بعد هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧ ، ثم موت عبدالناصر والفورة النفطية في منتصف السبعينات . فقد احتلت حركة الإسلام السياسي المقدمة شعبياً حين قدمت شعارات تبشر بتجاوز الفشل والتخلف . استغلت هذه الحركة زيادة الفقر والحرمان بين الطبقات والفئات الدنيا والمتوسطة ، كذلك التهميش والإقصاء المستمرين لمجموعات كبيرة من الشعب . حالة الأنومي هذه جعلت بعض عناصر الإسلام السياسي تصف المجتمع بالجاهلية لأنها تدّين "Religionize"

---

(٨) سمير أمين ، الأمة العربية - القومية والصراع الطبقي . . الجزء الأول . القاعرة ، مدبولي ، ١٩٨٨ ، ص ٢٤٦ - ٢٤٧ .

الاجتماعي . ولجأ البعض إلى ما يسمى بالمفاصلة أي الانفصال عن هذا المجتمع ، وهناك جماعة التكفير والهجرة أي تكفر المجتمع وتهجره أو تهاجر منه بسبب عجزها عن التكيف وقد تعلن حربها على المجتمع بقصد تغيير بالقوة ، ويبدأ مسلسل العنف . ويسمى البعض هذه المجموعات «الحلقة الأضعف» وهي تعني : «الفصيل الذي يعيش داخل مجتمع ما ، وهو فصيل يحتل موقعاً اجتماعياً واقتصادياً وفكرياً خلف الفصائل الأخرى ، لذا فهو بينه ما يمكن تسميته بالحلقة الأضعف مقارنة بالحلقات الأخرى الأقوى ذات الميزات الاجتماعية والاقتصادية (. . . . .) بهذا المعنى هي الأكثر قابلية للانكسار أو للانفجار بفعل الضغوط التي تقع عليها من الحلقات الأخرى ، فهي دائماً في حالة شد دائم»[٩] . فهي جماعة هامشية ، «والهامشية الاجتماعية تولد توتراً يتخذ شكل تعصب الازدواج . فكلما كانت الجماعة هامشية كانت استجابة أعضائها متطرفة»[١٠] . وهي بالتالي رصيد جاهز لكل حركات العنف والتطرف سواءً من اليسار أو اليمين ، الدينيين أو العلمانيين . وهذا ما حدث في ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية في الثلاثينات .

من مظاهر فشل التحديث والحداثة تخلف المجتمع وقهر السلطة «الدولة» ، وهذه علاقة طردية إذ ينقص تقدم وقوة المجتمع من نفوذ وتسلط الدولة ومطلقيتها . فالدولة غير الديمقراطية تقوم علاقتها مع الجماهير على القهر والإكراه والقسر والقمع ، وهي بالتالي تستبعد الحوار والمشاركة وقبول الاختلاف والتسامح . لذلك نجد العنف المتبادل بين سلطة الدولة وحقوق المجتمع ، وهنا نتفق مع حجازي : «ردود فعل السلطة عنيفة ومباشرة وتأخذ

---

(٩) مجدي عبدالحافظ صالح ، الأصولية هل هي تعبير عن إخفاق التحديث؟ مجلة «قضايا فكرية» – القاهرة – الكتاب ١٣ و١٤ «اكتوبر ١٩٩٣» ص ٣٠٧ .

(١٠) مصطفى سويف ، بحث في المؤتمر الدولي الفلسفي الرابع ، القاهرة ، اكتوبر ١٩٨٢ ، ورد في المصدر السابق .

طابعاً مادياً . البنية الاجتماعية التي تنتج عن هذه الوضعية جامدة متصلبة ، لا تتضمن أي صمامات أمان أو أي تقنية للعدوانية التي لا بد أن تتراكم . ولذلك فإن هذه العدوانية لا بد منفجرة في الداخل والخارج تبعاً للظروف . إذ كلما زاد جمود البنى نتيجة سيطرة سلطة فردية تحكمية تفرض مرتبية قطعية ، زادت العدوانية . ولكن العدوانية تعزز بدورها هذه البنى»[١١] . تخلق علاقة الإرهاب والقمع ، وضعية مولدة للعنف بالضرورة والذي يتوجه نحو الذات ونحو الآخرين .

عندما اندلع العنف بين السلطات الحاكمة والجماعات الأصولية اعتبره الكثيرون رد فعل ضد الحكومات وليس مبادرة من الجماعات إنما دفاع عن النفس . وصار هذا القول سائداً بين الجماعات الإسلامية فهي لا ترى أنها تمارس عنفاً بل تدافع عن نفسها وتطالب بإدانة عنف الدولة أولاً . ومن أبرز المروجين لهذا الرأي من غير الإسلاميين الباحث الفرنسي المتعاطف مع هذه الحركات ، فرانسو بورجا ، إذ يكتب : «إن ما يطلق عليه اسم العنف الديني يستتر وراءه - في معظم الأحيان - العنف الذي تمارسه النظم التي تُفَضّل أن تقدم خصومها الذين يَتَحَدّونها في صورة الشيطان . وذلك لتتجنب مواجهة نتائج الانتخابات . وعندما تغلق الأنظمة - بهذه الطريقة - أبواب الوصول إلى الساحة السياسية الشرعية أمام تيار الإسلام السياسي فهي تدفعه إلى ممارسة هذا العنف لكي تبرر لجوءها إلى القمع لحماية كيانها»[١٢] . ويرى بعض الملتزمين إسلامياً أن الإعلام الغربي أو الاستكباري يصور مواجهة الإسلاميين الجهادية والاستشهادية وكأنها العنف الوحيد الموجود في العالم الآن . مع أنه

---

(١١) مصطفى حجازي : التخلف الاجتماعي ، سيكولوجية الإنسان المقهور ، بيروت ، معهد الإنماء العربي ، الطبعة الخامسة ١٩٨٩ ، ص ٢٠٣ .

(١٢) فرنسوا بورجا : الإسلام السياسي . صوت الجنوب ، ترجمة لورين زكري ، القاهرة ، دار العالم الثالث ١٩٩٢ ، ص ٧١ .

في رأيهم ظاهرة عامة لمواجهة القمع . يقول السيد فضل الله أن مواقف الإسلاميين الجهادية في مواجهة الصهيونية والاستكبار العالمي أو الأنظمة الظالمة في بلاد المسلمين ، يعتبرها الغرب : « . . . تماماً كما لو كان العنف هو الخصوصية المميزة لنشاط الإسلاميين ، في حين أن هؤلاء لا يختلفون عن غيرهم في أساليب المواجهة الثورية أو الدفاعية ، أو الوقائية ، فهم ليسوا بدعاً من الناس في ذلك كله ، ولعل المواجهات المعادية التي فرضت عليهم ضغوطات قاسية وحصاراً محكماً ، واضطهاداً وحشياً ، جعلتهم يقفون في الموقف الدفاعي الذي يعمل على حماية الوجود الإنساني الشرعي لحياتهم الخاصة والعامة»[١٣] . ويرون أن العنف هو عنف السلطة بالذات في الجزائر ومصر ، حيث منعوا في الأولى من نتائج الانتخابات وفي الثانية لم يسمح بقيام حزب لهم . ومن ناحية أخرى ، يعتبر الإسلاميون الإرهاب الديني الذي تمارسه الدولة في إيران والسودان مجرد دعاية غربية ولا يدينون مثل هذا الإرهاب . كأن المشكلة ليست في عمل الإرهاب نفسه ولكن في مصدره أو الغايات التي يريد تحقيقها - كما ذكرنا في موقع سابق - أي وجود إرهاب أو عنف «مقدس» أو «نبيل» .

---

(١٣) السيد محمد حسين فضل الله ، «الحركة الإسلامية أمام تحدي المتغيرات» مجلة «المنطلق» العدد ١٠٦ ، شتاء ١٩٩٤ ، ص ١٣ .

التفسير الثقافي والفكري للعنف

يمكن القول إن أي فكر أصولي لا بد أن يقود إلى العنف بسبب تطرفه الذي يلغي الآخر ، كذلك مثالية التفكير وابتعاده عن الواقع . لأن مثل هذا الفكر يعمل على مستوى الأيديولوجيا وما يجب أن يكون ، وفي نفس الوقت يرى نموذجه هو الوحيد الصحيح ويمتلك وحده الحقيقة المطلقة . فالأصولية الإسلامية ظاهرة لها جانب ثقافي هام فهي رد فعل متأخر تجاه الهيمنة النفسية لحكم الاستعمار الأوروبي بالذات بعد الحرب العالمية الثانية حين استقلت هذه الأقطار سياسياً ولكنها ظلت خاضعة لتبعية متعددة الجوانب تزداد باستمرار ، خاصة في عالم يتحول إلى كوكب قرية . ولضمان هويتهم لا بد لهم من المقاومة والوقوف ضد الذوبان في هذا العالم الجديد . لذلك لا بد من بيان حدود ثقافية - دينية واضحة بين الإسلام والجاهلية أو الظلام والنور . وهم يبحثون عن نقاء فكرتهم ومجتمعهم لذلك يستعملون كل الوسائل بما فيها العنف لحماية نموذجهم المثالي خاصة وأنه يعتمد على الحقيقة المنزلة ، الكاملة ، الواحدة غير المشوشة . وعلى ضوئها يحدد الأصوليون أعداءهم بل يأسطرونهم ، أي يلعب المخيال الشعبي والفقهي دوراً في تصوير هذا العدو الحقيقي أو الوهمي ، ولا بد من خلق العدو الذي يوجه إليه العنف والتطرف . ويرى بعض الباحثين أن فكر الأصولية هو أساساً فكر أزمة وأن صعودهم يتحقق في فترات الأزمات[١٤] .

وجدت الأصولية الإسلامية في كتاب سيد قطب : «معالم في الطريق» بيانها الشيوعي أو المانيفستو أي أنها مثل غيرها من الحركات السياسية وجدت

---

(١٤) Martin E. Marty R. Scott Appleby (eds.) Fundamentalisms Observed. The University of chicago Press, 1991, PP. 814 - 822.

فيه مرجعيتها الفكرية التي تحدد لها معالم طريقها في العمل والفكر ، وبتركيز شديد على تحرير الإنسان والمجتمع من خلال الجهاد . وهذا هو تنظير العنف في الفكر الإسلاموي المعاصر والذي أصبح «حركة» وليس مجرد فكر ، ويقول قطب : (والمهزومون روحياً وعقلياً ممن يكتبون عن «الجهاد في الإسلام» ليدفعوا عن الإسلام هذا «الإتهام» يخلطون بين منهج هذا الدين في النص على استنكار الإكراه على العقيدة ، وبين منهجه في تحطيم القوى السياسية المادية التي تحول بين الناس وبينه ، والتي تعبِّد الناس للناس وتمنعهم من العبودية لله» ويرى أن الجهاد لا يعني الحرب الدفاعية وليس له علاقة بحروب الناس اليوم وإن بواعث الجهاد في الإسلام ينبغى تلمسها فى طبيعة الإسلام ذاته ودوره فى هذه الأرض . ويضيف « إن هذا الدين إعلان عام لتحرير الإنسان »فى «الأرض» من العبودية للعباد « . . . » إن إعلان ربوبية الله وحده للعالمين معناها : الثورة الشاملة على حاكمية البشر فى كل صورها وأشكالها أنظمتها وأوضاعها ، والتمرد الكامل على كل وضع فى أرجاء الأرض ، الحكم فيه للبشر بصورة من الصور[١٥] .

طوّر الإسلاميون فكرة الجهاد لكي تكون جزءا أصيلا من العمل الحزبي والحركى ، وحاولوا تأصيلها دينيا بالرجوع إلى آيات السيف فى القرآن وإعطاء هذه الآيات مكانة عليا فى الدين .كذلك تم تأويل آيات الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر بقصد استعمال اليد والقوة فى تحقيق ذلك وتفضيلها على اللسان والقلب . ومع بداية حركة الأخوان المسلمين تكرس الحديث عن المؤمن القوى الذي هو خير من الضعيف ، وكانت القوة تعنى ضمنا العنف . ورائد الحركة الإسلامية الشيخ حسن البنا . يقول فى رسالة الجهاد :« إن الأمة التى تحسن صناعة الموت ، وتعرف كيف تموت الموتة الشريفة ، يهب لها

---

(١٥) سيد قطب : معالم في الطريق ، القاهرة ، دار الشروق ، ١٩٩٣ ، ص ٦٦ - ٦٧ .

الحياة العزيزة فى الدنيا ، والنعيم الخالد فى الآخرة . وما الوهم الذى أذلنا إلا حب الدنيا وكراهية الموت ، فاعدوا أنفسكم لعمل عظيم وأحرصوا على الموت توهب لكم الحياة «٠٠٠» فاعملوا للموتة الكريمة تظفروا بالسعادة الكاملة . رزقنا الله وإياكم كرامة الاستشهاد فى سبيله[١٦] . وهكذا تكونت لدى الإسلاميين «ثقافة الموت» والتي تحولت إلى العنف بأشكاله المختلفة .ويحاولون تأكيدها باللجوء إلى الكتاب والسنة وذلك بانتقاء آيات جاءت فى ظروف الصراع القوي مع غير المسلمين . وحتى فى النقاش العادى حين تقول لهم بان الله غفور رحيم ، يردون فورا بأنه شديد العقاب . وبالنسبة للتاريخ يمجدون كثيرا الغزوات والفتوحات ومقاومة الكفار والمشركين ، ويستشهد بعضهم بحديث نبوى : فضلت على الأنبياء بست : أعطيت جوامع الكلم ، ونصرت بالرعب وأحلت لى الغنائم ، وجعلت لي الأرض طهورا ومسجدا وأرسلت إلى الخلق كافة وختم بى النبيون[١٧] .

ومن الآثار الجانبية لمحورية الجهاد والعنف المادى « القتل أو الاغتيال» . ومن الملاحظ تاريخيا الضيق بالإختلاف ، فقد جاءت عناوين كتب ومقالات يفترض فيهاالحوارية والنقاش ، على سبيل المثال : الصواعق المحرقة على أهل البدع والضلال والزندقة « ابن حجر الهيثمى» أو سلاسل الحديد فى تقييد إبن أبى الحديد « ابن عصفور » أو : الصارم الحديد في عنق صاحب سلاسل الحديد وفى والوقت الحاضر نجد كتابا عنوانه : الصارم المسلول فى الرد على الترابى ، شاتم الرسول « على مالك » . وقبل مدة صدر حكم بطلاق الاستاذ الجامعى نصر حامد ابو زيد بسبب الاتهام بالردة ، وسئل أحد رجال الدين : كيف ترى الحكم؟ فكان رد عبد الصبور شاهين : « لقد كان

---

(١٦) سيد قطب : معالم في الطريق ، القاهرة ، دار الشروق ، ١٩٩٣ ، ص ٦٦ - ٦٧ .

(١٧) مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا ، الإسكندرية ، دار الدعوة ١٩٩٠ ، ص ٢٩١ .

أمامه أن يتوب ألف مرة ، وهو ليس كبيرا على التوبة . لقد تاب من قبله سيده وسيد أبيه ، طه حسين الذى يعدل حذاؤه مائة من هذه الأصناف . فقد ذهب إلى المحكمة وأعلن توبته»[١٨] . فهذا العنف اللفظى والمادى يرتكز على تقييم الإسلاميين لانفسهم باعتبارهم الأحسن ونجد فى شعارات بعض صحفهم إشارات مثل :« ولا تهنوا وانتم الأعلون » كذلك يستفيدون من : «خير أمة أخرجت للناس» ولكن يقتصرون «الأمة» على جماعاتهم فقط . وهكذا تحول الصراع السياسي والفكرى إلى صراع ديني وعقيدي ، مما اطلق يدهم فى إستعمال العنف . وقد كان لغياب التسامح أثره فى إتجاهات الإسلاميين ولكن التسامح يعني الاعتراف المتبادل بالخطأ ونسبية الحقيقة ؛ وهذا ما يفتقده الإسلاميون .

العنف : الواقع والمستقبل

يحاول الإسلاميون نفى صفة العنف والتطرف عن أنفسهم وعن حركاتهم السياسية ، لانه خلال الفترة الأخيرة صارت هذه الصفة مركزة على جماعات الإسلام السياسي . فهي بالفعل الأكثر دينامية وحشدا وبالتالى صداما مع الدولة ، والمجتمع أيضا . وهى بحكم تفكيرها وأساليب عملها ليست بعيدة عن العنف ، إن لم يكن جزءا جوهريا فى تكوينها الحركى والفكرى والا فقدت مضمون أصوليتها .هذا يقود إلى أن العنف ليس مجرد رد فعل لعنف السلطة ، خاصة وإن المتضررين فى عنف الأصوليين فى كثير من الأحيان ليسو أدوات أو عناصر السلطة مثل السائحين فى مصر ، أو الصحفيين والمبدعين والنساء فى الجزائر ، أو ركاب المترو فى محطات باريس . والأهم من ذلك ، اختلاط مواقف « المعتدلين» و «المتشددين» من الأصوليين من

---

(١٨) مجلة «المصور» المصرية ، العدد ٣٦٨٩ ، يوم ٢٣ يونيو ١٩٩٥ .

إدانة العنف صراحة دون «ولكن» ، أى الوقوف ضد العنف مهما كانت المبررات . فمن العادى أن نجد مفكرين مثل راشد الغنوشي لا يدين العنف مباشرة وبوضوح ، وكأنه يدخره للعمل السياسى والمناورة : «نعم هناك غلو في الحركة الإسلامية ، وهناك تشدد ليس إلا رد فعل حيال ما مورس على العالم الإسلامي ، على الحركات الإسلامية من إرهاب محلي مدعوم بإرهاب دولي (. . . . .) هل التطرف فقط أن يقوم إسلاميون بنسف بعض المؤسسات ، أو خطف بعض الطائرات؟ هذا غلو وتطرف ولكنه الثمرة الطبيعية للخنق»[١٩] . كما يحاول إسلاموي مثل محمد عمارة أن يختزل العنف إلى مجرد ظاهرة شبابية تنتشر في بيئات اجتماعية ، ويتساءل : « لماذا كثير من هؤلاء الشباب في مرحلة الحماس الشبابي يبقى في الجهاد ، وعندما يكبر ويتخرج ويتزوج وينجب ، يمكن أن ينضم إلى الأخوان المسلمين ويصبح معتدلاً؟»[٢٠] هذا تبسيط لمسببات العنف داخل حركات الإسلام السياسي فهي تغذي فكرياً ميول الشباب لتكون عنفاً بالفعل وليس بالقوة كما هو الحال عند عامة الشباب العاديين .

تقوم حركات الإسلام السياسي بعملية إعادة تنشئة للشباب على أسس عنيفة وتحرضهم على محاربة المجتمع الجاهلي أو على الأقل «المنصرف» عن الطريق الإسلامي - كما تقول - وهنا نواجه بما يسمى «التهديم باسم البحث عن عالم مثالي» الذى يعتبر من صلب التعصب . وقد وصف رايخ ديناميكية البؤس الإنساني ثم محاولة الإنسان «أن يكون مختلفاً عما هو فيه وأن ينكر طبيعته الحيوانية» ، وهنا «يتوهم» الآخر المهدد لعالمه المثالي ، والذي

---

(١٩) راشد الغنوشي : حوارات قصي صالح الدرويش . الدار البيضاء ، منشورات الفرقان ١٩٩٣ ، ص ٣٩ - ٤٠ .

(٢٠) عمرو عبدالسميع ، المتطرفون - ندوات ودوائر حوار ، القاهرة ، مكتبة التراث الإسلامي (د .ت) ص ٢٢٥ .

يواجه «بالحل النهائي» أي الموت[٢١] . ويقدم «بوجدره» صورة جزائرية واقعية للفرضية السابقة ، يقول : « وكان الأفاقون الملتحون الصغار يمتلئون للخطب المهيجة التى يلقيها أئمتهم ، يعدونهم فيها بالتعشيء مع النبي محمد إن هم ماتوا شهداء بعد أن يكونوا قد نفذوا الحكم في امرأة لا ترتدي الحجاب ، أو في شيوعي متشنع عليه أو في ملحد ملعون» . ويضيف عن هذه الخطب والأجواء المتعصبة : «ذلك ما يرسخ في أذهان الشباب داخل مساجد الجمع الخضراء : التحريض على الجريمة ، مع ضمان الجنة للشهداء الذين يدخلون بيت الله مباشرة : وحيث سيرتاحون من كل أحزان الحياة في العالم الأرضي ومن كل أشكال الحرمان والكبت المتراكمة ، أيضاً»[٢٢] . وحاول الأصوليون أن يربطوا مباشرة بين العمل والمواعظ ، فالأخيرة رغم أنها ضرورية لإعداد النفوس ولكنها ليست كافية لأنها تستغرق وقتاً طويلاً لكي تظهر نتائجها . ولكن «العمل النموذجي» وهنا يُقرأ العنف ، يمكن أن يكون ذا نتيجة مباشرة تعجل بقيام جمهورية إسلامية[٢٣] .

هل نعود مرة أخرى إلى تفسير ظاهرة العنف من خلال مدخل الأزمة؟ فالبعض يرى أن ظاهرة العنف ليست مقصورة على المجتمعات العربية ، كما أن العالم يشهد أصوليات أخرى عديدة دينية وعلمانية تمارس العنف والإرهاب . لا نريد أن نبرر خطأ بخطأ آخر ، لأن عمومية ظاهرة الأصولية والعنف لا تعفينا من فهمها ومواجهتها في المجتمعات العربية . فهي تعبير عن أزمة عميقة تعكس العجز العام عن حل الأزمة ويشترك في ذلك الدولة والمجتمع أو الحكومة والمعارضة ، لذلك انزلقت المنطقة في دوامة العنف .

---

(٢١) أندريه هاينال وآخرون ، سيكولوجية التعصب ، بيروت ، دار الساقي ١٩٩٠ ، ص ٣٥ .

(٢٢) رشيد بوجدرة : الفيس - تاريخ الدم ، مراكش ، دار تواصلات ، ١٩٩٤ ، ص ٤١ .

(٢٣) أحمد رواجيه : الإخوان والجامع ، تعريب خليل أحمد خليل ، بيروت ، دار المنتخب ، ١٩٩٣ ، ص ٢٠٨ .

لذلك لا يمكن اتهام دين أو عقيدة معينة بأنها سبب العنف . ونتفق مع غليون في قوله : «فالعقائد ليست هي التي تولد العنف ، ولكن الاندفاع نحو العنف ، والإخفاق في حل التناقضات الاجتماعية والسياسية بالطرق السلمية هما اللذان يدفعان الناس إلى تأويل عقائدهم الدينية أو العلمانية تأويلات عنيفة»[٢٤] .

ما العمل؟ الخروج من الأزمة يعني مواجهة العنف من خلال التنمية الشاملة والعادلة مع تطور الديمقراطية الحقيقية القائمة على المشاركة واحترام حقوق الإنسان وقيام مجتمع عربي متسامح وتعددي يقبل حق الاختلاف والتنوع . ويمكن أن نقول مع غارودي : «للخلاص من الأصولية لا يحتاج العالم إلى قيصر أو نابليون ، بل يحتاج إلى نهوض ملايين من الرجال والنساء تلبية لنداء لوثريين جدد ، غانديين جدد»[٢٥] والأصولية هنا تشمل كل أشكال التعصب والتطرف والعنف واللاتسامح ، ومواجهتها تحتاج إلى سلميين قادرين على نشر الديمقراطية والتنمية والتسامح والسلام بين الجميع .

* * *

(٢٤) برهان غليون : حوارات من عصر الحرب الأهلية ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٩٥ ، ص ٢٤٢ .

(٢٥) روجيه غارودي : الأصوليات المعاصرة - أسبابها ومظاهرها ، باريس ، دار ألفين ، ١٩٩٢ ، ص ١٢ .

الورقة الثالثة

التطرف والعنف
وأربع من أعجب القصص

إعداد : د . محمد سليم العوا

بسم الله الرحمن الرحيم

حديث النفس :

١ ـ أتيح لى أن أقرأ الورقتين اللتين أعدهما لهذا اللقاء لمنتدى التنمية كل من الأستاذ خليل على حيدر ، والدكتور حيدر إبراهيم على .
وقد كان مطلوباً منى أن أعد ورقة عن الموضوع نفسه ، غير أن ظروفاً صحية ألمت بى ، فأقامت أكثر من شهرين ، غير مرغوبة ولا محبوبة ، جعلتني أرجئ إعداد ورقتي ـ إرجاءً بعد إرجاء ـ حتى تلقيت الورقتين القيمتين السالفتين ، فوجدت فيهما درساً دقيقاً لأسباب التطرف الاقتصادية والسياسية والأجتماعية والنفسية ، وإلماحاً ـ لا سيما ورقة الأستاذ خليل على حيدر ـ إلى بعض سبل العلاج .

٢ ـ غير أننى لم أجد فيهما أية إشارة إلى رأى من نصفهم بالمتطرفين ، ولا إلى موقف الذين يمارسون العنف . وظنى أن هذه القضية لا يؤدى حقها درس للأسباب ، واقتراح لسبل العلاج ما لم يكمله سماع لوجهة نظر (الآخرين) من هؤلاء (المتطرفين) أو الراكبين لمركب العنف ، وإلا كان حديثنا عنها كحوار المصابين بالصمم ، لا يسمع الواحد المتحدث منهم إلا نفسه ، وهو ، لذلك لا يعرف من شأن محاوره شيئاً ، أو لا يعرف منه شيئاً ذا بال .

٣ ـ وقد هيأت لي ظروف عملي في مهنة المحاماة ـ بمشقاتها ـ أن ألتقي ببعض رموز من يتهمون بالتطرف ، وبسلوك سبيل العنف ، وأن أكون مدافعاً عن بعضهم في بعض القضايا ، وأن أقوم بدور ـ أرجو أن يحسب لي يوم القيامة ـ في محاولة إصلاح ذات البين ، بينهم وبين الحكومة في مصر ، وهي المحاولة المعروفة بـ «الوساطة» بين الدولة

والجماعات الإسلامية ، ثم أتيح أن يشرفني زملائى المحامون برئاسة هيئة الدفاع عن المتهمين من جماعة « الإخوان المسلمين» الذين حوكموا أمام المحكمة العسكرية العليا في القضيتين رقمي ٨ و١١ لسنة ١٩٩٥ / عسكرية عليا ، وحكم على أربعة وخمسين منهم بأحكام تتراوح بين السجن ثلاث سنوات والأشغال الشاقة خمس سنوات .

٤ ـ وحدثتنى نفسى لو نقلت إلى أهل «المنتدى» بعض خلاصات المعارف التى وقفت عليها بحكم الاتصال المباشر عن أحوال هؤلاء (المتطرفين المتهمين بالعنف) أكون قد قدمت شيئاً مفيداً للبحث في الظاهرة : أسباباً وعلاجاً ومستقبلاً .

فإن صح مني حديث النفس فذلك حسبي . وإن كانت الأخرى ، فما إليها قصدت ، ولعلي أثاب بالنية في « لكل امرئ ما نوى» .

قبل الوقائع :

٥ ـ لا يستقيم الحديث عن التطرف والعنف (إن قلنا إنهما ـ عادة ـ نقطتا بداية ونهاية لطريق واحد) ، وإن شئت قلت إنه لا يكتمل ، إلا بفهم الأسباب الدينية ، والدوافع العقيدية التي تسهم في نشأته وتجذره وتطويره . ـ وقد قام بأفضل جهد في هذا السبيل الأستاذ الدكتور يوسف القرضاوى في كتابه «الصحوة الإسلامية بين الجمود والتطرف» (قطر : شوال ١٤٠٢ هـ) وقد طبع طبعات عدة وترجم إلى أكثر من لغة .

وأنا أدعو كل مهتم بالأمر إلى قراءته ، بل إلى دراسته ، لا سيما أولئك الذين يظنون أنهم قد يواجهون المتطرفين (الغلاة) أو أهل العنف (الإرهابيين) في حوار أو جدال أو تعامل فكري من أي نوع ، أو حتى في تعامل أمني وسياسي .

٦ ـ ولا بد من التفرقة بين العنف (الإرهاب) المشروع والعنف الممنوع . وهى تفرقة لا تصلح فيها المعايير الفلسفية أو النظرية المحضة . فثمة صور من العنف يصح تصنيفها تحت أسماء البغى والعدوان والظلم والإجرام ، وهذه غير مشروعة كلها ومرتكبها جدير بأن يلقى جزاء ما قدمت يداه من عقاب رادع وقصاص عادل .

وهناك ألوان من العنف يصح أن نطلق عليها أسماء رد العدوان ودفع الظلم واسترداد الحقوق المغصوبة ، للأفراد والشعوب ، وتحقيق العدل وإحقاق الحق .

٧ ـ ولن تجد كثيراً من الناس يختلفون حول إباحة العنف في صوره الأخيرة ، وإدانته في صوره الأولى . لكنك ستجد اختلافاً كبيراً في تحديد ما يدخل ـ عملاً وواقعاً ـ تحت كل من القسمين من حالات اللجوء إلى القوة ، واستخدام العنف ، بحسب اختلاف مواقف الناس من القضايا التي ينتصر لها به ، ويسلك أصحابها من أجلها سبيله .

ولذلك فإن الحديث عن العنف يثير كل المسائل المختلف عليها بين أهل العقائد المتباينة ، وأتباع الأفكار والنظريات المتعددة ، لأن كل عقيدة أو نظرية أو فكرة لها معاييرها الخاصة في تعريف ما هو عدل وحق ، وإقراره والتشجيع على الفداء في سبيله . وفي تعريف ما هو ظلم وبغي ، وإنكاره وإدانة العاملين من أجله .

٨ ـ وللإسلام معاييره في الأمرين جميعاً ، ففي كتابه العزيز أن ﴿**الذين آمنوا يقاتلون في سبيل الله والذين كفروا يقاتلون في سبيل الطاغوت ، فقاتلوا أولياء الشيطان إن كيد الشيطان كان ضعيفاً**﴾ [النساء : ٧٦] . وفي القرآن الكريم ـ كذلك ـ أنه ﴿**ولمن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من**

سبيل . إنما السبيل على الذين يظلمون الناس ويبغون في الأرض بغير الحق أولئك لهم عذاب أليم﴾ [الشورى : ٤١ ـ ٤٢] .

٩ ـ والقرآن الكريم ـ مصدر الإسلام الأول ـ يأمر بإعداد القوة «المُرْهِبة» : **﴿وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم ، لا تعلمونهم ، الله يعلمهم ، وما تنفقوا من شيئ يوف إليكم وأنتم لا تظلمون﴾** [الأنفال : ٦٠] .

١٠ـ فالانتصار بعد ظلم ، والقتال في سبيل الله ، وإرهاب العدو الظاهر المعروف والخفي المجهول ـ لنا ـ كل أولئك من واجبات الدين التي يوقع إنكارها في خطر عظيم ، ولا يسع أحداً أن يلوم فاعلها أو الذي يسعى للاستعداد لها ، والأضداد لذلك ، المذكورة في الآيات الكريمة تصريحاً أو اقتضاءً من ممنوعات الدين التي إذا وقعت وجب دفعها ولو بالقوة والعنف فإنه :

لا يستنيم على ضيم يراد به إلا الأذلان عير الحى والوتد!!

والقرآن يأمر المؤمنين به : **﴿وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين﴾** [البقرة : ١٩٠] .

١١ـ فلا تصح التسوية بين العنف المشروع والعنف الممنوع . وإنما يجب التدقيق فيما يقع في نطاق كل نوع ، ثم الوقوف عند حكم الشرع فيه ، ولهذا الأمر أهمية عملية دائمة فإن أعداء هذه الأمة قد تحدث القرآن الكريم عنهم فقال : **﴿ . . . ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم إن استطاعوا ، ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة ، وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون﴾** [البقرة : ٢١٧] .

١٢ـ وقتال المجاهدين في فلسطين ـ اليوم وغداً ـ هو قتال مشروع ، بل هو جهاد واجب ، والقتال الذي استشهد فيه الآلاف في أرض البوسنة كان قتالاً واجباً ، وكل قتال لنصرة الحق الديني أو الوطني فهو كذلك ، رضي ذلك من رضيه ، وكرهه من كرهه !!

أعجب القصص :

١٣ـ وإليكم ـ أيها السادة المنتدون ـ بعد هذه التقدمة طرفاً من حديث قصص أربع تزري كل منها ـ في عدم معقوليتها ـ بسابقتها ، ولذلك سوغت لنفسي بأنها من أعجب القصص .

١٤ـ **القصة الأولى** : منذ عام ١٩٩٢(٦ فبراير) حتى اليوم لا تزال القضية المعروفة بـ (قضية سلسبيل) مفتوحة الملفات في تحقيق نيابة أمن الدولة العليا بمصر . وقد تلاها عدد من القضايا التي لا يزال التحقيق فيها مفتوحاً أيضاً ، عرفت بسم« توابع سلسبيل» إذ كانت كلمة«توابع» قد شاعت في اللغة اليومية المصرية بعد أن وقع زلزال أكتوبر ١٩٩٢ وتلته هزات أرضية متكررة سماها الجيولوجيون «توابع» !!

١٥ـ وكان المتهمون في قضية«توابع سلسبيل» الأصلية هم ثلاثة من الشباب : مهندس ، ومحاسب ، ومتخصص في الإدارة والتدريب . أنشأوا شركة فسموها«شركة سلسبيل» تخصصت في الإدارة والتدريب وبيع أجهزة الكمبيوتر وما يتصل بذلك من أنواع النشاط .

١٦ـ وتوسع عمل الشركة حتى رسيت عليها مناقصة الأعمال الخاصة بالدورة الإفريقية التي أقيمت آنذاك في مصر(وهي أكبر حدث رياضي تنظمه مصر حتى الآن) . ولأن المنافسة كانت حادة حدة قاسية ، والمنافسون الآخرون يستطيعون أن يتوسلوا بطرق لا يحسنها هؤلاء الشباب ، والنظام

الإداري لا يستطيع أن يزعم السلامة من الشبهات ، فقد آل الأمر إلى انتزاع العقد من شركة سلسبيل ، وإعطائه لشركة أخرى منافسة جاءت من «إيطاليا» لتنظم الدورة الإفريقية في مصر ، بتكلفة هي عدة أضعاف التكلفة التي رسى بها العمل على الشركة المصرية (٨ ملايين بدلاً من ٣ ملايين جنيه) .

١٧ـ وحاول هؤلاء الشباب الحصول على حقهم ، فتبينوا أنه كالغول والعنقاء والخل الوفي ، يقيناً وبعد منال .!!

١٨ـ فلما جأروا بالشكوى فوجئ العارفون بالأمر بالقبض عليهم ، وحبسهم ستة أشهر ، ونسبة إنشاء تنظيم سري متطرف إليهم ، واتهامهم بالتخابر مع جهات أجنبية ، وأنهم جمعوا معلومات عن الجيش والجبهة الداخلية ، وأنهم أعدوا كشفاً بأسماء الوزراء الذين سيعهدون إليهم بمهمة الحكم .!!

١٩ـ وبعد سؤال العشرات الذين لم يحبسوا ، وحبس الثلاثة الذين يديرون الشركة ، مدداً توالت حتى بلغت أقصى أمد للحبس احتياطياً وهو ستة أشهر ، أفرجت عنهم المحكمة بلا ضمان ، لأنه لم تثبت ضدهم تهمة واحدة ، ولم يحاكموا ، ولم يحاكم أحد ممن استدعى للتحقيق . ولكننا فوجئنا في القضية رقم ١٣٦ لسنة ١٩٩٥ حصر تحقيق أمن الدولة العليا (إحدى قضيتي الإخوان المسلمين موضوع القصة الرابعة) ، بالنيابة العامة تواجه المتهم الدكتور إبراهيم الزعفراني أمين نقابة الأطباء بالإسكندرية ببعض الأوراق المستخرجة من أحراز قضية سلسبيل !! وكأن هذه القضية بقيت في يد النيابة ، ولم يصدر قرار بألا وجه لأقامة الدعوى فيها ، لتكون «مخزناً» جاهزاً لاستخراج المستندات التي يدان بها من يراد إدانته من الأبرياء كما عجزت الشرطة أن تجد فيما تضبطه عنده أدلة لإدانته .!!

٢٠ـ هذه صورة واحدة لثلاثة من الذين اتهموا بكل نقيصة أمنية ، وحبسوا ستة أشهر طويلة ، لا يعوض مال الدنيا كله عن قسوتها وظلمتها ، ثم لم يسأل أحد من الظالمين ، ولم يتطوع بالاعتذار ، ولم يحاسبه رؤساؤه ، ولم يقدم في مجلس الشعب سؤال ولا استجواب لوزير أو خفير عما حاق بهؤلاء الشرفاء من سوء المقال وسوء الفعال على السواء .

٢١ـ وقد زاد عدد الذين حبسوا في«توابع» سلسبيل على العشرين بريئاً ، وتراوحت مدد حبسهم بين شهرين إلى ستة شهور . وكان مصيرهم كمصير أصحاب سلسبيل أنفسهم ، ومصير ظالميهم كمصيرمن ظلموا من قبلهم . فهل إلى البراءة من ذلك ، والكف عنه ، من سبيل؟؟

«تفاصيل هذه القضية في كتاب الإسلاميون والإرهابيون (القاهرة ١٩٩٢) للدكتور السيد عبد الستار المليجي ، الأستاذ بكلية العلوم بجامعة قناة السويس ، وأمين عام نقابة العلميين في مصر» .

٢٢ـ **القصة الثانية** : بعد مائة جلسة ، بدأت في ١٠/ ٦/ ١٩٩١ وانتهت في ١٠/ ٦/ ١٩٩٣ أصدرت محكمة جنايات أمن الدولة العليا «طوارئ» برئاسة المستشار الدكتور مجيد محمود إبراهيم ، وعضوية المستشارين/ محمد عبد السلام حجازي ، ومحمد اللطيف محمد حكمها في قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب ـ رئيس مجلس الشعب المصري (واقعة اغتياله) وآخرين .

٢٣ـ صدر الحكم في الدعوى بجلسة ١٤/ ٨/ ١٩٩٣ بعد أن حققت المحكمة وقائع الدعوى واقعة واقعة ، وترافعت النيابة العامة لتثبيت التهمة على كل متهم ، شهراً كاملاً وترافع المحامون عن المتهمين أربعة أشهر غير

منقوصة . فكانت محصلة ذلك ـ في يقين المحكمة ـ وما اطمأن إليه ضميرها وارتاح إليه وجدانها :

براءة المتهمين جميعاً من تهمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد ، والشروع فيه ، والاتفاق الجنائي وتشكيل تنظيم إرهابى واستعمال السلاح وتلقي أموال من الخارج ، وإتلاف أموال ثابتة ومنقولة لا يملكونها .

وقد أدين عشرة من المتهمين بتهم استعمال محررات مزورة ، أو إحراز أسلحة وذخائر ، وبرئ أربعة عشر متهماً من التهم التي نسبتها إليهم جهات التحقيق .

ولا يزال جميع المتهمين المحكوم ببراءتهم ـ فضلاً عن المحكوم بإدانتهم بالرغم من قضائهم مدة العقوبة ـ محبوسين بلا جريرة ، لم يفرج عن واحد منهم حتى اليوم .

٢٤ـ **وقد قالت المحكمة** : إنها لم تكن لتتوانى عن الحكم بالعقوبة المقررة لجريمة «القتل العمد المقترن وهى الإعدام ، لو توافر لها من الأدلة اليقينية التي يرتاح إليها ويطمئن وجدانها حتى توصلها إلى الحقيقة القضائية . . .» .

٢٥ـ **وقالت** : «وقد استخدمت المحكمة كل الممكنات العقلية المتاحة لها في حدود بشريتها من استقراء واستنباط واستخلاص لعبر مرحلة الشك والظنون والاحتمال والرجحان والإمكان في سبيل الوصول بوجدانها إلى مرحلة اليقين التام والحقيقة الجازمة ، وهما مناط القضاء بالإدانة ، ولكنها توقفت عند المراحل الأولى دون بلوغ الثانية . . .» .

٢٦ـ **وقالت إنه** : «على الرغم من أن الحادث وقع في وضح النهار في وسط المدينة وملتقى طرق ثلاث يحيط بها أكثر من فندق وبالقرب من جهات

أمنية كشرطة المسطحات المائية ، فإنه لا يوجد شاهد عيان واحد على أن أحداً من المتهمين الماثلين كان من بين الجناة الذين شاهدوهم على مسرح الحادث . . .» .

٢٧ـ **وقالت المحكمة** : إن المتهم محمد النجار ـ الذي نسب إليه الإعتراف التفصيلي بالجريمة ـ «أعتقد أن الأجهزة الأمنية (التي قتلت زميلين له رآهما يخران صريعين تحت قدميه أمام أسوار كلية الهندسة) كان في مكنتها القضاء عليه هو الآخر وأنهم ردوا إليه حياته لغرض في أنفسهم حتى يكون تحت سيطرتهم مطيعاً لأوامرهم منفذاً لكل ما يطلب منه ، فلم يتردد في أن يأتمر بأمرهم بل كان يزيد على ما يطلب منه تطوعاً وتزلفاً ، فضلاً عن التعذيب الذي كان يتعرض له وهو في كنفهم ، وهم فطنوا لمدى الخوف والهول الذي لحق به فصنعوا منه راوياً للأقوال التي يلقنونها له ليدلى بها في التحقيقات . . . كما صنعوا منه شاعراً يقرض الشعر . . وكاتباً يدون مذكراته التي تملى عليه ، وصنعوا منه ممثلاً يتظاهر بالمرض ويتقن دور من كان مصاباً بالتهاب بالزائدة الدودية حتى لا ينقل إلى جهة التحقيق ، ثم يبل فجأة من مرضه ويبدي استعداداً لاستجواب استمر أياماً متلاحقة دون أن يشكو مرضاً أو يبدى تعباً ، بل ومتنازلاً عن كل الضمانات التي كفلها له القانون ، ثم يطلب منه أن يعيد تمثيل الحادث بالصوت والصورة في مكان وقوعه فيمثل ويجيد ثم صنعوا منه دليلاً ومرشداً لأوكار المتهمين ، فقام بكل هذه الأدوار دون تعب أو كلل ، أملاً في وعد بتسفيره للخارج أو خوفاً من وعيد بتعذيب يلحق به إذا خرج عن الدور المرسوم له ، كما قرر بنفسه في التحقيقات ، بل كان ينسب لنفسه أدواراً تتعارض مع ما قرره الشهود وتتنافى مع ماديات الدعوى» .

٢٨ـ **وقالت المحكمة** : إن التعذيب لم يقتصر على هذا المتهم ـ الشاهد ـ وحده ، بل شمل سائر المتهمين الماثلين بل والشهود إثباتاً ونفياً فلم ينج أحد منهم من التعذيب ، سواء اعترف أم صمد ولم يعترف ، فقد أثبت المحققون عند استجوابهم وجود إصابات بهم كما أكدت التقارير الطبية الشرعية الموقعة عليهم تعرضهم لأبشع أنواع التعذيب من ضرب بالسياط ، وتوصيل شحنات كهربائية إلى أجسادهم ، وفي مواطن العفة منهم ، وتعليقهم من الأيدي والأرجل وهم معصوبى العينين مكبلي اليدين ، بقصد انتزاع الاعترافات منهم ، بل كانت تتكرر صنوف التعذيب هذه بعد كل استجواب . وقد أصيب أحدهم بما يشبه الشلل في أطرافه من جزاء هذا التعليق .

إن الضمير القضائي يأبي أن يتسلح رجال السلطة بهذه الوسائل البشعه في مواجهة مواطن أعزل يرسف في الأغلال والقيود معصوب العينين في محاولة لحمله على أن تصدر منه عبارة يدلي بها ضد غيره أو ضد نفسه ليفتديها من الهلاك .

وما صدر من الجهات الأمنية بهذه الصورة إنما كان لتدارك قصورها وتقصيرها ولتستر عجزها وفشلها عن كشف الحقيقة باصطناع أدلة تقدمها إلى سلطات التحقيق لكى تأخذ طريقها بعد ذلك إلى ساحة القضاء بقصد تضليل العدالة .

إن انتزاع الاعتراف واقتناصه بهذه الصورة النكراء يعتبر خروجاً على الشرعية وافتئاتاً على القانون لا تعول عليه المحكمة ، حتى ولو كان يطابق الحقيقة ، مادام قد صدر تحت وطأة التعذيب بهذه الصورة النكراء التي أوردتها التقارير الطبية الشرعية ـ لما كان ذلك فإن المحكمة تستبعد كافة الأدلة المستمدة من اعترافات صدرت من المتهمين تحت وطأة التعذيب والاستجواب المرهق .

٢٩ـ **وقالت المحكمة إنها** : كما وجدت في أوراق الدعوى متهمين بلا تهم ، فقد وجدت تهماً بلا متهمين» .

وكان من هذه التهم : تزوير/ أو الاشتراك في تزوير أوراق رسمية (المتهمين محمد النجار وعزت حسين محمد حسين) ، وإحراز مفرقعات (المتهم عادل محمد سليم) . وإيواء متهم بجناية (عبد الله حسين) ، وتدبير أسلحة لبعض المتهمين (محمد شريف إبراهيم عبدالله) وكل هذه جنايات ، لو صح ما في الأوراق ، فقد ترك مرتكبوها بلا اتهام ولا محاكمة ولا إدانة . !!

٣٠ـ **وقد أثبتت المحكمة** في حكمها تعارضاً بيناً في الأدلة الفنية التي قدمتها النيابة لإثبات التهمة ، مما حدا بالمحكمة إلى عدم التعويل عليها .

٣١ـ **وقالت المحكمة** عن جريمة إحراز مطبوعات : «تتضمن التحريض على مقاومة السلطات العامة» : (إن القضاء هو الحامي للحقوق والحريات العامة لا يحاكم أفكاراً أو آراء ولكنه يحاكم أفعالاً) . ولن تؤتي الديمقراطيه ثمارها إلا في ظل رأي حر ولو كان مخالفاً لرأي السلطة الحاكمة ولذلك كفل الدستور حرية الرأي في المادة ٤٧ منه . ولم يحدث أن كانت هناك مساحة من حرية الرأي مثل الذي يجري في هذه الأيام من نقد علني لسياسات الدولة سواء في الصحف القومية أو الصحف الحكومية ، وللمسؤولين ، وأن ما ضبط من أوراق وكتيبات قيل إنها تتضمن ترويجاً لآراء تنادي بتغيير مبادئ الدستور الأساسية أو قيم المجتمع ، غير صحيح لأن المطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية تتفق مع ما نص عليه الدستور الذي جعل الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع وإن القانون ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية القيم من العيب نص على الأفعال التي تعتبر حدوداً أو ضوابط لحرية الرأى كالدعوة العلنية

إلى ما ينطوي على إنكار للشرائع السماوية أو ما يتنافى مع أحكامها أو تحريض النشئ على الانحراف والتحلل من القيم أو نشر أو إذاعة أخبار أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مغرضة . وقد خلت الأوراق المضبوطة من مثل ذلك .

٣٢ـ **وانتهت المحكمة** إلى أنها في ضوء الحقائق التي استخلصتها «من مطالعة أوراق القضية ، وتمحيص أدلتها لم تستطيع أن تصل بيقينها إلى الجزم للقضاء بالإدانة بعد أن داخل وجدانها الريب والشكوك . . .»

٣٣ـ **هذه القصة الثانية** ، التي قدم أبطالها إلى القضاء فبرأهم ، ولا يزالون ـ حتي اليوم ـ رهناء محبسهم برغم حكم القضاء ، ينادون بلسان حالهم ، إن لم يكن بلسان مقالهم : هل إلى خروج من سبيل؟؟

٣٤ـ **القصة الثالثة** : في غضون عام ١٩٩٣ ، تنادى نفر من العلماء والمفكرين والدعاة إلى اجتماع عقد في مقر إحدى الجمعيات الخيرية للبحث في سبل إخراج البلاد من أزمتها المتمثلة ـ آنذاك ـ في نهر الدم الجارى بالقتل المتبادل بين الجماعات الإسلامية وبين رجال السلطة ولا سيما رجال الشرطة .

٣٥ـ واتفق على القيام بمسعى في هذا السبيل . كان لابد لتحقيقه من لقاء قادة الجماعات الإسلامية ـ وكلهم كانوا في محابسهم في قضية قتل الرئيس السادات أو قضية محاولة قلب نظام الحكم(١٩٨١) أو قضية قتل رفعت المحجوب (١٩٩٠) .

٣٦ـ وكُلِّفْتُ بلقاء هؤلاء في السجن ، فلقيت من سمح لى بلقائه منهم ، وأجريت بحثاً مطولاً معهم ، وانتهى الأمر إلى تعهدهم بتوجيه من يأتمرون بأمرهم من عناصر الجماعة الإسلامية وتنظيم الجهاد بالتوقف

فوراً ونهائياً عن كل لجوء لاستعمال القوة والعنف مقابل تحقيق مطالب أربعة بالتدريج . وكانت هذه المطالب هي :

أ ـ وقف التعذيب فوراً في السجون والمعتقلات ووقف التصفية الجسدية .

ب ـ التوقف عن سياسة القبض على رهائن(قيل لي أنه كان يجري اعتقال أقارب أو زوجات أو آباء أو أمهات بعض المطلوب القبض عليهم إلى أن يظهر هؤلاء أو يسلموا أنفسهم للشرطة) .

جـ ـ الإفراج عن المعتقلين من غير المتهمين في قضايا .

د ـ وقف الإحالة إلى المحاكم العسكرية .

٣٧ـ والتقى وفد من اللجنة التي شكلها العلماء والدعاة كان يضم ـ بالإضافة إلى كاتب هذه السطور ـ المفكر المعروف الأستاذ الدكتور محمد عمارة والكاتب الصحفي الأستاذ محمد إسماعيل ، مع السيد اللواء/ مدير الإدارة العامة لمباحث أمن الدولة ، في ذلك الوقت ، ومساعد أول وزير الداخلية ، وعرضنا عليه الأمر بكل تفاصيله ، وامتدت مناقشتنا معه إلى ما بعد انتصاف الليل ، وتفرقنا على موعد ، فوجئنا قبل حلوله بإعلان وزارة الداخلية ، ومسؤولين سياسيين على مستوى عال :«أنه لا تفاوض مع المتطرفين» !! وأنكر بعض كبار الدعاة المشهورين أنه كان لهم دور في «الوساطة» . ونشرت الصحف المصرية والعربية كلاماً كثيراً أقله صحيح وأغلبه اختلاق وتأليف . . .وأجهض عمل كان يبشر بخير كثير ، ليستمر مسلسل ما طلب (الإرهابيون) وقفه من تعذيب واغتيال في الطرقات والشوارع والبيوت والحقول ، ومحاكمات عسكرية ، أصبح القاصى قبل الداني موقناً من حقيقة ما يجري في ساحاتها ، وما تنطق به أحكامها .

ولا نزال نعيش تكراراً شديد الإملال لهذه الأحداث ، ونرى حالة تزداد يوماً بعد يوماً استعصاء على الحل وبعداً عن الرشد .

٣٨ـ **القصة الرابعة** : في يناير من عام ١٩٩٥ ألقي القبض على بعض أعضاء مجلس نقابة الأطباء ، وبعض أعضاء مجلس نقابة المهندسين ، وغيرهم من المهنيين النشطين في نقاباتهم ، وبدأت نيابة أمن الدولة العليا التحقيق معهم بتهمة إدارة تنظيم على خلاف أحكام القانون هو«جماعة الإخوان المسلمين» .

٣٩ـ وكان حاصل ما أثبتته أوراق التحقيقات ، التي تحولت بعد ذلك إلى قضيتين عسكريتين رقمهما ٨و١١ لسنة ١٩٩٥ جنايات عسكرية ، أن المتهمين البالغ عددهم ٨٣ متهماً كانوا «ينسقون فيما بينهم لخوض انتخابات مجلس الشعب» التي أجريت في شهري نوفمبر وديسمبر من عام ١٩٩٥» .

٤٠ـ وهو عمل لا جريمة فيه ، ولا عقاب عليه .

٤١ـ ولو افترضنا ـ جدلاً ـ أنه كان محاولة لإنشاء حزب قبل الحصول على ترخيص ، فإنها جنحة معاقب عليها بالحبس أو الغرامة وفقاً لنص المادتين ٢٦ و٩/ ٢ من قانون الأحزاب رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ .

٤٢ـ ومع ذلك فقد حكم على أربعة وخمسين من المتهمين ـ بعد إجراءات مبتسرة ، وإهدار لحقوق الدفاع غير مسبوق ، واغتصاب لسلطة محكمة القضاء الإداري والمحكمة الدستورية العليا ـ بالأشغال لمدة خمس سنوات ، وثلاث سنوات ، وبالحبس لمدة ثلاث سنوات .

٤٣ـ ولأن هذه القضية أطول من أن يحاط بتفاصيلها المؤسفة في هذه الورقة القصيرة ، فإننى أنقل جزءاً من خاتمة الملف الوثائقى الذي أصدرته هيئة

الدفاع عن المتهمين (قضية الإخوان المسلمين ـ ١٩٩٥) يلخص حقيقة الأمر فيها .

٤٤ـ قالت خاتمة ذلك الملف (عدد صفحاته ١٧٢ ورقة) :

إن الأحكام التي صدرت في هذه القضية ، على قسوتها وشدتها ، لا تعبر إلا عن المضمون السياسي لموضوعها ، على نحو ما أثبته الدفاع بجلستي ٢٨ ، ٢٩/ ١٠/ ١٩٩٥ ، وبيباني التنحي في القضيتين(٨)و (١١) لسنة ١٩٩٥ جنايات عسكرية عليا .

فالذين حكم عليهم بأقصى العقوبات (٥ سنوات أشغال شاقة) منهم الدكتور عصام العريان عضو مجلس الشعب السابق والأمين العام المساعد لنقابة أطباء مصر ، والعضو المؤسس للمؤتمر القومي الإسلامي ، وقد كان معتزماً ترشيح نفسه لعضوية مجلس الشعب في الانتخابات التي تجري بعد أيام ، وكان هذا شأن معظم ـ إن لم يكن كل ـ المتهمين الذين اضطروا للاعتذار لناخبيهم في دوائرهم ، ببيان تلي في قاعة المحكمة في جلسة ٢٩/ ١٠/ ١٩٩٥ م .

وفيهم الأستاذ الدكتور محمد السيد أحمد حبيب ، أستاذ ورئيس قسم الجيولوجيا بجامعة أسيوط ، ورئيس نادى أساتذة الجامعة لدورات متعددة ، ورئيس المؤتمر العام لأندية أعضاء هيئة تدريس جامعات مصر ، ورئيس شعبة الجيولوجيا بنقابة العلميين المصرية ، وعضو مجلس نقابة العلميين ، وعضو مجلس الشعب السابق عن دائرة أسيوط واحد رموز الوحدة الوطنية المصرية منذ السبعينات حتى اليوم .

وفيهم المهندس محمد خيرت الشاطر ، عضو مجلس إدارة بنك المهندس والعضو السابق بمجلس إدارة المصرف الإسلامي الدولي

والتنمية في مصر والوطن العربي ، وممثل نقابة المهندسين المصرية في عدد من أنجح نشاطاتها الاقتصادية .

وفيهم الأستاذ الدكتور السيد محمود عزت الأستاذ بكلية الطب بجامعة الزقازيق .

وفيهم الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح أمين عام اتحاد الأطباء العرب وأمين عام اتحاد المنظمات الطبية للدول الإسلامية ، والأمين العام السابق لنقابة الأطباء المصرية . والذين حكم عليهم بثلاث سنوات ، فيهم أعضاء مجلس شعب سابقون منهم السيد محمد حسين من الإسكندرية ، والسيد حسن الجمل من مصر القديمة ، والدكتور فؤاد عبد المجيد (وكيل نقابة الأطباء) من كفر الشيخ وغيرهم .

وكلهم نقابيون بارزون ففيهم أعضاء مجالس نقابات الأطباء والعلميين (أمين عام نقابة العلميين الدكتور السيد عبد الستار المليجي) والمهندسين والمعلمين وغيرها .

وفيهم رؤساء وأعضاء مجالس محلية في السويس والشرقية ودمياط وكفر الشيخ والإسكندرية والفيوم وغيرها .

وفيهم مثقفون بارزون وجامعيون مشهود لهم وشباب باحثون في العلوم الاجتماعية والسياسية ، لو أدوا هذه السنوات في درسهم العلمي لقدموا إلى وطنهم أعظم المنن .

والتهمة الوحيدة التي تنطق بها الأوراق ضد هؤلاء المحكوم عليهم أجمعين أنهم كانوا ينسقون فيما بينهم لخوض انتخابات مجلس الشعب القادمة فكانوا يلتقون أو يتواصلون لهذا الغرض .

ولم يثبت قط ، بل ولم تشر ورقة واحدة في الدعوى ، إلى أنهم ارتكبوا إثماً ، إلا أن يكون أداء الواجب المقرر دستورياً ، بالمساهمة في الحياة العامة ، هو إثمهم .

أو قارفوا جرماً ، إلا أن يكون الاستعداد لممارسة حق الترشيح وأداء واجب الانتخاب المقرر في الدستور هو جرمهم .

ولا اتخذوا وسيلة من وسائل مناهضة النظام القائم في البلاد ، أو معاداته ، إلا أن يكون تصديق دعوى الديمقراطية والعمل على تحقيقها هو وسيلتهم المؤثمة .

ولو أن هؤلاء المتهمين ناهضوا الدستور حقاً ، أو قاموا بعمل غير مشروع صدقاً ، لكانت الأحكام غير ما رأينا .

أما الذي كان ، فهو دليل ناطق على أن الأمر كله أمر إبعاد هؤلاء المحكوم عليهم ، بل المتهمين أجمعين ، عن ممارسة حقوقهم السياسية والمساهمة في العمل الوطنى ، في أحرج مرحلة تمر بها البلاد ، وتقدم عليها ، ونحن على أعتاب التطبيع الشامل مع العدو الصهيوني الآثم ، في ظل عالمي ، لا يريد لقوله رداً ولا يقبل على قراره معترضاً .

٤٥ـ وبعد ، فهل نستطيع بعد هذه القصص الأربع التي حاولت أن أوجزها كل الإيجاز ، أن نزعم أن السبب في العنف والتطرف (الغلو والإرهاب) هو تلك الأسباب الأكاديمية التي يحاول إحصاءها وتفصيلها ، ونسبة كل شيئ إليها ، الباحثون الأكاديميون؟؟

٤٦ـ وهل نستطيع أن نقول إن العلاج الأمني هو الحل لمشكلة العنف والتطرف أو الغلو والإرهاب؟

٤٧ـ وهل تصلح محاولات الإصلاح الاقتصادي ـ وحدها ـ للقضاء على تلك المشكلة ، كما يروج بعض الكاتبين والمتكلمين؟

٤٨ـ أم أن هناك بعداً لا ينفك الباحثون يتهربون منه ـ كل بقدر شجاعته ـ هو غياب الحرية ، وافتقاد الديمقراطية ، ومناهضة حقوق الإنسان كافة ، والظلم الذي أوشك أن ينال من الجميع ، والفساد بصوره جميعاً الذي يؤرق كل ذي قلب ألقي السمع وهو شهيد؟؟

٤٩ـ ذلك ظني ، وهذا هو الجانب من صورة المشكلة المستعصية الذي أرجو أن ينال بعض عناية المنتدين .

٥٠ـ وعلى الله قصد السبيل ومنها جائر ، ولو شاء لهداكم أجمعين .

الورقة الرابعة

بعض المفاهيم الشرعية الاساسية
في الفكر السياسي الإسلامي

إعداد : د . أحمد بن عثمان التويجري

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

من الإشكاليات الكبرى التي تواجه كثيراً من الشباب المسلم في معظم بلاد الإسلام عدم قدرتهم على تحديد موقفهم من النظام القائم ، والمنهج الذي يجب أن يعتمدونه في التعامل معه . وقد وجدت الاشكالية في نظري نتيجة للخلط بين ثلاثة مفاهيم من مفاهيم الفكر السياسي الاسلامي هي : مقومات شرعية النظام ، وضوابط الخروج عليه ، وحدود الامر بالمعروف والنهي عن المنكر . فكثيراً ما نوقش مفهوم الشرعية بضوابط ومعايير الخروج ، وكثيراً ما خلط بين ما يعد خروجاً وما هو من لوازم النهي عن المنكر ، إلى غير ذلك من مسائل كثيرة متفرعة عن هذه القضايا . ولن تزول الاشكالية ، في نظري ، الا بعد تحرير هذه المفاهيم تحريراً كاملاً يزول من خلاله كل التباس وخلط .

وخلاصة ما أراه في هذه المسألة هو أن مقومات شرعية أي نظام في أي مجتمع مسلم تكاد تنحصر في ثلاثة أمور :

الاول : توافر شروط الأهلية ، وهي الشروط الشرعية الواجب توافرها في النظام (الحاكم) ذاته .

الثاني : وصوله إلى الحكم (الولاية) عن طريق بيعة صحيحة .

الثالث : التزامه بالشرع ، وعدم زوال شرط من شروط الولاية الواجبة .

وبقدر ما تتحقق هذه الامور في أي نظام ، تزداد مقومات شرعيته . وفي المقابل ، كلما اختل جانب من هذه الجوانب ، كلما ضعفت مقومات شرعية النظام . على أنه ليس من لازم قصور تحقق شروط الشرعية وإنما تتعداها إلى

أمور أخرى مرتبطة بفقه المآلات ، والمصالح والمفاسد مما هو معلوم في أبوابه في الفقه السياسي .

والخطأ الخطير الذي يقع فيه بعض المسلمين هو اعتقاد أن عدم اكتمال شرعية أي نظام مبرر كاف للخروج عليه . والخطأ الأخر الذي يقع فيه آخرون هو اعتقاد أن عدم اكتمال الشرعية مبرر كاف لاتخاذ موقف سلبي من النظام أو للتحرج من كل تعامل أو تعاون معه مهما كانا . وفي المقابل يقع بعض المسلمين في خطأ تصور أن كل معارضة لانحرافات النظام هي من قبيل الخروج عليه حتى وإن كانت في الحقيقة من ألزم واجبات الامر بالمعروف والنهي عن المنكر .

لذلك كله كانت الحاجة ماسة إلى تأصيل هذه المسائل تأصيلاً شرعياً منضبطاً ، وهذه الدراسة محاولة متواضعة في هذا الطريق الطويل .

مقومات شرعية السلطة السياسية في الإسلام

كما سبقت الاشارة في مقدمة هذه الدراسة ، فإن شرعية أي نظام في مجتمع مسلم تستمد مقوماتها من ثلاثة محاور رئيسية هي :

الاول : توافر شروط الأهلية ، وهي الشروط الشرعية الواجب توافرها في النظام (الحاكم) ذاته .

الثاني : وصوله إلى الحكم (الولاية) عن طريق بيعة صحيحة .

الثالث : التزامه بالشرع ، وعدم زوال شرط من شروط الولاية الواجبة .

١ـ شروط الأهلية :

على الرغم من أن الموروث الفقهي الإسلامي جعل محور معالجاته لقضية السلطة والسلطان من خلال شخصية الحاكم وتصوراته وقدراته

وممارساته ، إلا أن بالامكان تعميم القواعد التي اعتمدت في ذلك على مكونات القيادة أو السلطة (النظام) في العصر الحديث ، كما أن بالامكان تطوير معايير جديدة للحكم على مدي توافر الشروط الشرعية في أي نظام قائم . وفي كل الاحوال تنحصر الشروط التي اشترطها الفقهاء المسلمون في من تجوز ولايته لأمر المسلمين في خمسة شروط ذكرها ابن خلدون بقوله :« وأما شروط هذا المنصب فهي أربعة العلم والعدالة والكفاية وسلامة الحواس والأعضاء مما يؤثر في الرأي والعمل ، واختلف في شرط خامس وهو النسب القرشي»(مقدمة ابن خلدون : ١٩٣) . وقد توسع آخرون في تفصيل هذه الشروط فجعلوها ثمانية على اختلاف بينهم في بعضها واختلاف في ما هو مستند على نص أو إجماع أو محض اجتهاد ، وأهم الشروط التي ورد ذكرها ما يلي :

أولاً : **الإسلام** : والأصل في هذا الشرط النص والإجماع . فمن النصوص قول الله عز وجل : ﴿**يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا الكافرين أولياء من دون المؤمنين**﴾ [النساء ١٤٤] وقوله : ﴿**يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الامر منكم**﴾ [النساء ٥٩] والدليل في هذه الآية قوله«منكم» .

وأما الاجماع ، فقد ذكر النووي في شرحه لصحيح مسلم عن القاضي عياض قوله : «أجمع العلماء على أن الإمامة لا تنعقد لكافر وعلى أنه لو طرأ عليه الكفر انعزل» ، (صحيح مسلم بشرح النووي ١٢/ ٢٢٩) . كما روي عن ابن المنذر قوله :«أجمع كل من يحفظ عنه أهل العلم أن الكافر لا ولاية له على مسلم بحال»(أحكام أهل الذمة لابن القيم ٢/ ٤١٤)

ثانياً : **التكليف** ، والاصل في ذلك قول الرسول ﷺ : «إن القلم رفع عن ثلاثة عن المجنون حتى يفيق ، وعن الصبي حتى يدرك ، وعن النائم حتى يستيقظ»(فتح الباري ١٢/ ١٢٠) وهو محل اجماع من المسلمين ما عدا الإمامية (إذ إن الإمامة لديهم تثبت بالنص) ، وبعض متأخري الأحناف الذين أجازوا ذلك للضرورة . (حاشية ابن عابدين ١/ ٥١٢)

ثالثاً : **الحرية** ، والأصل فيه الإجماع ، ولم يشذ عنه سوى الخوارج الذين أجازوا إمامة العبيد . وهذا الشرط في نظري ليس له مبرر عملي وفيه قدر كبير من المبالغة في التنظير .

رابعاً : **الذكورة** ، والأصل في ذلك قول الرسول ﷺ :«لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة» ، كما أن الاجماع منعقد عليه ، وإن كان قد روي عن الامام الطبري إجازة إمامة المرأة بإطلاق . (انظر في ذلك المحلي ، وبداية المجتهد) ولا أرى شخصياً أن الدليل الذي اعتمد عليه فقهاء المسلمين كاف لتبرير موقفهم في هذا الشأن ولكن ليس هذا موضع البسط فيه .

خامساً : **الاجتهاد** ، والأصل فيه الدليل العقلي ، والجمهور على وجوبه ، يقول الإمام الشاطبي : إن العلماء نقلوا الاتفاق على أن الإمامة الكبرى لا تنعقد إلا لمن نال رتبة الاجتهاد والفتوى في علوم الشرع(الاعتصام : ٢/ ١٢٦) ، ويقول الإمام الشافعي عند حديثه عن شروط الإمام : والعلم بحيث يصلح أن يكون مفتياً من أهل الاجتهاد .(الفقه الاكبر : ٣٩) ، ويقول الإمام الجويني : «وأما العلم فالشرط أن يكون الإمام مجتهداً بالغاً مبلغ المجتهدين ، مستجمعاً لصفات المفتين ، ولم يؤثر في اشتراط ذلك خلاف» (الغياثي :٨٤) . والحقيقة أن هناك خلافاً حول هذه المسألة ، فالإمام الغزالي وهو تلميذ الجويني يقول :

«وليست رتبة الاجتهاد مما لابد منه في الإمامة ضرورة ، بل الورع الداعي إلى مراجعة أهل العلم كاف ، فإذا كان المقصود ترتيب الإمامة على وفق الشرع ، فأي فرق بين أن يعرف حكم الشرع بنظره ، أو يعرفه باتباع أفضل أهل زمانه . (فضائح الباطنية : ١٩١) .

سادساً : **العدالة** ، والجمهور على اشتراطها لأدلة منها قول الله عز وجل : «قال إني جاعلك في الناس إماماً . قال ومن ذريتي ، قال لا ينال عهدي الظالمون» ، وقوله : «وأشهدوا ذوي عدل منكم» قال الإمام القرطبي : «ولا خلاف بين الأمة في أنه لا يجوز عقد الخلافة لفاسق» (الجامع لأحكام القرآن : ١/ ٢٧٠) . وقال الإمام الجويني : «فأما التقوى والورع فلابد منهما ، إذ لا يوثق بفاسق في الشهادة على فلس ، فكيف يتولى أمور المسلمين كافة؟ والأب الفاسق مع فرط حدبه واشفاقه على ولده لا يعتمد في مال ولده ، فكيف يؤتمن في الإمامة العظمى فاسق لا يتقي الله ، ومن لم يقاوم عقله وهواه ونفسه الإمارة بالسوء ولم ينتهض رأيه بسياسة نفسه ، فأنى يصلح لسياسة خطة الإسلام؟ (الغياثي : ٦٨) . على أن الأحناف خالفوا في ذلك فأجازوا إمامة الفاسق مع الكراهة ، وهو في الغالب محمول على حال القهر والتغلب . (انظر الوجيز في فقه الإمامة العظمى لمحمد صلاح الصاوي : ٤٠ ، وطرق اختيار الخليفة للدكتور فؤاد النادي : ٤٩) .

سابعاً : **الكفاية** ، وتشمل جملة من الصفات المعنوية والحسية أهم ما ذكره العلماء منها الرأي (الحكمة) والشجاعة وسلامة الحواس . يقول ابن خلدون : (وأما الكفاية فهي أن يكون جريئاً على إقامة الحدود واقتحام الحروب ، بصيراً بها كفيلاً بحمل الناس عليها ، عارفاً بالعصبية وأحوال الدهاء ، قوياً على معاناة السياسة ليصح له بذلك ما جعل إليه

من حماية الدين ، وجهاد العدو ، وإقامة الأحكام وتدبير المصالح ، وأما سلامة الحواس والأعضاء من النقص والعطلة كالجنون والعمى والصمم والخرس وما يؤثر فقده من الأعضاء في العمل كفقد اليدين والرجلين فتشترط السلامة منها كلها لتأثير ذلك في تمام عمله وقيامه بما جعل إليه . وإن كان إنما يشين في المنظر فقط كفقد إحدى هذه الأعضاء فشرط السلامة منه شرط كمال» (مقدمة ابن خلدون : ١٩٣) .

ثامناً : القرشية ، والأصل في هذا الشرط قول الرسول ﷺ : «إن هذا الأمر في قريش لا يعاديهم أحد إلا كبه الله في النار على وجهه ما أقاموا الدين» (صحيح البخاري : ٩/ ٧٨) وقوله ﷺ : «الناس تبع لقريش في هذا الشأن مسلمهم تبع لمسلمهم وكافرهم تبع لكافرهم» (صحيح البخاري ٩ :٧٨) وقوله ﷺ : «الأئمة من قريش» (صحيح البخاري : ٦/ ٥٢٦ ، وصحيح مسلم : ٣/ ١٤٥) . قال الإمام النووي : هذه الأحاديث وأشباهها دليل ظاهر على أن الخلافة مختصة بقريش لا يجوز عقدها لأحد من غيرهم ، وعلى هذا انعقد الإجماع في زمن الصحابة والتابعين فمن بعدهم بالأحاديث الصحيحة» (صحيح مسلم بشرح النووي : ١٢/ ٢٠٠) . ويقول الشيخ رشيد رضا : «أما الإجماع على اشتراط القرشية فقد ثبت بالنقل والفعل ، رواه ثقات المحدثين ، واستدل به المتكلمون وفقهاء مذاهب السنة كلهم ، وجرى عليه العمل بتسليم الأنصار وإذعانهم لبني قريش ، ثم إذعان السواد الأعظم من الأمة عدة قرون ، حتى أن الترك الذين تغلبوا على العباسيين ، وسلبوهم السلطة بالفعل لم يتجرأ أحدهم على إدعاء الخلافة ولا التصدي لانتحالها حتى بالتغلب ، وما ذلك إلا لأن الأمة مجمعة على ما ذكر ، معتقدة له ديناً ، بل إن الملوك والسلاطين المتغلبون

يستمدون السلطة منهم ، أو كانوا يدعون النيابة عنهم . (الخلافة لرشيد رضا :١٩) . وهذا الشرط في نظري إن كان شرطاً على الإطلاق فقد كان شرطاً مرحلياً أوجبته الظروف الاجتماعية في الجزيرة العربية ولا أرى مسوغاً للتمسك به خاصة في هذه المرحلة من التاريخ .

والمتأمل في كل ما ذكره الفقهاء من شروط ، سواء ما عدوه من شروط الانعقاد أم من شروط الكمال ، يجد أنها تنحصر في أربعة محاور رئيسة هي : محور عقلي يرتبط بالقدرات الذهنية المختلفة المؤهلة للقيادة من رجاحة عقل وفطنة وحكمه ، ومحور إيماني سلوكي يرتبط بالسمات الشخصية الفطرية والمكتسبة من تقوى وعدالة وشهامة وشجاعة وغيرها ، ومحور علمي معرفي يرتبط بالإحاطة بالمعارف المعينة على الحكم وبالمعارف الشرعية على وجه الخصوص ، ومحور خلقي جسمي يتعلق بسلامة الحواس والأعضاء واكتمالها . وكل اختلاف نشأ حول هذه المسائل إنما كان في المساحة الواقعة بين ما يشكل الحد الأدنى وما يشكل حد الكمال ، أو في التفريق بين شروط الابتداء وشروط الانتهاء .

كما يجد المتأمل فيما ذكره الفقهاء أن الحاجة ماسة إلى إعادة صياغةالشروط لتتوافق مع الأوضاع المعاصرة للدول الحديثة . فالدولة لم تعد متركزة في شخص الحاكم كما كان الوضع في العهود القديمة ، فقد أصبحت هناك أجهزة ودساتير ومؤسسات تشترك جميعاً في تشكيل قيادة الدولة أو النظام . وكما أن هناك شروطاً لابد من توافرها في الفرد الحاكم فإن هناك شروطاً لابد من توافرها في الدساتير والنظم وفي الهياكل والمؤسسات .

غير أن الأمر الهام هو أن هناك شروطاً لابد من توافرها ، وبقدر ما تتوافر هذه الشروط تتحقق الأهلية للحكم وتحقق تبعاً لذلك الشرعية ، وفي المقابل ، كلما زالت أو ضعفت تزول الشرعية أو تضعف .

٢ ـ البيعة الصحيحة :

من أهم مقومات شرعية الحكم أن يكون قد تم عن طريق بيعة صحيحة ، وأهم شرط من شروط البيعة الصحيحة الرضى التام وحرية الاختيار ضمن الضوابط الشرعية . ولعل تسمية البيعة بيعة أول مؤشر على ضرورة التراضي فيها . وقد كانت بيعات الرسول ﷺ كلها بيعات تراض تام سواء ما كان منها قبل الهجرة أم بعدها ، وكذلك كانت بيعات الخلفاء الراشدين كلهم . فها هو أبو بكر رضي الله عنه يقول بعد أن طلب أن يجمع له المهاجرون والأنصار بعد بيعة السقيفة : «ألا وأنتم بالخيار جميعاً في بيعتكم ، فإن رأيتم لها غيري ، فأنا أول من يبايعه» . (السيرة الحلبية : ٢/ ٤٨٣) ويقول عند اختياره لعمر بن الخطاب رضي الله عنه خليفة من بعده : «يا أيها الناس إني عهدت عهداً ، أفرضيتم به؟» . (المغني في أبواب التوحيد والعدل : ٢٠/ ٢٨٩) ويقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه : «لا خلافة إلا عن مشورة» (كنز العمال : ٥/ ٢٣٥٤) كما يقول رضي الله عنه : «من بايع رجلاً من غير مشورة المسلمين فلا بيعة له ولا الذي بايعه» (السيرة الحلبية ٢/ ٤٨٦) . وروى محمد بن الحنفية قال : كنت مع أبي حين قتل عثمان رضي الله عنه ، فقام فدخل منزله ، فأتاه أصحاب رسول الله ﷺ فقالوا : إن هذا الرجل قد قتل ، ولابد للناس من إمام ، ولا نجد اليوم أحداً أحق بهذا الأمر منك ، ولا أقدم سابقة ، ولا أقرب من رسول الله ﷺ ، فقال : لا تفعلوا فإني أكون وزيراً خيراً من أن أكون أميراً . فقالوا : لا والله ما نحن بفاعلين حتى نبايعك ، قال : ففي المسجد ، فإن بيعتي لا تكون خفياً ، ولا تكون إلا عن رضا المسلمين» (تاريخ الطبري : ٣/ ٤٥٠) ونص الفراء على أن صفة عقد البيعة أن يُقال : «بايعناك على بيعة رضى ، على إقامة العدل والإنصاف ، والقيام بفروض الإمامة» (الأحكام السلطانية : ٢٥) .

وكل بيعة لا تتم عن رضاً وقبول حقيقيين فهي بيعة غير صحيحة . وما ورد من أقوال الأئمة حول وجوب الطاعة للمتغلب فمحمول ، في نظري ، على دفع المفاسد الكبرى بالصغرى ، ولا علاقة له بصحة ومشروعية الولاية ابتداء . وأما ما ورد عن الإمام الشافعي رضي الله عنه من قوله : «كل من غلب على الخلافة بالسيف حتى يسمى خليفة ويجمع الناس عليه فهو خليفة» (مناقب الشافعي للبيهقي : ١/ ٤٣٩) ، وقول الإمام أحمد رضي الله عنه : «ومن غلب عليهم بالسيف حتى صار خليفة وسمي أمير المؤمنين فلا يؤخذ بالله واليوم الآخر أن يبيت ولا يراه إماما» (الأحكام السلطانية لأبي يعلى : ٤) ، فلايؤخذ على ظاهره . فهو من ناحية لا يتعرض لكون البيعة صحيحة أم غير صحيحة ، وإنما يعالج بواقعية مشكلة الغلبة القاهرة من خلال فقه المصالح والمفاسد ، وهو من ناحية أخرى مقيد بشروط تضمن الحد الأدنى من الالتزام بواجبات الولايات ، قال ابن حجر : «وقد أجمع الفقهاء على وجوب طاعة السلطان المتغلب والجهاد معه ، وأن طاعته خير من الخروج عليه لما في ذلك من حقن للدماء وتسكين الدهماء» (الفتح : ١٣/ ١٧) ، وقال ابن بطال : «قال الفقهاء مجمعين إن المتغلب طاعته لازمة ما أقام الجمعات والأعياد والجهاد ، وأنصف المظلوم غالباً ، وأن طاعته خير من الخروج عليه لما في ذلك من تسكين الدهماء وحقن الدماء» (فصل الكلام في مواجهة ظلم الحكام : ٤٢) .

وقد أورد الفراء في الأحكام السلطانية بعد أن سرد روايات عن الإمام أحمد توحي بإقراره شرعية المتغلب وإن كان فاسقاً ، أورد ما ينقض ذلك . قال : «وقد روي عنه ما يعارض هذا ، فقال في رواية حنبل «وأي بلاء كان أكبر من الذي كان أحدث عدو الله وعدو الإسلام : من أماتة السنة؟» يعني الذي كان أحدث قبل المتوكل فأحيا المتوكل السنة . وقال فيما رأيته على ظهر جزء من كتب أخي رحمه الله «حدثنا أبو الفتح بن منيع قال : سمعت جدي يقول :

كان أحمد إذا ذكر المأمون : كان لا مأمون» . وقال في رواية الأثرم في امرأة لا ولي لها «السلطان» فقيل له : تقول السلطان ، ونحن على ما ترى اليوم؟ وذلك في وقت يمتحن فيه القضاء . فقال «أنا لم أقل على ما نرى اليوم ، إنما قلت السلطان» وهذا الكلام يقتضي الذم لهم والطعن عليهم ، ولا يكون هذا إلا وقد قدح ذلك في ولايتهم . ويمكن أن يحمل ما قاله في رواية عبدوس وغيره على أنه إذا كان هناك عارض يمنع من نصبة العدل العالم الفاضل وهو أن تكون النفوس قد سكنت إليهم وكلمتهم عليه أجمع ، وفي العدول عنهم يكثر الهرج» (الأحكام السلطانية : ٢٠) .

وإذا أضفنا إلى كل ذلك ما ورد عن بعض الأئمة من عدم اعتراف بأمامة المتغلب أصلاً بل وإنكارهم لذلك ، فإن الرضى التام لا يكون شرطاً لصحة البيعة فقط وإنما هو شرط لمشروعية الإمامة نفسها . يقول ابن حجر : «المتغلب فاسق معاقب لا يستحق أن يبشر ولا يؤمر بإحسان فيما تغلب عليه بل إنما يستحق الزجر والمقت والإعلام بقبيح أعماله وفساد أحواله » . (الصواعق المحرقة :٦) ويقول الإمام الباقلاني : «فإن دفعونا عنه (أي الإمام الشرعي) وعقدوا لبعض موافقيهم فليس له إمامة ثابتة ولا طاعة واجبة وكنا نحن دار قهر وغلبة . (التمهيد : ١٨١) ويقول القلقشندي : «والقول الثاني لا تنعقد إمامته لأنه لا تنعقد له الإمامة بالبيعة إلا باستكمال الشروط» . (مآثر الأنافة في معالم الخلافة : ١/ ٥٩) .

٣ ـ الالتزام بالشرع :

المقوم الرئيسي الثالث من مقومات الشرعية هو التزام الحاكم «والنظام الحاكم» بالحد الأدنى مما يفرضه الشرع . وكلما ازداد التزامه بالشرع كلما ازدادت شرعيته . وهذا الجانب ، في نظري ، هو أهم الجوانب من حيث المترتبات العملية . فالالتزام بالشرع هو الغاية القصوى وهو مدار الولاء

والبراء ، ثم هو مرتكز تقدير المصالح والمفاسد ، وإذا كان توافر شروط الولاية وتحقق البيعة الصحيحة من أهم مقومات الشرعية ، فإن الالتزام بالشرع في الحكم هو المقوم الأول من الناحية العملية وهو الذي عليه المدار في تحديد الموقف العملي من الحاكم . ويظهر هذا الجانب جلياً في مسائل الخروج ومبرراته ، فإن الجمهور على أن عدم تحقق البيعة الصحيحة ، وعدم توافر شروط الإمامة ليست مبررات كافية للخروج ، وإنما المبرر الملزم للخروج هو تجاوز الحد في عدم الالتزام بالشرع وإقامة الدين .

والمتأمل في النصوص الكثيرة المحذرة من نزع البيعة والخروج على الحاكم يجد أنها تتعلق بحالتين :

الأولى : حالة الحاكم المستوفي للشروط الشرعية ، الذي تكون له اجتهادات لا يرضاها بعض الناس ، والخروج في هذه الحالة محرم لسببين : أحدهما أنه نقض لبيعة بلا مسوغ شرعي ، وثانيهما أنه تشتيت لوحدة الأمة وأضعاف لشوكتها وفتح باب للإفساد .

والثانية : حالة الحاكم غير المستوفي للشروط الشرعية الذي يلتزم بالحد الأدنى من الشرع والذي عبرت عنه النصوص بإقامة الصلاة ، والخروج في هذه الحالة محرم لما يترتب عليه من مفاسد . قال الإمام النووي رحمه الله : «وقال جماهير أهل السنة من الفقهاء والمحدثين والمتكلمين : لا ينعزل بالفسق والظلم وتعطيل الحقوق ، ولا يخلع ولا يجوز الخروج عليه بذلك ، بل يجب وعظه وتخويفه للأحاديث الواردة في ذلك .» (صحيح مسلم بشرح النووي : ١٢/ ٢٢٩) .

وخلاصة القول في هذا الجانب إن استيفاء مقومات الشرعية للحاكم المسلم أمر مطلوب شرعاً سواء من المتصدي للإمامة نفسه الذي يجب عليه أن لا يقدم على قبول الولاية إلا بعد تأكده من استيفائه لشروطها ، أم من الأمة

التي يجب ألا تختار للحكم إلا من استكمل الشروط الشرعية . والواجب على الأمة في جميع الأحوال أن تتضافر جهودها للارتقاء بأحوال الأمامة إلى مراتب الكمال ما أمكن ذلك .

ولكن هذا الأمر ، أي مدى شرعية الحاكم والحكم ، ليس المعيار الوحيد الذي يتقرر من خلاله موقف الأمة منه ، وإنما هناك معايير مرتبطة بفقه المصالح والمفاسد وفقه المآلات . والمتأمل في النصوص وفي آراء ومواقف الفقهاء يجد أنها جميعاً تضبط الخروج بثلاثة ضوابط :

الأول : وجود المبرر الشرعي للخروج ، وهو الكفر البواح أو الانحراف المتجاوز الذي ينتفي معه القيام بالحد الأدنى من أمور الشرع .

الثاني : إنتفاء إمكانية معالجة المشكلة بالطرق السلمية .

الثالث : التأكد من خلال غلبة الظن على أن الخروج لن يؤدي إلى مفسدة أعظم من المفسدة القائمة الموجبة للخروج .

الخروج والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

هناك خلط كبير بين ثلاثة مفاهيم من مفاهيم الفقه السياسي في الإسلام ، هي البغي والخروج والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . فكثيراً ما نظر إلى الخروج على أنه بغي في كل الأحوال ، وكثيراً ما نظر إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على أنه خروج . والمعلوم بداهة أن الخروج لا يكون بغياً إلا إذا كان ظلماً وعدواناً ، وأما الخروج المبني على مبرر شرعي فهو واجب ديني لا يجوز تركه إلا في حال الاضطرار . والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أمر مستقل في الاصطلاح عن الخروج ، وإن كان الخروج في حقيقة الأمر مرتبة من مراتب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . وتحرير هذه المسائل وتجريدها مما علق بها من تشويه ولبس ضرورة ملحة عند كل مناقشة لفقه الإمامة خاصة في عصرنا الحاضر .

والذي أراه هو أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ممارسة اجتماعية حية تتفاعل في حياة المسلمين في اتجاهين رئيسين :

الأول : اتجاه مرتبط بالأمر بالمعروف ، غايته الارتقاء بالحياة الإسلامية جميعها ، ومنها الإمامة وما يرتبط بها ، إلى أعلى مقاصد الشرع ومطالب الدين . وهو اتجاه إيجابي يسلك مسلك الريادة والسبق عن طريق تفتيح أبواب الهدي والخير والحض عليها سواء على المستوى الخاص أو العام ، والأفراد أو الجماعات . وفي مسائل الإمامة فإن غايته الارتقاء بها لتكون مستوفية الشروط الشرعية على وجه الكمال ، سواء ما يتعلق منها بتحقق الأهلية أو بصحة البيعة أو الالتزام بالشرع في الممارسة ، لينتج عن ذلك الالتحام الكامل بين القيادة والمجتمع .

والثاني : اتجاه مرتبط بالنهي عن المنكر ، غايته درء المفاسد ومواجهة الانحرافات ، ومنع المجتمع من الانحدار المؤدي إلى الانسلاخ من ربقة الدين . وهو في مسائل الإمامة سعي حثيث للحيلولة دون بلوغ مرحلة الانفصام والخروج .

والمتأمل في هذا يجد أن من العجب أن يساء فهم هذا الجانب حتى بلغ الأمر أن يسوى بين الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وما يسعى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لدرئه . بل ومن العجب أن لا يعتني العلماء المسلمون ببحث ودراسة هذه المفاهيم وتأصيلها التأصيل السليم وألا يكون التبصير بها من أوجب الواجبات في المجتمعات الإسلامية لخطورة ما يترتب على الجهل بها ، ولتأثيرها الكبير في تحقيق التوازن في الحياة الاجتماعية بوجه عام . وليس من المبالغة القول إن كثيراً من الغلو والتطرف في التفكير السياسي لدى بعض شباب المسلمين وما قد ينتج عنه من عنف إنما هو نتيجة لغياب التصور السليم لهذه المفاهيم الأساسية في الفقه السياسي الإسلامي .

الجلسة الأولى
الخميس ١٢/ ١/ ١٩٩٦
٩,٠٠ - ١١,٠٠ صباحاً

موضوع النقاش : العنف والتطرف الديني في العالم العربي

رئيس الجلسة : الدكتور عبدالعزيز الجلال

معد ومقدم الورقة : السيد/ خليل علي حيدر

افتتح الدكتور عبدالعزيز السلطان ، المنسق العام للجلسة باسم الله ، وألقى كلمة الافتتاح التالية :

في البداية أود بالأصالة عن نفسي ، وبالنيابة عن اللجنة التنفيذية لمنتدى التنمية ، أن أرحب بكم ضيوفاً وأعضاء أجمل ترحيب في اللقاء السنوي السابع عشر لمنتدى التنمية والذي يعقد لأول مرة في مسقط .

وإذ أشكركم جميعاً على حضور هذا اللقاء يشرفني أن أتقدم باسمكم جميعاً بالشكر الجزيل لدولة عُمان على استضافتها لهذا اللقاء ، وإلى الزميل الفاضل/ سيف بن هاشل المسكري على مساعدته الكريمة للإعداد لهذا اللقاء .

وكما تعلمون فإن منتدى التنمية يهدف إلى بحث القضايا المتعلقة بالتنمية وتوضيح واقعها وتبعاتها إلى أصحاب القرار من جهة ، والمواطنين عموماً من جهة أخرى ، وتنوير الأطراف المختلفة بقدر المستطاع إلى احتمالات ما تحمله هذه القضايا إذا لم نبادر إلى علاجها من الآن ، من أزمات قادمة قد تهدد

النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع ، وتوضيحاً لذلك فقد كان موضوع اللقاء السنوي السابع لمنتدى التنمية عام ١٩٨٥ ، الخلل السكاني والآن بعد ١٠ سنوات تقريباً أصبحت هذه القضية هاجس حكومات المنطقة .

والهدف من لقائنا هذا اليوم هو إلقاء الضوء على واقع ظاهرة العنف والتطرف والمحاور الأساسية التي نأمل أن يتمحور حولها نقاشكم هي :

- أسباب هذه الظاهرة .
- مدى انتشارها واحتمال توسيع هذا الانتشار في القادم من الزمن .
- تداعيات الظاهرة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .
- العلاقات الفكرية والتنظيمية للحركات في الخليج مع غيرها «عربياً وإسلامياً» وعلاقة إيران بذلك .
- احتمال انزلاق الحركات في الخليج للتطرف والعنف .
- سبل مواجهة الظاهرة في الأمد القصير والمتوسط والبعيد .

والهدف الآخر لهذا اللقاء ، هو إثراء الأوراق المقدمة من خلال النقاش العام الذي يعقب تقديم الأوراق ، وتكراراً لما نقوله كل عام وخصوصاً للمشاركين لأول مرة الرجاء التركيز في حواركم بقدر الممكن على إضافة المعلومة أو المعلومات الجديدة وتحاشي إثارة الأسئلة فقط بقدر المستطاع .

ثم استعراض برنامج العمل .

الرئيس : أيها الأخوة والأخوات .

أحييكم باسم منتدى التنمية في اللقاء السنوي السابع عشر وأتوجه بالشكر للأخوة والزملاء المحاضرين الذين شرفونا بقبولهم المساهمة في هذا اللقاء .

كما أرحب بالأخوة المشاركين في اللقاء لأول مرة وأجد من الضروري إعطاء فكرة عن طبيعة المنتدى وأهدافه وطريقة حواره لعلها تساعدنا في جعل هذا اللقاء يحقق أهدافه :

المنتدى هو تجمع أهلي يقوم على أفراد جمعتهم الرغبة في إيجاد منبر وإطار يوفر الحوار الموضوعي والرؤية الشاملة تجاه موضوعات تهم منطقة الخليج محلياً وإقليمياً ودولياً وتشمل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية بمكوناتها التربوية والثقافية . ويهدف الملتقى إلى بلورة تصور مشترك يسهم في مواجهة الأوضاع التي تعانيها المنطقة ويوفر لأعضاء الملتقى والمشاركين فيه الحصول على رؤية ناضجة للموضوعات المطروحة توفر ثقافة وفكراً لهم من ناحية ، وإسهاماً في تكوين الرأي العام الناضج والمؤمل أن يحدث تأثيره بطريقة التأثير التراكمي والتفاعل التلقائي على مسار القرارات الحكومية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً .

وعن طريقة الحوار المتبعة في المنتدى فإنها تقوم على حرية الطرح واحترام الرأي الآخر والبعد عن التجريح والنقد الشخصي ، والتركيز على الأفكار ومحاور النقاش وليس على الأوراق المطروحة ونصوصها ومفرداتها إلا بالقدر الضروري للتوضيح والانطلاق للموضوع نفسه .

موضوع اللقاء

يمثل موضوع اللقاء هذه المرة (العنف والتطرف) أحد الموضوعات الهامة والمثيرة والخطيرة في نفس الوقت ، فهو هام للآثار المتوقعة من سيطرة الظاهرة أو انحسارها على واقع ومستقبل المجتمعات التي تعاني منها .

وهو مثير لارتباطه بالثقافة والهوية والأيديولوجياً ودور الفرد في هذا المحيط .

وهو خطير لما اعتور الموضوع من خلط للمفاهيم والأوراق وتداخل المصالح وتناقض التحالفات التكتيكية بين أنظمة تحكم ، وفئات المجتمع المختلفة أو بين بعض فئات المجتمع تجاه بعضها الآخر .

وهو خطير لارتباطه بشكل شبه تلقائي بالإسلام والمسلمين والعرب ، وضرورة العمل لتوضيح أبعاد وحقيقة هذا الارتباط ورده إلى حجمه الطبيعي وأنه في حقيقته ليس ظاهرة إسلامية عربية بقدر ما هو ظاهرة سياسية اقتصادية اجتماعية ثقافية تحدث في المجتمعات الإسلامية والعربية وفي غيرها .

ومحاضرنا في هذه الجلسة الأستاذ خليل علي حيدر من المهتمين بالظاهرة منذ ما يقرب من عقدين من الزمن ـ حسب علمي ـ وهو خير من يدرك أهمية الموضوع وخطورته وتأثيره ، والورقة المقدمة منه أوضحت ذلك إلى درجة كبيرة ، ولا شك أن هناك مجالاً للرد والأخذ والعطاء مع ما طرحه واحتوته ورقته ، وحصيلة ذلك التفاعل من اللقاء ستساعده بعد هذا على إعادة كتابة ورقته لتكون أكثر إحكاماً ووضوحاً وقابلية للنشر . والتداول ليطرحها منتدى التنمية على العموم تحقيقاً لأهدافه في تنمية الفكر والموضوع والموضوعية في التعامل مع مشكلات المنطقة .

فباسمكم جميعاً أرحب بالزميل الأخ خليل علي حيدر وأدعوه لعرض ورقته فيما لا يزيد على أربعين دقيقة حتى يتاح المجال لنقاش أكثر وأعمق . ولا يفوتني أن أنوه أن يكون النقاش مركزاً على ملخص الورقة ومحاور الموضوع التي تفضل الكاتب بإرفاقها مع الورقة .

خليل حيدر : أرجو إضافة كلمة «العربي» إلى عنوان الورقة ليصبح «العنف والتطرف الديني في العالم العربي» .

(١٧) ـ البعض لم يستلم الورقة من قبل ، فيحسن قراءة الملخص .

خليل حيدر : (تلا الملخص الذي ورد في نهاية الورقة المقدمة منه) ، ثم أضاف : هناك بعض نقاط تستحق الإشارة .

- من أهم النواقص ، عدم وجود مكتبة أو مركز معلومات متخصص في الحركات الدينية ، أي افتقار المكتبة العربية للمراجع والدراسات حول هذه الحركات وهذه الظاهرة ، بما في ذلك مكتبة وزارة الأوقاف بالكويت .
- كثير من الكتابات حول الحركات الإسلامية ، تكتب بأسلوب يخاطب النخبة المحدودة ، فمطلوب مخاطبة رجل الشارع ، مطلوب تبسيط الكتابات الثقافية لتخاطب الإنسان العادي ، حيث إنه ترك لتوجيهات كتيبات وأشرطة .
- أحياناً أفكر في شكل الدولة التي تسعى إليها الجماعات الإسلامية ، فهناك ثلاثة أشكال :

الأول : الدولة التقليدية التي تتبنى التشريعات الإسلامية . . . . ، أسلمة القوانين بحيث لا تتصادم مع القوانين القائمة .

الثاني : دولة يسيطر عليها الإخوان المسلمون ، وتهتم بالجانب الاقتصادي ، وتبني خط تنموي رأسمالي .

الثالث : الدولة الإسلامية الجهادية ، وتسيطر على كل مقدرات الدولة لخدمة هذه الأهداف .

والاحتمال **الأول** ، لا يشكل خطورة كبير .
والثاني : يجعل المجتمع يتصادم مع أفكار مطروحة .
والثالث : يصطدم مع الوضع الدولي المحيط في الآفاق .

فهذا مطلوب مناقشته . . . . ، مناقشة حول الآفاق التي تتطلع وتسعى إليها هذه الجماعات .

الرئيس : أشار الباحث في ورقته إلى أن قضية التطرف والعنف ، ظاهرة عالمية وليست إسلامية ، وأن أسبابها متداخلة ، منها ما يرجع إلى الحركات ، وإلى الحكومات ، وأمور أخرى ، ولكنه ركز على الإخوان المسلمين ، فلم يعط الأسباب الأخرى حقها ، وركز على الإخوان المسلمين ، وكأنهم هم المسؤولون ، ففي طرحه ركز على ذلك ، مع أنه أشار في ورقته إلى أن هناك أسباباً عدة .

فمن المهم التعرض للأسباب الشاملة للقضية ، دون اللجوء إلى الأسباب السهلة .

(٤١) ـ أبدأ بالشكر على الورقة المتميزة ، وكان بودي أن تكون حول الإسلام السياسي والتطرف في الوطن العربي ، لأن الظاهرة اليابانية التي أشار إليها ، لها نظامها وتقاليدها .

ـ في أحد المواقف ، أشار إلى موضوع أسلمة القوانين ، وهذا يحتاج نقاشاً موسعاً . . . ، وقد اشتغلت على هذا الموضوع في ندوة حول الإصلاح الاقتصادي في الكويت . . . . ، فكل من كتب في هذا الموضوع ، أوضح أن القوانين الوطنية العربية ، في مصر وغيرها ، ليس فيها ما يتعارض مع الشريعة الإسلامية . . . . فإذا نوقشت هذه ، ربما تسحب من مجال النقاش .

ـ عن الثورة الإيرانية . . . ، إذا نظرنا في الأفكار والممارسة . . . . ، يتبين أن مآلها الضعف أو الزوال في فترة قصيرة .

ـ التعميم بالنسبة إلى تيارات الإسلام السياسي ونعتها بالتطرف ، فيه نظرة متسرعة ، لأن هناك العديد من التيارات معتدلة ومتفهمة .

ـ كثير ممن فكروا في هذا الموضوع ، أشاروا إلى أن الإسلام السياسي لديه قاعدة جاهزة في المدارس وفي الإعلام . . . ، فكأننا نأخذ منها ضد الدولة .

(٢٦) الاقتصار في دراسة العنف والتطرف على العقدين الأخيرين ، لا يساعدنا على فهم ظاهرة التطرف ، لأنها ظاهرة لم ترتبط بالعرب والعالم الإسلامي .

والتحدث عن الديمقراطية . . . ، فإنها سبق أن أدت إلى العنف . . . ، فكانت النازية والفاشية . . . . ، فيحتاج الأمر مزيداً من البحث .

وإن العنف في الوطن العربي بدأ في الأنظمة الشمولية والعسكرية التي ارتبطت بالعنف .

وأن قصر ظاهرة العنف على تيار معين لن يساعدنا ، لأنه بعد سنوات ، قد تظهر صور أخرى أبشع ، فقد يكون بدأ في الخمسينات والستينات مرتبطاً بالحركات اليسارية والتي بدأت برمي الآخرين بالتخلف أو بالرجعية ، فبدأت الظاهرة بشكل آخر مرتبطة بالفكر اليساري ، وليس بالتيار الإسلامي ، فلماذا تسمى في تلك الفترة بأنها تقدمية ، والآن بأنها إرهابية؟ . . . . فالأفضل نظرة أكثر عمقاً وشمولاً .

حاولت الورقة تقديم تعريف للتطرف ، لكن للآن ، أسباب العنف نفسها غير معروفة بشكل واضح ، فلماذا ظهر في أمريكا وفي اليابان رغم توافر الديمقراطية هناك؟

هل العنف كله مرفوض أو سيء؟ هل كله يعتبر إرهاباً؟ فمثلاً ، لو قامت حكومة سيئة أدخلت المجتمع في حروب دون مبرر ، وأدت بتصرفاتها إلى تحطيم الاقتصاد ، فهل مواجهتها بالعنف يعتبر مشروعاً أم مرفوضاً؟ . . . فيجب التعرض للعنف المشروع ، والعنف غير المشروع والمرفوض .

(٢١) أود أن أثني على تميز الورقة ، وأشكر المعد على جهده المميز . . . . ، وأطرح بعض النقاط :

(١) هناك بعض القضايا ، يؤمل ، إذا أجرى الباحث متابعة للبحث ، أن يتم التطرق إلى قضية طرحت وتطرح بقوة ، ودعا إليها بعض المفكرين ، فيقول محمد سعيد العشماوي «ومن حماية الإسلام وصيانة الشريعة ، أن يتم الفصل بين الدين والسياسة ، بمعنى أن يقيم العمل السياسي باعتباره عملاً بشرياً يخطىء ويصيب ، يصح ويخيب ، لكنه غير معصوم ولا مقدس ، وعلى الحكومة ألا تستغل الدين لتأييد وضع لها ، أو تعضيد قانون تعتزم إصداره ، لأن ذلك يعطي الحجة للمعارضة كيما تركن إلى الدين في تدوير أعمالها ضد الحكومة ، وهو الأمر الذي يحول الخلافات السياسية إلى حروب دينية» . . . ، إذن هناك قضية مطروحة ، هي قضية الفصل بين الدين والسياسة ، فهل بحثت وأعطيت جهوداً مكثفة لحسمها؟

(٢) سؤال . . . هل الدين الإسلامي في خطر؟ ومن يتهدده؟ وكيف؟ وهل يمكن تصور أن ما يتهدد الدين حقيقي أم مفتعل لبسط نفوذ جماعات سياسية؟ هل الجماعات الليبرالية ، وما يطلق عليها العلمانية ، تهدد الدين أو المجتمع؟

(٣) ورد في الورقة أن بعض الزعامات الدينية يتملكها حب السلطة والمال ، فهل الزعامات الأخرى نزيهة عن ذلك؟ وكيف يمكن مواجهة هذه النزعات لدى مثل تلك الزعامات الدينية؟

(٤) ورد أن هناك مراحل انتقال لفهم السلوك وتطوره من الفهم العادي إلى العدواني . . . . ، فهل القوانين تسمح لمثل مراحل الانتقال من الفهم المعوج إلى السلوك المتطرف ، وإلى موقف عدواني ، مما يؤدي إلى ظهور جماعات متطرفة؟

(٥) قضية تجنيد الشباب للانخراط في الجماعات الدينية . . . ، فهل ذلك مطلق دون ضوابط أم مقنن؟ وكيف يجندون؟ ومن يجندهم؟ وهل من حق هؤلاء تجنيد الشباب؟ ولماذا يجندونهم؟ فهل التجنيد حل لمشاكل الفقر والضغوط السياسية؟ . . . . وهل هناك علاج لذلك؟

(٦) ورد عن الجمود العقائدي . . . . ، كيف يمكن التعرف عليه من واقع الأفكار والممارسات؟ . . . ، الشيخ سيد طنطاوي حدد الإنسان المتطرف «بأنه المتجاوز للحدود الشرعية في أي أمر من الأمور حتى في العبادة نفسها» . . . .

السؤال ، متى يمكن إطلاق تجاوز للحدود الشرعية الإسلامية؟

وهل يستدعى الأمر تمحيص أفكار الجماعات الإسلامية وسلوكها ، وتصنيف تلك السلوكيات والأفكار ومدى تجاوزها للحدود الشرعية من عدمه؟ ومن المؤهل للقيام بهذا الدور؟

(٧) إنكار شرعية السلطة . . . . ، وهو سبب العنف ، فهل يترك إنكار شرعية السلطة للأهواء؟ أم يفترض أن تكون محددة بالقواعد في الدستور؟

(٨) قضية فرض العقائد المنحرقة والأفكار المتطرفة على المجتمع . . . ، فهل قضية الفرض محسومة ومقبولة؟ أم أن مبدأ لا إكراه في الدين يستلزم فرزاً ، للتعرف على ما يفرض على المجتمع وما يترك للأفراد؟

(٢٠) بعض تعقيبات سريعة :

- دور الدولة في مواجهة التطرف والعنف . . . ، هناك تهميش لدور بعض الفئات في المجتمعات العربية ، تهميش دور الأقليات في مصر ، فهناك هجرة الأقباط من الفئة المثقفة إلى خارج مصر ، وتهميش دور المرأة في الانتخابات في بعض الدول وتهميش لدور جماعات لها مواقف وآراء ، وهناك دور الدولة في مواجهة الحركات الإسلامية .

- أيضاً ، تمارس الدولة نوعاً من القمع من خلال الأجهزة الإعلامية ، دون إفساح مجال للرأي الآخر ، وأسلوب التعامل مع التوجهات الدينية في القطاع التعليمي .

فهناك تهميش لكل الوسائط التي يمكن أن ينطلق منها تيار الإسلام السياسي .

- وهناك أسلوب التعامل مع تكفير المثقفين ، ومحاربة الفكر في المسرح والصحافة ، وعدم إتاحة الفرصة لطرح آرائهم ، قبل الانتخابات .

فهناك تهميش لدور الإخوان ، واعتقال زعمائهم قبل الانتخابات ، مع أن المسؤولين يقولون بقبول التعددية ، فلماذا لم يسمح لهم بفرصة للتمثيل حتى (٢٠ـ٣٠٪) ، ففي تركيا ، قبلوا التعددية ففاز حزب الرفاه بنسبة ٢١٪ . . . .

فمشكلتنا في العالم العربي ، قيام الديمقراطية ، مع عدم قبول التعددية ، وقتل الليبرالية .

- أيضاً ، أشير إلى المشاكل الاقتصادية ، فهناك اقتصاديات ريعية ، نفطية أو غيرها ، فالطبقة المتوسطة ، ليس لديها كوادر لخلق أنشطة اقتصادية ، مع عجز المؤسسات عن خلق وظائف عمل . . . . ، فاليابان وأمريكا ، فيهما مؤسسات ديمقراطية حقيقية يمكنها استيعاب وقبول التعددية والرأي الآخر ، فإن وجود نظم شمولية ، وأوضاع اقتصادية متخلفة ، تساعد على انتشار الظاهرة .

فالمعالجة في وجود إصلاح سياسي يتقبل الرأي الآخر ، وإصلاح اقتصادي .

(٩) أشكر الباحث . . . . ، كان من المفروض عدم تقديم هذه الورقة لنا ، ولكن إلى من بيدهم القرار . . . . ، إلى وزارة الداخلية .

المطلوب في الدول الريعية ، أن يتمتع كل مواطن بما يقيه شر الفاقة ، وحالياً الغني يزيد غنى ، والفقير فقراً ، فلا يوجد ما يكفيهم ، فمن يحتضنهم؟ . . . الفكر الديني يحتضنهم ويعطيهم الأمل ، والجنة وما فيها من بنات . . . وخمر . . . ، . . . .

الحكومات حالياً ليس لديها قرار أو إعطاء أمل لهم في تكوين أسرة ، لأنه خلال عشر سنوات سيزيد الشباب دون عمل ، لماذا؟ لأن الحكومات منذ عشر سنوات ، قررت إحلال العمالة الأجنبية محل الوطنية لقلة أجورهم ، بينما يرتفع مستوى المعيشة . . . . فالشباب المواطن يعيش بدون أمل . . . لا زواج . . . ، فالحل . . اللجوء إلى تلك الجمعيات . . يحارب من أجل الدين . . .

أيضاً ، نسمع يومياً في الإذاعات عن حقوق الإنسان . . . . ، عندنا

حقوق الله . . . ، في الوقت الحاضر . . . ، في الغرب يرون أن كل شيء للإنسان ، حتى الله ، لصالح الناس . . . ، فإذا لم يقتنع الشباب ، سيلجأ إلى العنف ، فالمسؤولون لا يسمعون له ، ولا يعطونه فرصة النقاش أو الأمل في المستقبل . . . ، فالمسؤول عن العنف ، هو الحكومات . . . فهناك إرهاب الدولة . . . ، الإرهاب يمول من فلوس البترول . . . الأفغان . . . الشيشان . . . كلها من البترول . . .

دائماً نطالب بتطبيق الشريعة ، مع أن القوانين موجودة . . . . فالأمة التي لا يترقى لديها الفكر الديني ، لن تتقدم . . . ، فيجب طرح فكر ديني متقدم وليس رجعياً .

(١٨) ملاحظة . . . . ، قضية أشار إليها (٤١) ، ولها دور كبير في هذا المجال . . . . ، الثورة الإيرانية ، حيث أعطت دفعة لقيام دولة إسلامية ، وتولي العنف في الممارسة . . . فهل العنف بين جماعتين أيديولوجيتين يعتبر إرهاباً؟ . . . في البوسنة والهرسك . . . ، ورواندا . . . ، فما بين الحكومات أو الجماعات المتطرفة . . هل يعتبر إرهاباً؟

(٣٤) الورقة عظيمة ، ولكنها مقدمة سياحية عن الإرهاب والعنف من اليابان إلى العالم الإسلامي ، ثم تطرقت إلى أسبابه ، ولكنها لم تقدم الإجابة عليها بالقدر الكافي الذي يشفي غليل الباحث .

وأركز على الأسباب ، فهي :

ـ سياسية في مقامها الأول .

ـ اقتصادية اجتماعية في المقام الثاني .

ـ نفعية سياسية في المقام الثالث .

فبالنسبة إلى الجانب السياسي . . . ، إذا أخذنا مصر كمثال . . . ،

ودعوتها للتحرر والإصلاح ، وطرحها الفكر القومي ، ثم آمالها بنموذج للتنمية ، ولم يكن الفكر القومي المطروح معادياً للإسلام ، بل يحاول تقديم النموذج لدولة عصرية ، لم تتقبله بعض التيارات .

أما الجانب الاجتماعي والاقتصادي ، فإن حجم التنمية التي تحققت لم يكن بحجم الثروة . . . هل يمكن لعاقل أن يتصور أن بعض الفئات في دول النفط ينتظرون الإحسان؟ . . . . ، فشلت التنمية الاجتماعية والاقتصادية . . . فكان التوجه والزحف إلى المساجد ، مع مشاهد بكاء وعويل .

والنفعية السياسية ، نموذجها السادات ، استعان بالجماعات الإسلامية وشجعها وحرضها ودعمها لمواجهة الشارع المصري ، الناصريين والماركسيين ، فكانت حادثةالمنصة ، وانقلب السحر على الساحر .

موضوع التصدي للظاهرة ، ما طرحته الورقة فيه شبهة وزارة الداخلية والتنسيق بين أجهزة الحكومة ، فهناك أسباب للعنف ، فالتصدي يكون بتغيير الواقع ، وليس مواجهته بالعنف ، بمعنى أن هناك خللاً ومشاكل تحتاج حلولاً وليس إلى تنسيق قمعي بالذات ، ولكن بتحقيق إنسانية الإنسان . . . . ، بالمساواة والمشاركة .

(١١) بعض نقاط عامة أو تعليقات عامة للنقاش ، وعلى الورقة ، نلاحظ أن التحولات في المنطقة ، مسألة التوجه نحو بناء دولة إسلامية ، وأنه ليس هناك نموذج إسلامي ، أو أنها اضطرت لتكون نظماً براجماتية ، وأنه ليس لديها خلفية عن النموذج المثالي ، فما عرض من نماذج كان عرضة للتجارب والخطأ ، وكانت من الناحية النفعية ، فالمرجعية كانت ردود فعل . . . ، النموذج الإيراني ، والسوداني ، فعلى مستوى النص ،

يهاجم دولة الاستعمار ، وفي الخفاء يستجدون للحصول على عطف دولة الاستعمار ، ولكن فات هذه الفئة أن هذه النماذج لم يكتب لها الاستمرار . . . ، فلا يوجد نموذج لدولة إسلامية مع برنامج فكري أو برنامج مفصل .

وعن تحديد أنواع العنف ، فإنها ظاهرة حديثة مرتبطة بالدول الإسلامية ، فلا يصح ربط العنف الآن بما كان في الخمسينيات ، عنف اليسار وعدم مقارنته بالعنف الحالي ، وعنف السيتينات ، عنف السلطة . . . ، وقد طرح سؤال ، هل للدولة عنف معين؟ . . . . فكما قيل ، إن الدولة لها عنف دفاعاً عن المجتمع . . . . ، فالعلمانيون لم يستعملوا العنف كما حدث لفرج فودة .

فهناك عنف جنائي يدور حول الجريمة ، وعنف سياسي . . . ، وعنف عرقي ، والعنف في الولايات المتحدة لصراع معين .

ومسألة الاعتدال والتطرف داخل الحركة الإسلامية ، موضع نظر ، لأن الاغتيال الذي حدث لم يدنه الإسلاميون المعتدلون «قرضاوي/ عمارة» ، فالاعتدال يبدو أنه مجرد تقسيم للأدوار ، وأن الإسلاميين ، وهم في المعارضة خارج السلطة ، مع التعددية والديمقراطية ، ولكنهم في السلطة يختلف تصرفهم .

الرئيس : اتهام مخابرات الحكومة ببعض أعمال العنف ونسبتها إلى حركات سياسية معارضة ، أمر يحتاج نقاشاً .

(٤٣) ـ ورد في صفحة (١٤) أن من أسباب العنف ، حب السلطة والمال والزعامة والبروز . . . . ، أرى أنها نوازع طبيعية عند كل الاتجاهات ، فلا نوليها أهمية كبيرة .

- موضوع التطرف كصنو للعنف ، أرى أن العنف أمر طبيعي في غياب الدولة ، فالدولة هي السبب بتصرفاتها وتركيبتها ، تتيح ممارسة العنف .

- إن تراثنا الإسلامي يحمل الكثير من التوجهات حول العنف ، حيث ينص على إطاعة الحاكم الفاسق خوفاً على المجتمع ، فلماذا هذا البطلان؟ . . . لقد تم اغتيال ثلاثة من الخلفاء الراشدين . . . ، فذلك مرتبط بوقائع ، والسبب كله يعود إلى هشاشة الدولة ، فالدولة القوية لا تمارس العنف ، وقد أشار إلى ذلك جابر الأنصاري .

(٢٥) ـ الحديث عن العنف يوازي الحديث عن الكثير من الممنوعات في الوطن العربي .

والعنف : هو استخدام القوة كأداة لتحقيق أهداف غير مشروعة .

والتطرف : هو استخدام أدوات غير مقبولة ، مثل المظاهرات .

- والعنف في العالم العربي مر بأكثر من مرحلة :
  ١ ـ ضد الاستعمار .
  ٢ ـ مرحلة تقسيم واستقطاب المجتمع .
  ٣ ـ على شكل العنف الرسمي .
  ٤ ـ العنف فيما بين التنظيمات .
- ماذا عن المستقبل؟ . . . هناك حاجة إلى :
- الدراسات الاجتماعية والاقتصادية .
- توسيع المشاركة السياسية .
- تكافؤ الفرص لأبناء الشعب .

(٢٢) سؤال . . . . ، كيف تنتقل جماعات ، في مرحلة من المراحل ، من الخطاب الإصلاحي إلى الخطاب الثوري أو الجهادي .

هناك عوامل أنانية وعوامل موضوعية ، عوامل بنيوية مركبة . . . ، ففي لحظة تنتقل المنظمات من حالة تنموية إلى حالة جهادية . . . . انتقال نفسي . . .

مثال من تجربة دولة خليجية ، إذا رصدت الأدبيات للمعارضة السنية في (٩١ ـ ١٩٩٢) ، حدث تدرج من الخطاب الهادىء الإصلاحي إلى الخطاب الثوري بسبب تعذر التفاهم والحوار .

كيفية تناول ظاهرة العنف والتطرف ، يكون ذلك من خلال :

١ ـ مرحلة شرح الظاهرة واستعراضها على أرض الواقع .
٢ ـ مرحلة التحليل والبحث عن العوامل والدوافع .
٣ ـ طرح بعض الحلول القصوى ومعالجة الظاهرة .

(٢) نحن مؤهلون لمناقشات تنموية وليس سياسية ، ومن المهم فهم هذه الظاهرة فهماً حقيقياً . . . ، هل ، باختصار شديد ، إن نظام الحكم في الإسلام ينحصر في الآيتين : «وأمرهم شورى بينهم» ، «وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل» . . . . ، حتى وإن كان النص الإسلامي أخلاقي وتوجيهي ، يجب ألا يخرج القانون عن تلك التوجهات الأخلاقية . . . .

الفكر الإسلامي مراوغ ، يبدأ بشيء ولا تنتهي معه بأي شيء آخر . . . . ، يبدأون بالحجاب . . . وينتقلون إلى النقاب ، وصوت المرأة عورة ، وعدم ظهورها في المجتمع . . . إلخ ، ولا يمكن أن تصل معهم بشكل متماسك لما يريدونه من تصور واضح لما يمكن أن يكون عليه المجتمع .

من التجربة ، أفضل حوار هو حوار التنمية . . .

تجربة الكويت . . . . ، التيار الإسلامي دائماً كان الخطاب . . . الحكومة غير إسلامية . . . ، فبعد الحوار وفتح المجال لهم واستيعابهم في مجلس الأمة . . . ماذا أنجزوا؟ . . . هناك أزمة في الفكر لديهم . . . . ، وقد شكل الأمير لجنة لاستكمال تطبيق الشريعة الإسلامية ، وألقى رئيس اللجنة في مجلس الأمة بياناً عن إنجازاتها ، وتضمن تدريس القرآن الكريم في المدارس ، والباقي في طريقها فقط . . . .

وأخيراً ، عرضت الزكاة في مجلس الوزراء كفرض إسلامي ، سيحال الموضوع إلى مجلس الأمة وهناك نقاش حول ، هل يمكن لمؤسسات ربوية أن تقدم الزكاة . . .

أتمنى أن يناقش حوار التنمية ، فكر هذه التيارات بعيداً عن الغلو ، والتفاهم على ماذا يريدون . . .

باختصار ، يا ليتنا ننتقل في هذه الندوة ، من تشريح الظاهرة إلى تشريح الفكر المطروح ، دون الدخول في مرحلة العنف .

خليل حيدر : أركز على بعض النقاط :

- سؤال من (٢٦) ، لماذا التركيز على الإسلاميين والإخوان المسلمين ، ومسؤوليتهم عن التطرف؟ . . . إن لهم مسؤولية تاريخية وفكرية واسعة ، فكل ما يظهر لا يتجاوز سيد قطب ، ووراءه المودودي ، بالقول بالحاكمية لله وحده ، ووسم المجتمعات بالجاهلية . . . ، وهناك سعيد حوى ، وفتحي يكن ، وسيد قطب ، والمودودي . . . . ، فالإخوان لهم فكر محوري

متطرف ، والآخرون يدورون حولهم . . . ، والبعض منهم غير متطرف . . . الهضيبي ، ومحمد عبدالقدوس ، ولكن لو حدث متغير قد يكونوا قشرة ، ويتولى الفكر المتطرف إزالة المعتدلين . . . ، القرضاوي يكفر العلمانيين والفرق الإسلامية (الدروز . . . الإسماعيلية . . .) ، دولة تركيا فيها ١٠ ـ ٢٠ مليون علوي ، فالإثارة ستؤدي إلى التقاتل .

- أوافق (٤١) في أن معظم القوانين إسلامية . . . ، والقليل من القوانين مبنية على فكر علماني . . .

فهناك فراغ تشريعي في المجال الإسلامي . . . ، فالبنوك الإسلامية بدأت بأنها إسلامية ثم الآن بنوك ربوية . . . . ، الاشتراكية كمرحلة للشيوعية . . . ، فإما تنتهي إلى البراجماتية أو الشعوبية ، لطرح حلول تكسب الفئات الفقيرة ، دون أن تقدم حلولاً عملية . . . ، وهو واضح في التجربة الإيرانية . . . ، حيث كانت الـ (١٠٠٠) تومان تساوي (٤٨) د .ك ، الآن أصبحت (٦٠٠) فلس فقط . . . ، إنهم يطرحون أموراً لا تقبل بديلاً أو نقاشاً .

أيضاً نتكلم عماإذا كان ذلك يجوز أم لا... ، جماعات متطرفة أم لا...

يتكلمون عن تعريب حقوق الإنسان.... ، وهذه تستحق نقاشاً واسعاً . . . . ، فهل المرجعية تكون للإسلام أم للتجربة العربية أم العالمية؟ . . .

- (٢٠) تكلم عن الأنظمة تهمش بعض الفئات . . . الأقباط . . . النساء . . . ، وأيضاً الحركات الإسلامية تستهدف حالياً الأقليات ، والمرأة ، وأصحاب

الفكر والرأي . . . ، فهو فكر مراوغ يبدأ بشيء ثم ينتهي إلى شيء آخر . . . ، يبدأ ضد الفساد . . . ، ثم ضد السفور . . . ، ثم غيره . . . ، ففي النهاية لا تصل إلى شيء متماسك مجمع عليه بينهم . . . . ، ففي الكويت حالياً ، يتكلمون عن المرجعية ، ويشيدون بمرجعية الشيعة . . . ، الشيعة حالياً مشكلة المرجعية . . . الدولة . . . . الاقتصاد .

- (٩) بالنسبة إلى العمالة الأجنبية . . . ، أوافق ، ولكن أيضاً في مصر والأردن ولبنان . . . ، هناك عمالة أجنبية في بعض القطاعات . . . ، ولكن المهم ، إعادة النظر في العمالة الأجنبية وآثارها . . . ، أخذاً في الاعتبار ، أن التطور القادم ، سيكون الاستغناء عن العمالة اليدوية والاعتماد على التكنولوجيا المتطورة ، وفي الغرب يواجهون هذه المشكلة ، أما في العالم العربي ، فإن الناس يتوقعون حلولاً من الدولة دون تحملهم أية أعباء أو مسؤولية كما هو في الخارج .

- (١٨) تساءل عن تأثير الثورة الإيرانية . . . ، أشرت إلى أن العلاقة مع الجماعات الإسلامية قبل الثورة الإيرانية ، كانت محدودة . . . . ، تمت ترجمة كتاب سيد قطب إلى الإيرانية ، ولكن كان لها أثر في أفغانستان . . . ، بعض الإيرانيين بحثوا دمج الفكر الشيعي مع السني ، ولم تنجح هذه المحاولات بالشكل الحقيقي ، وانقسم العلماء ، ولم تستطع الزعامة الإيرانية خلق فكر واحد . . . ، صفوي سافر إلى مصر ولم يوفق كما يجب . . . .

في المجتمعات السنية عموماً ، ليس لرجال الدين دور بارز ، وذلك بسبب ارتباط وزارات الأوقاف بالحكومة ، على عكس الوضع في إيران ، فلرجال الدين دور قيادي كبير .

- أشار (٣٤) إلى أنني لم أتطرق إلى عرض أسباب التطرف ، فهناك أسباب أخرى ، ولكنني عرضت الأسباب الرئيسية في العالم .

- قيل بأن القمع الرسمي نشط الحركات الإسلامية ودفعها إلى اتجاه العنف . . . ، هذا صحيح ، وعلينا تصحيح المسار تلافياً للهدم . . . ، فالنموذج الحي في المجتمع الأفغاني . . . ، فما يعرض في مختلف المجالات . . . ، كان على أساس تسلم الإسلاميين السلطة . . . ، إلا أن النتيجة هي استمرار الصراع . . ، فالحل الإسلامي مرتبط بالواقع المحيط به ، فلا يقوم نظام جديد إلا باستعمال الطابوق القديم . . .

ولا شك في أن الجهات المسؤولة لها دور ، ولكن أيضاً للمثقفين دور ، فالمهم هو أمن المجتمع ، وعليه أساليب الحل .

* * *

الجلسة الثانية

الخميس ١٢/ ١/ ١٩٩٦

١٥ ,١١ ـ ١,٣٠ بعد الظهر

موضوع النقاش : ظاهرة العنف والتطرف

رئيس الجلسة : الدكتور محمد الرميحي

معد ومقدم الورقة : الدكتور حيدر إبراهيم علي

افتتح الرئيس الجلسة باسم الله ، وقدم الدكتور حيدر إبراهيم .

د . حيدر : بعض النقاط تستحق بعض التوقف . . . ، الورقة تبدأ بالعموميات ، بدأت بالتحدث وكأن العنف من طبيعة إنسانية ، بوصف أن الإنسان عنيف بطبيعته ، ثم تنزل من العام إلى الخاص . . . ، كيف يتحول العنف ، ويتكيف السلوك الإنساني ليوجه إلى الطبيعة مثلاً . . . ، فبداية وجه الإنسان العنف إلى الطبيعة لتتلاءم مع حياته . . . ، وبعد أن استأنس الطبيعة تعايش معها ، ثم انتقل إلى مرحلة الوفاق معها ، مع بيئته الطبيعية ومع نفسه . . . ، فالطبيعة العدوانية تطورت إلى التعامل والتناغم والاتساق مع الطبيعة . . . ، فتأتي الظاهرة العربية نشازاً ، لأن الأصل أن يكون الإنسان أقل عنفاً ، فإذا برزت في القرن العشرين ظاهرة العنف ، فإنها تلفت الانتباه كظاهرة نشاز للإنسان في المجتمع .

أيضاً حاولت الورقة التعامل مع المصطلحات بصورة مبدئية . . . ، هل

نتعامل معها كمصطلحات متطابقة . . . العنف والتطرف ، كسبب ونتيجة ، أو كاحتمال حتمي ، التطرف يؤول إلى العنف . . . ، هل هو موصل لا محالة إلى العنف ، أم يمكن أن يأخذ شكلاً آخر . . . . ، هل التطرف الفكري يؤدي إلى العنف؟

أحياناً التطرف في فهم النص الديني ، يجعل صوفياً يعيش في عالم آخر ، فجماعة التكفير والهجرة لديهم . . . المفاصلة ، أي الانفصال عن المجتمع . . . التصوف ، فينفصل عن المجتمع دون إضراره ، ولكنه يخل بمجتمعه . . . . ، بعض المثقفين بعد سن الأربعين يرفض أشياء كثيرة ، وينعزل شيئاً فشيئاً عن المجتمع ، ويبحث عن حياة في كوكب آخر .

هناك ربطوا بين العنف والعقلانية ، كعلاقة عكسية ، كلما زاد العنف قلت العقلانية ، فهو صراع ، اللجوء إلى العنف في النهاية قصد حسم الصراع دون عقلانية .

البعض يرى أن العنف كان سبباً في الستينات ، فكان بعضهم ينظر إليه على أساس تطهير الروح وأداة للتحرر ، فأصبح حالياً الجهاد . . . ، والبعض حتى الآن يتحدث عن أن الإدانة للعنف لا تكون كاملة . . . ، فمثلاً المقاومة ضد الاستعمار أو ضد الديكتاتورية ، هل تعتبر عنفاً موضع إدانة؟

في أوروبا ، عولوا كثيراً على العنف . . . ، اليسار الجديد . . . ، كانوا يدعون للعنف فيما بين الدولة والمجتمع ، فالشعارات في ألمانيا كانت «سنحطمهم» . . . يقصدون الدولة الرأسمالية المخربة للمجتمع . . . ، كان شعار العنف وتوجيهه للدولة كمحطة للمجتمع .

العنف والتطرف الإسلامي . . . . ، اعتبر العنف ظاهرة حديثة في العالم العربي ، لارتباطه بالأصولية أو الإسلام السياسي . . . كظاهرة تنتهي ، ولكنه

الآن أصبح مؤسسة للعنف . . . ، مؤسسة كاملة توفر المال ، وتستعمل الفاكس والكمبيوتر ، والسيارات المفخخة . . . ، فهو عنف حديث بالمعنى الزمني والمضمون . . . . ، لذلك يرتبط حديثاً بالأصولية والإسلام السياسي . . .

في الورقة استعمل اصطلاح إسلامي (Islamist) ، وإسلاموي (Islamistic) . . . ، الإسلامي يتعامل مع الإسلام بصورة طبيعية كثقافة وعبادة ، وقد يكون مفكراً إسلامياً ، ويكتب كمفكر إسلامي ، أما الإسلاموي فيتعامل مع الإسلام كسياسي ، يكبر الجزء السياسي على غيره ، ويزيد من دور السياسة في الدين ، يهتم بحزب إسلامي ودولة إسلامية . . . ، وحقاً لا فصل بين الدين والسياسة ، ولكن المبالغة في السياسة ، فمع هذا التيار زاد العنف الإسلامي . . . ، فمثلاً ، الإسلام طالب بأمور كثيرة في السلوك . . . ، فهل ركزوا على الجانب التنموي؟ ففي المناطق العشوائية لم يحاولوا الجانب الثقافي . . . النظافة . . . التنمية ، ولكنهم ركزوا في العمل السياسي على حساب الجانب الإيماني . . . ، ففي السياق العربي ، ارتبط العنف بالجانب السياسي .

أيضاً حاولت أن أرجع مسألة العنف لمصطلح دور كاين (Anomie) ، فالعربي يعيش مرحلة (Anomie) انتقالية اجتماعية ، لأنه يتغير دون تطور فعلي ، يعيش بين التقليد للقديم والحديث . . . ، البعض يترجم (Anomie) بحالة تفكك . . . ، وفعلاً في العالم العربي تفكك . . . ، لا تجد برنامجاً متكاملاً اقتصادياً واجتماعياً ، فلم يكمل الدورة الكاملة في مختلف الجوانب . . . ، وفي هذه الظروف ، تظهر الحركات الإسلامية ، فهي إفراز الأزمة ، وفكرهم فكر الأزمة ، ولكنها لا تكون بنائية ، ولا تقدم بدائل عملية أو برامج بناءة . . . ، وقد تكرر ذلك في السودان ، فعندما قرر النميري تطبيق

أحكام الشريعة ، لم يعرضوا أموراً إيجابية . . . ، ظروف الأزمة برزت بعد هزيمة حزيران . . . . ، وفشلت مشروعات كثيرة في العالم العربي . . . فشلت القومية العربية . . . ، فشل المشروع التحديثي القومي أو الإصلاحي أو اليساري . . . ، فحاولت الجماعات الإسلامية ملء الفراغ بنموذج مثالي في أذهانهم أو أحلامهم فقط ، ولكن لم يحولوه إلى برامج عملية ، ففشلوا .

البعض يخلق ربطاً بين الإرهاب والقمع ، يرون بأن عنف الدولة يؤدي إلى عنف مضاد ، وكأنه دفاع عن النفس ، ولكن ذلك فيه تبسيط . . . ، ففي نيجيريا كانت انتخابات رئاسية والغيت في آخر لحظة ، وفي الجزائر كانت انتخابات جزئية وألغيت في آخر لحظة ، ولكن ذلك لأسباب . . . ، فالحركات الإسلاموية مهيأة أصلاً للعنف تبعاً لأسلوب التفكير ، ولذلك كانت ردود الفعل . . . ، ففي نيجيريا أثيرت حقوق الإنسان ، أما في الجزائر ، فكان العنف .

نموذج آخر عن مشاركتهم في المؤسسات الديمقراطية ، . . . فالبعض يرى أن الإقصاء يؤدي إلى العنف . . . . ، ولكن في تجربة السودان ، الإخوان المسلمون شاركوا في البرلمانات وفي الحكومات ، ومع ذلك لم ينبذوا العنف ، فعندما أتيحت الفرصة ، انقلبوا على الديمقراطية . . . ، فهناك مرجعية لديهم للعنف . . .

والسؤال . . ما هي هذه المرجعية التي تجعل الجماعات الإسلاموية الحالية أكثر عنفاً من الأحزاب الأخرى؟ . . مثل هذه الجماعات تدخل في مجالات عدائية للمجتمع ، فهناك نوع من الخوف من الذوبان . . . ، فهناك شعور لدى الحركات الإسلامية بالتهديد وبالخوف على زوال الهوية؟ وإن الإسلام محارب من أعداء الإسلام .

فهناك تفكير بالتهديد كما هو في الغرب حيث كان التهديد من الشيوعية والخطر الأحمر ، ولما انتهى ، كان عليهم خلق عدو ، فأصبح الإسلام هو الخطر لديهم .

وفي المنطقة العربية ، كانت نظرة الجماعات الإسلاموية أنها مهددة بالشيوعية والصهيونية ، والآن قلبوها إلى العلمانية .

كتاب «معالم في الطريق» لسيد قطب ، يقوم على فكرة الحاكمية . . . ، إنه المنفستو الإسلامي . . . ، تركيزه على تكفير المجتمع ، وعلى الجهاد . . . ، إنه يمثل بياناً للتعامل . . . ، تقسيم المجتمع إلى جاهلي ومؤمن . . . ، الجهاد في التعامل مع الآخر . . .

التنظيم الحزبي أيضاً ، يجعل الجهاد جزءاً أصيلاً من العمل الحزبي ، وقابلاً للصدام والعنف .

فحسن البنا كان دائماً يتحدث عن صناعة الموت . . .«الأمة التي تحسن صناعة الموت . . . يهب لها الحياة العزيزة في الدنيا ، والنعيم الخالد في الآخرة» .

ما العمل؟ الخروج من الأزمة يعني مواجهة العنف من خلال التنمية الشاملة والعادلة مع تطور الديمقراطية الحقيقية القائمة على المشاركة واحترام حقوق الإنسان وقيام مجتمع عربي متسامح وتعددي يقبل حق الاختلاف والتنوع . ويمكن أن نقول مع غارودي : «للخلاص من الأصولية لا يحتاج العالم إلى قيصر أو نابليون ، بل يحتاج إلى نهوض ملايين من الرجال والنساء تلبية لنداءات لوثريين جدد ، غانديين جدد» ، والأصولية هنا تشمل كل أشكال التعصب والتطرف والعنف واللاتسامح ، ومواجهتها تحتاج إلى سلميين قادرين على نشر الديمقراطية والتنمية والتسامح والسلام بين الجميع .

نحن محتاجون إلى عصر تنويري دون استعمال العنف ، وتدريجياً تتراكم آثار التنوير . وشكراً

الرئيس : نيابة عنكم ، أشكر الدكتور حيدر .

(٤٤) في محاولتنا للبحث عن أسباب نشوء العنف . . . ، فإنه مع فشل أنماط وبدائل التنمية الدائرة في الوطن العربي بدرجات متفاوتة ، بما في ذلك المجتمعات التي توفرت لديها الموارد المالية ، بدأ النموذج الإسلامي السياسي يطرح نفسه كبديل . . . ، ونحن نحاكمه كبديل حضاري في مجالات تحسين معدلات الدخل ، والديمقراطية واحترام الرأي الآخر ، وفتح الاتصال مع الدول الأخرى .

ففيما يتعلق بتحسين أحوال المعيشة والدخل . . . . ، لم يطرحها .

وزيادة التراكم المعرفي . . . مغلق .

واحترام الرأي الآخر والحرية . . . . غير موجودة .

وفتح الاتصال مع العالم . . . ، أيضاً عليه كثير من الممنوعات ويرفضه .

ويرفض الانفتاح الاقتصادي . . . ، فيرفض البديل للتنمية . . . ، فمحاكمتنا للتيار الإسلامي ، ليس إلا لأنه لا يطرح بديلاً يتمشى مع متطلبات التنمية . . . ، ومن المنطلقات السابقة ، فإنه يعتبر بديلاً سياسياً وليس بديلاً حضارياً ، يخدم نخباً معينة ولا يخدم المجتمع . . . ، مما يجب معه البحث عن بدائل ، والتعرف على صيغ عملية للخروج من هذا الإشكال .

فهناك إدارة الصراع ، لها تكتيكات وأساليب ، من خلال استراتيجية التنازل والتفاهم . . . ، استراتيجية الالتقاء على الحدود الدنيا .

فإذا آمنا بأن التيار الإسلامي لا يشكل حالياً الطرح المطلوب ، فإنه يجب على التيار الوطني ، أن يفكر في طرح حلول من خلال استراتيجية التنازل والتفاهم ، أو الالتقاء على الحد الأدنى ، لا سيما بالنسبة إلى خطى التعليم والاقتصاد .

(٣٧) ملاحظة عامة على الموضوع والأوراق ، إن الهدف خلق نوع من المناظرة بين اثنين من المتعاطفين مع التيار الإسلامي ، واثنين من الرافضين ، ويبدو عدم حضور المتعاطفين ، وأصبح الفكر الرافض هو الغالب في الجلسة . . . ، اليوم الحديث عن التيار الإسلامي ، لا تعارضه السلطة ، في حين تعارض التوجه الآخر . . . ، التيار الإسلامي مغلق عليه الحديث ، فأخشى أن يفهم وكأن الاجتماع أصبح موجهاً ضد تيار فاعل ومنتشر في الساحة . . . .

نميز بين الإسلام ، والمسلمين الذين لهم أخطاء كثيرة منذ سقيفة بني ساعدة . . . ، ولكن الإسلام فيه مبادىء عظيمة يؤخذ منها ، فثقافة الديمقراطية جزء من ثقافته ، فالديمقراطية كانت نتيجة ثقافات لمجتمعات متعددة .

فالطرح هو أنه يجب أن ندمج الدين الذي هو عقيدة المجتمع ، وألا نستبعده ، وعلينا وعلى الحكومات استخدامه بكثافة وإيجابية ، وبرؤية سليمة ومستنيرة ، علينا عدم التخلي عن الإسلام والقيم ، فهناك ثوابت قد تكون ضعيفة حالياً ولكنها ستقوى .

يجب التركيز على فهم أسباب الظاهرة ، أكثر من أخذها كظاهرة شاذة للقضاء عليها ، حتى لا يظهر عنف آخر . . .

- وعلى رأس الأسباب ، فساد الحكام ، وارتباط السلطة بالثروة . . . ، وكما قال ابن خلدون «المال يجلب السلطة» ولكن عندنا «السلطة تجلب المال» . . .
- الخضوع للهيمنة الأجنبية ، والتخلي عن الهوية والتراث والثوابت العربية .
- فشل المعارضة الموالية ، وفقدان مصداقيتها .
- فشل التنمية ، واللجوء إلى العصا والإعلام الموجه ، فأي محاولة لفتح آفاق جديدة تواجه بالفشل . . . ، وعدم التزام الحكومات بالتنمية ، واستعمالها العصى ، مع الفساد ، يظهر المتطرف .
- البطالة في دول النفط .
- تآكل شرعية أنظمة الحكم .
- غياب المعارضة السلمية الإيجابية .

(٣٩) أضم صوتي إلى ما طرح . . . ، التحليل الموضوعي للظاهرة وأسبابها يجب أن يكون حيادياً وموضوعياً ، وكان بودنا سماع وجهة النظر الأخرى ، فقد تقودنا إلى علاج للظاهرة . . . .

بعض مداخل :

- هناك محاولة من بعض التيارات لتسويق الديكتاتورية في الوطن العربي ، ومنها تسويق النظام الليبرالي .
- نظرية تفسير المزيد من العنف وربطه بالطبيعة الإنسانية ، غير صحيحة ، فالطبيعة الإنسانية ليست متمردة قتالية ، فإنها تدعو إلى التسامح والمحبة ضد العنف .

- وصلنا إلى مرحلة الهزيمة الثقافية والفكرية ، وجلد الذات ، ولا أعرف كيف وصلنا إلى أن هناك هوية عربية للعنف . . . ، فالحرب اللبنانية على مدى خمس عشرة سنة ، بلغ عدد القتلى منها بضعة آلاف ، في حين أن الحرب في رواندا لفترة محدودة ، وصل عدد القتلى فيها إلى ملايين .

- العنف الرسمي والدولي ، وهناك إدانة للجانب الأضعف ، وهو الجانب الشعبي . . . قومي ـ يساري في مرحلة سابقة ، إسلامي أخيراً ، واستبعدت الحكومات والنظم والقوى المعادية للأمة التي تعتبر المجرم الحقيقي .

الرئيس : البحث يتناول المطلق ، الدكتور حيدر تكلم عن التجربة السودانية .

(٣٥) عندي هاجس أن يكون في أذهاننا ـ كمجموعة ليبرالية ـ أخشى أن ينشأ لدينا خلط بين ذلك وبين مناقشة ظاهرة العنف . . . ، فالمسؤول عن العنف ليس الإسلاميين ، ولكنها السلطة التي منعتهم من الوصول إلى السلطة بالشكل الديمقراطي . . . ، أخشى أن ننساق وراء الغرب في تصوير الظاهرة الإسلامية بالعنف ، حتى الانتفاضة الفلسطينية وغيرها ، ويرسخ في أذهاننا أن أي حركة ولو كانت مقاصدهانبيلة ، مرفوضة ، وهو مفهوم خاطىء .

مسألة أنه بعد سن الأربعين ، يلجأ البعض إلى العزلة ، فإن بعض الشباب في سن أقل من الأربعين يحاولون الإصلاح فيفشلوا ، فينعزلوا ، ولو أن الفرصة أكبر بعد سن الأربعين .

الرئيس : النقاش يتناول الحركات . . . ، الحكم اليساري في اليمن كان عنيفاً . . . ، نوسع النقاش .

(٢٢) ظاهرة العنف هي ظاهرة إنسانية متأصلة ، ستستمر بوجود المجتمعات ، ولكن السؤال . . . لماذا تزداد حدة العنف لدى بعض الجماعات

وليس كل الجماعات . . . ، في مراحل محددة وليس في كل المراحل . . . . ، لدى بعض الأفراد وليس كل الأفراد . . .؟

في فترة زمنية معينة وليس في كل الفترات . . . ، بعض المحللين الاجتماعيين شغوفون بالأسباب البنيوية ، ولكن هناك أسباب مباشرة آنية .

نحن في المجتمعات الخليجية ، ظهر العنف مرتبطاً بالظاهرة الإسلامية عربياً وخليجياً ، والتي تسعى للسلطة ، باعتقادها بأن لديها دعماً شعبياً واسعاً ، وبأن لديها قدرة أفضل ، فترى أن من حقها أن تطمح في الوصول إلى السلطة . . . ، فالمهم كيف تتعامل الدول الخليجية مع هذه الظاهرة .

هناك نموذجان :

النموذج الكويتي : . . . الذي احتوى الحركات الإسلامية ، ودخلوا مجلس الأمة .

النموذج السعودي : . . . الذي اتجه أخيراً إلى الرد بالمواجهة بالقوة وعدم تقبلها .

فالحكومة تدخل المجتمع والأفراد في متاهات ، كالحالة الجزائرية والسودانية ، أو في الديمقراطية كالتجربة التركية .

ففي الدائرة الخليجية ، نحتاج كيف نتعامل مع الظاهرة الإسلامية ، لما لذلك من آثار في المنطقة .

(٢٦) أؤكد على أهمية معرفة الأسباب ، ويجب عدم قصر الأمر على ١٥ - ٢٠ سنة الأخيرة . . . تاريخنا الحديث مليىء بالعنف . . . ، فهناك فكر

تحاول مجموعة تحقيقه باستعمال العنف ، ولها تسميات مختلفة . . . تجربة اليساريين والثوريين . . . . ، فكانت محاولة لفرض أفكار بالعنف . . .

يُقال ، التنمية الفاشلة تؤدي إلى العنف . . . ، فلماذا لم تؤد تجارب التنمية الفاشلة في دول أخرى إلى العنف؟ . . . هل تاريخناَ ، يعتبر ظاهرة العنف العربية؟ . . . لا .

فكما أشار (٣٧) ، أرجع ظهور العنف إلى آليتين أساسيتين في أي مجتمع متقدم أو نام . . . عربي أو غيره . . .

الآلية الأولى : آلية السلطة من جيل إلى جيل ، ومن فئة إلى فئة . . . . ، فهي لدينا غير واضحة . . ، فغيابها أو عدم وضوحها يسبب العنف .

الآلية الثانية : آلية توزيع الثروة في المجتمع ، فحتى مع الفارق الصارخ في الدول الغربية ، إلا أن هناك آلية الضرائب . . . . ، فإذا غابت الآلية المناسبة ، فإن فئة تحصل على الثروة دون جهد ، وأخرى لا تحصل على شيء وتبذل الكثير من الجهد ، مما يؤدي إلى العنف .

(٢١) أقف قليلاً عند قول الدكتور حيدر عن عدم الفصل بين السياسية والدين ، فهي نقطة رئيسية . . . ، فهناك خلط بين السياسة والسياسي . . . ، فالسياسي لا يمكن أن يفصل سلوكه عن الدين ، ولكن السياسة فيها الكثير . . . ، والقول بعدم الفصل بين الدين والسياسة له خطورته . . . ، لأن أي قضية تنموية تقودنا للبحث عن المرجعية ، فإذا لم نفصل بين الاثنتين ، سيؤدي ذلك إلى معوق

كبير . . . ، فالائتفاق الأردني الإسرائيلي ، لو قيل بأنه مطلوب ، إلا أن المرجعية الدينية ترفض ذلك . . .

طرح سؤال عن كيف تتعامل السلطات مع تلك الجماعات؟ . . . . ، في الكويت ، مجاملة للتيار الإسلامي ، مما يجعلهم يزايدون ويحاولون خلق نوع من المواجهة حتى لا ينكشف ضعفهم .

الرئيس : في مقال نشر في الـ (Foreign Affairs) عن إيران . . . ، كان الناس يصلون ويشربون في العلانية ، وبعد الثورة أصبحوا يصلون ويشربون في السر .

(٩) الدينيون يقولون الدين عند الله الإسلام . . . هل ما يمارسونه هو الإسلام؟ . . . ورد في القرآن «ما كان إبراهيم يهودياً ولا نصرانياً ولكن حنيفاً مسلماً» ، فالمقصود الإيمان بالله ، ولكنهم حرفوا ذلك ، فهل ذلك مقصود أم لا؟ . . . . أكثر المشاكل تظهر في الدول التي فيها مسلمون . . . فما سبب ذلك؟ . . . نقول لا نعلم أولادنا على العنف . . . ، لا بل نعلمهم على الشدة للحصول على حقوقهم . . . . ، في داخلنا دكتاتورية حتى مع أولادنا .

(٧) تعويم النقاش لن يؤدي إلى الخروج بشيء . . . ، فهمت من تعليق (٣٧) و (٣٩) ، كما لو كانوا يدافعون عن التيار الإسلامي لغيابهم ، وفهمت نوعاً من المزايدة في هذا المجال . . . ، المطلوب مناقشة التطرف وآثاره ، كجذوة أو مقدمة للهب عنيف ، كالائتفاق مع الأعداء ، واستبعاد أمور من تعليم الدين والخطب .

(٢٧) كلٌّ حر في التعبير عن رأيه .

(٢٠) ورد في مداخلة الباحث ، القول بأن منح الحرية لحركات الإسلام السياسي ، والسماح لها بتولي السلطة من خلال الديمقراطية ، سيؤدي إلى انقلابها على الديمقراطية ، وضرب مثال السودان . . . ، الجبهة الإسلامية كانت الثالث ، واستخدمت الجيش للوصول إلى الحكم . . . . ، فهل يمكن تعميم هذا المثال؟ . . . ، لأننا إذا لم نسمح بالديمقراطية لهذه الحركات ، والإقرار بتداول السلطة ، فما هو البديل؟ . . . بعزلها أم بالسماح بالممارسة الديمقراطية؟ . . .

حركة التنوير . . . إنها مشكلة في العالم العربي ، فالتراث الشمولي يطغى على السلوك العربي . . ، مطلوب المزيد من الديمقراطية من خلال الحوار الديمقراطي ، فالمزيد من الديمقراطية ، يؤدي إلى مزيد من الحوار ، والقضاء على حركات العنف .

(١٨) هناك نظرية التوافق ، بالنسبة إلى الصراع بين الأهداف والوسائل ، فإذا لم يكن هناك توافق بين الأهداف والوسائل ، تكون المحاولة تغيير الوسائل ، فيكون التوافق ارتكابياً .

وهناك التوافق السلبي ، بمحاولة التعايش عن طريق الانسحاب مثل الصوفية .

وهناك التوافق الرفضي ، وهو ما يمثل سلوك الحركات المتطرفة ، ترفض الأهداف والوسائل ، وتسعى إلى تغيير الأهداف والوسائل .

(١٢) ظاهرة العنف وممارسة التطرف بشكل عام ، ظاهرة قديمة ، ففي صدر الإسلام مورس العنف . . . عمر بن الخطاب ـ عثمان بن عفان ـ علي بن أبي طالب . . . ،

الورقة قاسية جداً على التيارات الدينية ، في الطرح وعدم استعمال الأسلوب الديمقراطي . . . ، لعدم وجود مشروع واضح للجماعات الدينية تقنع به الرأي العام .

ولكن هناك إشكالية كبيرة ، التحديات الكبيرة التي تواجهها المجتمعات العربية من حالة العدوانية الغربية الشديدة تجاه ، ليس الجماعات الإسلامية فقط ، وإنما تجاه الدين الإسلامي ، فأثاروا الكثير عن تخلف الإسلام ، بالرغم من تراثه وحضارته .

التيارات الدينية ، أساساً ، تدافع عن القيم الأخلاق . . . ، واستطاعت أن تكسب رجل الشارع .

المستقبل . . . ، يجب أن يتم الحوار حول مستقبل الأمة بشكل عام . . . ، فالحديث عن المسلمات . . . السلم العربي الصهيوني . . . . هناك حالة تراجع بالرغم من التطور المادي في المجتمع العربي والإسلامي .

فإذا كانت توجهات مستقبلية وحدودية ، سيحظى ذلك بتأييد من رجل الشارع .

(٤) أبدأ من نص ورد في ورقة الدكتور حيدر . . . ، «لو لم يكن العنف جزءاً جوهرياً في التكوين الحركي والفكري للحركات الإسلاموية ، لفقدت مضمون أصوليتها أو وجودها» ، فإنها تكاد تزيد الفرق بين الإسلاموية والإسلام . . . ، مما يطرح . . . ، هل التفكير العنفي سمة في الإسلام؟ إذا قبلنا بذلك معناه أن العنف هو طريق التغيير . . . ، سمعنا بأن العنف سمة كل التيارات الإسلامية ، ومعنى ذلك استبعاد الأطراف الإسلامية والفكر الإسلامي . . . ، فكيف ذلك والهوية في المجتمع إسلامية؟ . . . معناه أنها مجرد قشرة إسلامية . . . ، فالأمر يحتاج إلى وقفة . . .

نطلب من الإسلاميين وحدهم برنامجاً ونموذجاً واضحاً ، وإثباتاً مسبقاً على تبادل السلطة . . . ، فهل ذلك طلب من الآخرين من الثوريين والليبراليين؟ . . . هل المراوغة مقتصرة على الحركات الإسلامية؟ . . . ميشيل عفلق وعبدالناصر وغيرهما . . . كلها نماذج لمراوغات الفكر السياسي . . . ، المشكلة الأساسية أن الدولة تحاول قطع الطريق . . . ، والدول نبتت من التربة القبلية أو من الانقلابات العسكرية . . . ، إذا قيل بأن الديمقراطية ستروض الحركات الإسلامية ، ولكن كيف تتحقق الديمقراطية؟ . . . من الذي سيقدم الديمقراطية على طبق من فضة؟ . . . ، في الخليج ، فتحوا الباب أمام العمل السياسي . . . ، الديمقراطية لن تأتي إلا من مخاطبة الناس والجماهير ، فبدون الوصول إلى التعددية ، لن تستطيع ترويض هذه الحركات .

(٣) إننا مساكين لأننا نفتقد الديمقراطية في حياتنا ، وننظر إليها برغبة شديدة ، ونعطيها من الصفات أكثر مما تتصف به . . . ، فممارسة الديمقراطية ليست سذاجة بأي حال من الأحوال ، فكل خصم هو عدو للطرف الآخر . . . ، فإذا نفينا هذه الحقيقة ، نرتكب خطأ فادحاً في حق الديمقراطية أكبر مما يرتكبه أعداؤها . . .

القول بأن للحركات الإسلامية الحق في أن تعبر عن رأيها ديمقراطياً ، وأن نتعامل معها على هذا الأساس ، فإن في ذلك سذاجة ، لأن الديمقراطية خصم لأعدائها . . . ، وجميع الحركات الإسلامية عدوة للديمقراطية ويعلنون ذلك ، وسيلجأون إلى العنف بعد وصولهم إلى السلطة ، وسيلغون كل فرص الديمقراطية . . . ، فيجب أن يكون لنا موقف واضح إزاءها . . ، ويجب على الديمقراطية أن تحدد أعداءها وتخاصمهم ، ولا حتى تحاورهم .

(١٣) طرحت أسئلة كثيرة ، فأركز على ملاحظة جيدة طرحت ، هي لماذا تفشل الخطط التنموية في دول أخرى ، ولا تظهر حركات عنف ، بعكس ما يحدث في الدول الإسلامية؟ . . . السبب هو سيطرة مفهوم موروث في الإسلام . . . ، الآيات التي تتهدد وتتوعد المشركين والكفار ، تتوعد وتهدد السلطة القائمة ، ولكن ذلك كان للظروف التي كانت قائمة حينذاك وليس في عصرنا الحاضر ، وهو ما تتفهمه التيارات الإسلامية الحديثة ، وهذه التيارات تستعمل هذه الآيات والأحاديث وتستغلها ، والمهم أن هناك تراثاً إسلامياً لم يناقش حتى الآن . . . ، حتى بين الإسلاميين أنفسهم ، الترابي يقول إن هناك نقصاً في الفقه السياسي الإسلامي . . . ، فالحركة الإسلامية تختصر الزمن ، وتكفر غيرهم ، وتستند إلى النصوص عند ظهور الإسلام . . . ، وتأخذ الحركة بالتوسعية والتسلطية ، فذلك متحكم في أسس تفكيرها ، ولم تستطع تجاوز هذا الوضع . . .

وأيضاً ، الحركة تطرح نفسها كتطويرية ، ولكنها في الواقع ماضوية ، فنفس الحركة الإسلامية التي تدعي أنها مستقبلية وتتعامل مع الكمبيوتر ، هي نفسها التي تمجد وتقدس الماضي ، وتغير تعاملها وطرحها تبعاً لمصلحتها . . . ، يهاجمون الغرب ، ثم يطرحون أن الإسلام سيدخلها في الاثمتة . . . ، إذن لماذا يرفضون الحديث والجديد والمتغيرات . . . ، فهي لم تطرح سبباً لتناقضها .

الرئيس : واضح أن ناسا تبحث عن التغيير ، وكثير من الحركات . . . ، حركات الإسلام السياسي أو الحركات اليسارية تبحث عن التغيير . . . ، وأهمية أن الإسلام السياسي يدخل في التراث الإسلامي ، وعدم وجود قنوات ـ تاريخياً ـ يقتل آليات التغيير . . . ،

فلو أمكن البحث والتوصل إلى ذلك . . . ، ومن اجتهد من الحركات الإسلامية ووصل إلى الحكم قفل على غيره . . . . في السودان وفي إيران . . . ، وهناك تجربة تركيا ونجاحها في التعددية وقبولها بها .

ومكون آخر... النصوص وكيف نستعملها... ، وتراثنا مملوء بنصوص تبدو متناقضة ، تستغل تلك الحركات بعضها في وقت معين .

(١١) بداية ، من ناحية منهجية ، لا أدعي الحيادية ، ولكنني موضوعي ، فالناحية الموضوعية متوفرة ، ولكن الحيادية صعبة ضمن الظاهرة . . . ، فتكون ضحية ظاهرة معينة ، ولكن هناك حقائق . . . منهجياً ، الدراسة الاجتماعية . . . ، ندرس الإسلام ، أما دراسة العنف ، فندرس فئة من المسلمين وليس الإسلام . . . . ، كيف يتعامل هؤلاء مع الإسلام حسب فهمهم وتفسيرهم للنصوص وبنوا عليها فلسفتهم السياسية؟ . . . . ، فما هي القوى الاجتماعية التي تقف خلف تفسير معين تبعاً لفترات مختلفة؟ . . . ، فضمن الحركة الإسلامية . . . في تونس ، الغنوشي ومن معه لهم تفسير معين ، وآخرون لهم تفسير آخر . . . ، فما هو التفسير الذي جعلت له السيادة؟ . . . مأزق بين السلطات الحاكمة وبين الأصوليين . . . في مصر . . . في الجزائر . . . ، والبحث عن بديل حقيقي .

نقطة تكررت كثيراً . . . عمن وراء مشكلة الوطن العربي من عوامل خارجية ، فلماذا العامل الخارجي قوي؟ ، لأن العامل الداخلي ضعيف ، فتحتاج قوة ذاتية لمواجهة التحديات الخارجية . . . . ، وهناك تعويل على العامل الخارجي في مشاكل الأمة العربية ، وإهمال أثر العامل الداخلي .

في السودان يتكلمون عن خيار حضاري يحتاج تنمية متقدمة . . . ، وفي ذات الوقت يستعينون بالجن بالمسلم في التنمية في السودان . . .

بالنسبة للإسلامويين ، ودخولهم في التجربة الديمقراطية . . . ، المطلوب أن يؤمنوا بالديمقراطية ، وأيضاً بأنها ليست حكراً عليهم . . . ، فهل هم يتقبلون تداول السلطة ، فيلاحظ أنه بعد تسلمهم السلطة ، يستحيل تداولها وتكون حكراً عليهم . . . ، فالديمقراطية ليست في برنامج الإسلامويين ، فإنهم يعتبرونها مجرد وسيلة للوصول إلى السلطة ، ثم يمنعونها عن الآخرين . . . ، ولذلك ، فليس الهدف إبعادهم عن السلطة لمجرد الإبعاد ، وإنما حرصاً على الديمقراطية .

* * *

الجلسة الثالثة

الخميس ١٢/ ١/ ١٩٩٦

٤,٣٠ - ٦,٠٠ مساء

موضوع النقاش : (١) التطرف والعنف/ وأربع من أعجب القصص

إعداد الدكتور محمد سليم العوا

تقديم أياد مدني

(٢) بعض المفاهيم الشرعية الأساسية في الفكر السياسي الإسلامي

إعداد الدكتور أحمد بن عثمان التويجري

تقديم الدكتور عبدالعزيز السلطان

رئيس الجلسة : الأستاذ رسول الجشي

الرئيس : باسم الله نفتتح هذه الجلسة . . . ، تسلمنا ورقة الدكتور التويجري ، ورأينا التقيد بالجدول السابق ، فسنستعرض ورقة الدكتور العوا ، ثم ورقة الدكتور التويجري .

الدكتور إياد مدني سيقرأ ورقة الدكتور العوا ، والنقاش سيأخذ أسلوباً آخر يختلف عنه في الصباح ، فالمشكلة أننا قسمنا الموضوع إلى قسمين ، وكأننا نقول إن مجموعة مع ، ومجموعة ضد . . . ، وكنت أرى أن يبحث الموضوع بعيداً عن التكتلات التي تقف مع ، وتلك

التي تقف ضد . . . ، في الصباح أيضاً ، اختلطت الأمور ، فمن مداخلات الإخوان ، أن من أسباب العنف ، إنسانية بدأت تتلاشى تحت وطأة الظلم وغياب الحرية والديمقراطية ، وقد لا نلومه ذلك اللوم في غياب حرية التعبير عن الرأي . . . ، فكان من الممكن عدم صب جام غضبنا على من يأتي العنف ، ولكن على من وضعونا في هذا الموقف وأدى إلى دعوة العنف .

ـ قرأ الدكتور إياد ورقة الدكتور العوا

ـ ثم قرأ الدكتور عبدالعزيز السلطان ورقة الدكتور التويجري

وكانت الساعة قد بلغت السادسة مساء ، وارتؤي رفع الجلسة على أن تتم مناقشة الورقتين في الجلسة القادمة .

* * *

الجلسة الرابعة

الخميس ١٢/ ١/ ١٩٩٦

٨, ٣٠ ـ٦, ١٥ مساء

موضوع النقاش : الورقتان المقدمتان من الدكتور العوا والدكتور التويجري

رئيس الجلسة : الأستاذ رسول الجشي

الرئيس : نبدأ الجلسة باسم الله لمناقشة ورقتي الدكتور العوا والدكتور التويجري .

(١٥) أشكر القائمين على هذه الندوة للأهداف الكريمة لهذا السعي . . . ، عندما تلقيت هذه الدعوة ، خطر لي احتمالان :

(١) لقاء مجموعة من الناس موحدين في موقفهم ، فكأنه تجمعهم سياسة واحدة ، ولو أنني لا أحبذ ذلك ، تلافياً للانقسامات .

(٢) أن يكون لقاء نخبة ساورتها هموم أمتها ، فجاءت لتلمس العلاج وكيف يكون . . . ، وعرفت أن اثنين لهما توجه ، ثم تبينت اعتدال أحدهما ، ثم عرفت أنهما من توجه واحد . . . ثم تكلم (٣٧) و (٢) .

وتبينت أن الهدف هو الدراسة والبحث وتلمس العلاج ، فزال اللبس . . . ، كل إنسان يحمل في داخله طابع الخير والشر . . . ، فيكون موقفنا ليس المصارع أو المحارب . . . ، فلا صحة للرأي بأن

هذا الطرف يملك كل الحق والصواب ، واحتكار الوجود والتفسير . . . ، أخشى عند التحدث عن الحرية والديمقراطية ، أن تتولاه فئة تتصور بأنها صاحبة الحق . . . ، أخشى أن يقع الدعاة إلى الديمقراطية في تناقض ، فتكون المواجهة أوالمصالحة بسحب حق إبداء الرأي . . . ، فإن الوسيلة الوحيدة والممكنة والأجدى ، هي التباحث معهم وتبادل الرأي .

(١١) كنت أتمنى حضور الباحثين ، حتى لا يعتبر النقاش شكلاً من أشكال نميمة . . . ، الورقتان فيهما كثير من عدم احترام العقل ، وعدم احترام المخاطب . . .

فالورقة الأولى أعطت الرواية من جانب واحد ، وأتت بأربع قصص ، وربما لو كان الطرف الآخر موجوداً لاستطاع تقديم أربعين قصة . . . ، فالورقة يجب أن تتضمن الجانبين . . . ، فمثلاً . . . ماذا عن مقتل فرج فودة؟ . . . فكان المطلوب التوازن ، . . .

وبالنسبة للعنف المشروع . . . من الذي يحدده؟ فجماعات الجهاد والتكفير لم تقل بأن ما ترتكبه غير مشروع ، وذلك يفتح الباب للكثير من الشرور ، فتكلمت عن العنف المشروع في فلسطين ، والبوسنة . . . . ، ولم تتكلم عن قتل الفنانين وغيرهم في الجزائر .

والورقة الثانية : لم تحترم عقلنا ، وتكلمت عن أن المشروعية تياران : (١) تيار الخروج . (٢) تيار الصبر على الحاكم . . .

وهناك الفتنة . . . ، فلو كان الخروج يؤدي إلى فتنة . . . ، فهل الخروج أم الطاعة؟

وكذلك الحال بالنسبة إلى مسألة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

(٢) الورقتان مصدر فرح وحزن . . . ، فرح لتواجد وجهة النظر الأخرى ، والحزن لأنهما صديقان تناولا الموضوع بطريقة تبسيط مخل .

فالورقة الأولى ، تناول فيها أربع قضايا ، عن فساد تجاري في مناقصة ، وبسبب الانتخابات ، وغير ذلك . . . ، وكأنه دخل معركة كبيرة ثم نظر إلى أربع فقط . . . ، فلو أخذ بذلك ، لأعطى للجوائز كل المبررات . . . ، فهناك جرائم عديدة . . . قتل أبرياء ، اغتصاب ، اعتداء على ذوي الرأي . . . ، فيجب أن نأخذ الظاهرة بعمق .

الورقة الثانية . . . ، فيها شجاعة نادرة ، ولكنه أخذ من مصادر معينة ، ويبدو أن الورقة ليست موجهة لنا ، ولكن للتيار الإسلامي ، ولكنها وقعت في متناقضات عديدة . . . فالأهلية جسدية وليست غيرها . . . ، والبيعات اختلفت كل منها عن غيرها . . . ، فأيهما صحيحة؟ . . . . وهل بيعات الخلفاء باطلة؟ . . . القراءة الواعية لها توقعنا في مشكلة . . . . ، الإمامة تعقد لفاسق . . . فأين؟ . . . وإن فسق وإن زنى . . . ، مسألة العبيد . . . وإن كان عبداً حبشياً . . . ، والشروط التي طرحها تنطبق على تيار واحد . . . ، فهناك أمور كثيرة غير موضوعية . . . مسألة المرأة . . .

كما نتمنى أن يكون موجوداً ، وألا يخوض في هذا البحر ، ويا حبذا لو تناول نقطة واحدة بعمق .

(٦) نقاط معينة ضد الورقتين :

- **الورقة الأولى** : عاطفية تحاول استدرار العطف لا أكثر ، يخلق عقدة الاضطهاد . . . ، بأن هناك مؤامرة تحاك ضد التيار الإسلامي ، وكأن التيار هو البريء . . . . ، وإن عنف الدولة طبيعي ومعروف ، ولكنه

غير مشروع في نظر الإسلامويين لأنها لا تسمح لهم به ، فالمشروع وغير المشروع مرتبط بالظروف ، والعنف كان موجوداً دائماً ، ولكنه كان سياسياً ، أما اليوم ، فهو ظاهرة ضد المجتمع ذاته ، وهذه هي المشكلة . . . . ، فهو عنف اجتماعي ، فالورقة تريد أن تبرر العنف المقابل ، وهو ضد المجتمع .

ـ **الورقة الثانية** : تناولت نتفاً من الموارديّ ، ومن هنا وهناك ، وعن أن الشرعية لا تكون إلا بالبيعة . . . . ، وهذه مسائل مختلف عليها تفسيراً وتأويلاً ، وكلٌّ يفسرها تبعاً لأهدافه . . . . ، ولا علاقة لما تضمنته بموضوع الندوة .

وإن المشكلة الأساسية مع الإسلامويين ، أشار إليها (٤) ، فهي مشكلة معرفية . . . احتكار الحقيقة ، والآخرين ليس معهم حق ، فالتبرير المعرفي ، من وجهة نظره ، تعطيه حقاً في أن يصفيني . . .

فمقدم الورقة ، من أجل إثبات ما يقول ، يأخذ من فكر أهل السنة ما يريد ، ويلجأ إلى المعتزلة والخوارج في مسألة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وهذه مشكلة الحركات الإسلاموية المعاصرة . . . التلاعب بالنصوص والانتقائية ، واحتكار التفسير والتأويل .

(٤١) في تقديري ، أن جوهر القضية شيء مسكوت عنه في الورقتين :

الأولى : تشكو ظلماً يقع على الإسلامويين .
الثانية : المرجعية إلى وثائق قديمة . . .

إشكالية نظام الحكم من المنظور الإسلامي . . . ، طرحت من التاريخ العربي ، وما سمي بالخوارج ، وفي ذلك الوقت عندما طرحوا ، لا حكم إلا للقرآن ، فرد علي بن أبي طالب بأنه حق أريد به

باطل . . . . ، إنها مطالب فئوية . . . فحتى اليوم ، ظل الحاكم المسلم يحتكر الرأي . . . ، احتكار الرأي والسيف أيضاً . . .

الورقتان تدوران حول رادع أخلاقي ، ولكن رادع مؤسسي ، فليس بالضرورة أن الإنسان خير بطبيعته ، ولكنها المصلحة . . . ، فيجب أن يكون الرادع مؤسسي لصالح المجتمع . . . ، التنظيم المؤسسي ، ولو فيه بعض عيوب ، إلا المعالجة الأفضل . . .

الإشكالية في التيار الإسلامي ، أنه يرفض التنظيم المؤسسي ، ويرفض الرأي الآخر ، وأنهم معصومون من الخطأ . . . ، فكيف يمكن حل الإشكالية في وضعنا الحالي؟ . . . ، أعتقد أن الشكوى من الأنظمة فيها حقيقة ، والعودة إلى الماضي لا داعي لها لتغيير الظروف ، والأفضل الرجوع إلى النظام المؤسسي بدلاً من التيارات واحتكاراتها .

(١١) أثني على (٤١) . . . ، الجهاديون يبررون الهجوم على النساء والأطفال من غير المسلمين ، وهناك عنف إسلامي موجه إلى الإسلاميين . . . اغتيال مسلمين في المساجد . . .

هناك انطباع من ورقة الدكتور التويجري ، بأنه يتبع ذات خط الكثيرين ممن تكلموا عن الدولة الإسلامية ، وتلك كانت لها ظروفها التاريخية ، ولكن الآن ، مطلوب تطبيق دولة حزبية باستعمال الطرق الشيوعية والنازية ، فيسيطرون على الإعلام والتربية لنفي أسس الديمقراطية ، ويسيطروا على الشباب . . . ، وانظر إلى طبيعة القوى ، القوى التي تؤيدهم . . . بؤس . . . فقر . . . ظلم . . طرق مسدودة أمامهم . . . غاضبون لفشلهم في تحقيق أحلامهم . . .

الدكتور التويجري واستعماله عبارات الكفر . . . البراءة . . . . ، هل

تصلح لنظام دولة في العصر الواحد والعشرين . . . ، العصر الجديد لا نستطيع دخوله بهذه العقلية . . . ، إنه حاول إرضاء التيار الإسلامي ، مع أنه متغير ، ولم يأخذ في اعتباره التوازنات الدقيقة والقبلية والمذهبية . . . ، العراق مذاهب . . . الجزائر فيها قبائل . . . تركيا فيها العلويين . . . ، فلم يحسب حساب ذلك . . . ، فالسلطة لو قامت على أساس ديني تثور بعض الحساسيات . . . ، فهناك متسامحون مع المعارضة . . . ، إسلاميون عصريون ، وتقليديون . . . ، داخل الأحزاب ذاتها ، قوى وتوجهات مختلفة . . . شمولية . . . .

الإسلاميون عندما يكتبون ، لا يقولون إن الهدف تنمية وتطوير ، وإنما على أساس إن إقامة الدولة الإسلامية واجب على المسلم ، فالخميني قال إن الثورة لم تقم لترخيص البطيخ ، وإنما قامت لأنها واجب المسلم .

(٣٢) أعتقد ، كالعادة . . . طرح أسئلة أكثر من الأجوبة . . . .

المحدد للدوة ، كان ظاهرة العنف والتطرف ، ولكنه توسع إلى بحث ومناقشة بشكل عام . . .

اعتقد المقصود مناقشة ظاهرة العنف في فترة محددة وفي مكان محدد ولهدف محدد . . . ، فنحن لا نناقش الإسلام ، ولكن مدى آثار العنف على المجتمعات ، لأن هناك تيارات ترفع شعار الإسلام . . . ، أسوة بما حدث في الخمسينات والستينات . . .

نناقش العنف ، فقد قام ضد خصوم مفكرين . . . ظاهرة في الحزائر ومصر ولبنان . . . لماذا؟ . . . فمطلوب مناقشتها وأسبابها . . . ، فذلك يساعدنا على فهم المبرر ، ولكنه لا يبرر اللجوء إلى نظام حكم

آخر . . . ، ولم تتناول تطور التيارات الدينية في دول الخليج ، . . . ففي الكويت ألقيت قنبلة في كلية بعد فشل الإسلاميين في انتخابات طلابية . . .

أعتقد الورقتان ، تأكيد للرأي الذي يقول بأن الطرح الفكري الإسلامي الحالي يؤدي إلى تبرير العنف . . . العوا يبرز بعض قصص عن تعامل السلطة مع بعض الحالات في مصر ، والتويجري يرجع إلى النصوص . . . ، الطرح الإسلاموي الحالي طرح ديني ، فغير المسلمين يتعرضون للتحدي . . . المسيحيون . . . الشيعة . . . ، بدأ ضد الشيوعيين ثم الليبراليين . . ، ودائماً ، في تبرير أي تيار ، خلق عدو ، وفي الواقع ، لا أحد يعادي يعادي الإسلام أو يهاجمه ، وإنما سلوك وتصرفات سياسية لفئات معنية في المجتمع .

وليس من الضرورة حضور الطرف الآخر ، فعلينا محاولة فهم المشكلة وأسبابها ، والحلول . . . . ، ما طرح ، هو الحل الديمقراطي ، بإدماجهم في الحل الديمقراطي . . . ، ولكن تجربة السودان وإيران . . . ، تكشف أنهم خارج الحكم ديمقراطيون ، وداخله ضد الديمقراطية . . . ، فنحن في حاجة إلى مناقشة ذلك .

(٢١) استكمالاً لما طرحه (٣٢) ، أعتقد أنه ، حتى تجربة الممارسة الديمقراطية لم تدعهم يتنازلون عن دعواهم ، فإذا أردنا أن نصل إلى نتيجة ، فإن المطالبة بتطبيق الشريعة ، معناه أنها معطلة ، وأن الحكومات تعطل الشريعة ، فيكون لهم شرعية الخروج عليها ، فنقع في قضية الإرهاب والعنف .

ما ورد في ورقة الدكتور العوا «والمحكمة لا تحاكم أفكاراً أو آراء ،

ولكنها تحاكم أفعالاً» ، فإن حل مشكلة مديونية أو مشاكل التنمية - المال العام - عجز الميزانية . . . ، لا تولد عنفاً ، ولكن هناك أموراً طرحها يولد العنف ، مثل ادعاء عدم تطبيق الشريعة ، وما يفرزه ذلك من تكفير المجتمع ، مما يثير العنف . . . . ، فيجب أن تخضع هذه الاتهامات للقانون ، لأن إفرازاتها تؤدي إلى كوارث .

فهذا الشعار ، وهذه المطالب ، يمكن أن تتمترس وراء التيار لإعطائهم زخماً شعبياً ، ويستغلونه في توسيع قاعدة المريدين . . .

فالسؤال . . . ، هل يقف القانون موقف المتفرج أمام هذه الإدعاءات على شعار ظاهره الرحمة وباطنه العذاب . . . ، شعار افتعال معارك مع الآخرين . . . ، فإنه يمكن كشف أي خواء تنموي . . . ، فهناك التحصين وراء الشعارات ، وافتعال المعارك . . . . ، فتجفيف منابع العنف تقتضي النظر لمثل تلك الدعاوى من قبل المفكرين من أبناء المنطقة ، لتفويت الفرصة لافتعال مواجهات .

وهناك النخب الحاكمة . . . ، تتكلم عن الديمقراطية ولا تقبلها . . . ، فيجب عليها أن تمارس الديمقراطية والتسليم بها . . . . لقد استعمل السادات الجماعات الإسلامية من قبل ، وانعكست عليه .

(٣) أعلن أمامكم بأنني عدو قوي جداً ، وأعلن عدائي ضد كل من يقف ضد الديمقراطية ، وأعلنها أمامهم وفي وجودهم ، وأعجب ، بعد هذا التاريخ الذي كشف عداء الحركات الإسلامية الواضح والصريح ، أعجب واستغرب موقف المسالمين لأعداء الديمقراطية .

التوجه المطلوب ديمقراطياً ، هو ليس إلى الحركات الإسلاميةوإنما إلى المجتمع ، أما مع الحركات الإسلامية ، فيعتبر مضيعة للوقت . . . . ،

فهل يستطيع أحد أن يقنع الحركات الإسلامية بالتحاور للبحث عن الحقيقة؟ . . . إن الأمر محسوم مقدماً ، ولن يجدي الحوار ، فالحوار والتعامل معهم سياسياً فيه غباء كبير .

ورقة التويجري . . . . ، استغرب وأتساءل ما هو الغرض منها؟ . . . إنها تبدو مريبة ، فهي كما قال (٢) ، إنها موجهة إلى التيارات الإسلامية ، على أساس أن التطرف سببه جهل بعض المسلمين ببعض الأحكام . . . الأمر بالمعروف . . . . ، ولكن هل الحركات الإسلامية تسلم بذلك ، أو أنه يشوبها جهل بهذه الأمور كما يقول التويجري؟ . . . . إذا صح ذلك ، معناه أن هذه الحركات جاهلة بالأمور ، فإن من تسير الشارع العربي ، توصف بأنها جاهلة إلى حد ما بالأمور الإسلامية . . . . ، فهل هذه الورقة تدل على مضامينها ومحتواها؟ . . . . إنها مريبة .

(٣٩) بداية ، أرجو ألا تتحول هذه الندوة إلى محاكمة للتيارات الإسلامية ، ولكنها تقويم للوضع المأساوي في المنطقة من حيث العنف والتطرف . . . ، فهناك أزمة تمر بها ، هي أزمة التطرف والعنف . . . . ، فالهدف مناقشة الظاهرة وأسبابها . . . ، فقد نخرج عن الدور المطلوب . . .

المجتمعات التي تنعم بالديمقراطية ، هي التي تخشى فقدانها ، أما المجتمعات التي فقدت الديمقراطية ، فلا تخشى شيئاً . . .

العنف له أسباب كثيرة ، وهو وليد الجماعات السياسية التي ظهرت بوجهها ، وهذه الجماعات السرية يسهل اختراقها وتشويهها ، ويشار إلى المخابرات الأجنبية والمحلية . . . ، فقد نسب إلى حزب الرفاه التركي بأنه قادم لتحرير القدس والشيشان ، ونفى ذلك . . . ، فالمهم أن يكون التقييم

موضوعياً وعقلانياً . . . . ، لا شك أن إشكالية هذه الجماعات ، هي نفى الآخر ، فلا نقع في نفس الإشكالية . . .

- غياب الديمقراطية أفرز سبب العنف ، وكما أشار (٢٦) ، إن الديمقراطية قد تواجهها ديكتاتورية . . . ألمانيا . . . إيطاليا . . .
- أيضاً غياب التربية ومؤسساتها ، فهي في مجتمعاتنا تؤجج العنف .
- وكذلك الأسرة ، وكيف أن قيم الأسرة والتربية تسهم في تأجج العنف .
- والمدرسة في المنطقة العربية ، أصبحت بؤرة لتأجيج العنف بكافة أشكاله ، ويمكن أن تتطور . . . . ، فهي تبرز قيم العنف والغش والفوضى .
- الإعلام يسهم في إبراز العنف والخيانة والكذب والنفاق ، فيؤدي إلى نمو العنف .
- أيضاً من الأسباب ، أننا أمة مهزومة سياسياً وعسكرياً ، ودائماً كأحد نتائج الهزيمة ، أن يبرز العنف . . . ، فبعد هزيمة سنة ١٩٦٧ زاد الغلو في الفكر الديني ، وذلك يؤدي إلى العنف والتطرف . . . . ، فهناك ارتباط وثيق بين ظاهرة الهزيمة العسكرية وظاهرة العنف .

وهناك تشويش أو خلط بين أعمال العنف المشروع وغير المشروع ، فانساق بعض الرموز وراء هذا التشويش . . . . ، وهناك استغلال الإعلام الحكومي ، والأعداء ، لتشويه أعمال العنف المشروع في مواجهة هزائم الأمة .

المنسق العام : المداخلات جيدة ، ولكن يجب التركيز على مناقشة الأوراق ، والتركيز على المحاور الأساسية . . . أسباب الظاهرة ، وتداعياتها ، وسبل معالجتها .

(٣٤) اختلف مع (٢) عن حزنه حول الورقتين ، ومع (٦) عن خيبة أمله فيهما . . . ، فالحقيقة ، ألا ندهش من الورقتين ، فهما بعيدتان عن موضوع الندوة ، لأن المطلوب تناول ظاهرة العنف من زوايا مختلفة ، ولكن الورقتين لم تشيرا إلى ذلك إلا من بعد . . .

فورقة العوا ، تبدأ بمقدمة بأنه كان مريضاً ولم يتمكن من إعداد ورقته ، ثم اطلع على الورقتين الأخريين . فلم يجد صوتاً عن المتطرفين ، ثم روى قصص عن مظالم ، والكل ضد هذا العنف ، ولكن ما هو العنف المباح وغير المباح . . . ، فما قصده من القصص أنه في سياق المباح .

ورقة التويجري . . . إنها بعيدة عن الموضوع ، فلو كان عن الولاية لكانت جديرة ، ولكننا نبحث في العنف ، ولا أظن أنه لا يعرف ذلك ، فلا بد أن له هدفاً . . . ، فإذا كان القصد هو استغلال الندوة ليقول ما قال ، فقد نجح في ذلك . . . ، إلا أن شرط الحوار مفقود . . . . ، فالندوة لها موضوع للنقاش للأطراف المختلفة ، والطرف الآخر غير موجود ، فكان يجب حضورهم لمناقشتهم ، فإن غيابهم يعتبر ضد الندوة وليس لصالحها . . . ، فإذا رأت الندوة إعادة طرح الموضوع في ندوة أخرى للاستكمال ، يكون أجدى .

(٨) لأسباب ثلاثة ، أدعو إلى الحلم لمواجهة الآراء المخالفة .

- إننا في المنتدى نمارس البحث والحوار ، ونهدف إلى محاولة مناقشة جوانب مشكلة ، لتصدير ما نصل إليه إلى الآخرين .

- منظار - العودة إلى التوازن - رأي ورأي آخر غير ممثل ، فنعطيه فرصة الدفاع .

- ظاهرة مهمة ، قد تؤدي إلى مزيد من العنف .
- ما عرضه العوا ، نماذج منتقاة يناقش فيها أموراً مختلفة :
- رزق الناس بعيداً عن السياسة ، ولكن خلقوا مبرراً لحرمانهم . . . ، فهناك فساد . . . ، وأخذوا بتوابع الزلزال أي استمراره .
- الاحتكام إلى القانون ، فالقضاء حكم بالبراءة ، ومع ذلك استمر الاعتقال .
- الدستور . . . ، تدعون إلى الديمقراطية والتعددية ، ولكن الحكومات تحدد النتائج سلفاً ، فاعتقل المعنيون قبل الانتخابات لحرمانهم من دخولها .
- يتكلم عن أن من يحكم الدولة ، هو جهاز أمن الدولة . . . ، يرضي الرئيس فيقبض على أي من يكون لقبض الثمن . . . ، فقصد إعطاء أمثلة للوضع .
- بالنسبة للتويجري ، قال نقطتين . . . ، أهلية الحاكم ، وشروطها . . . . ، وهذا لا يحدث لأي حاكم ما لم يعرض في انتخابات . . . فهي دعوة غير مباشرة للديمقراطية .

فيحسن تفسير الورقتين :

- يجب مناقشة ظاهرة العنف ، فهو بشكل عام موجود في كل الدول ، ففي أمريكا ، حزب السود وظهوره في التلفزيون ، أدى إلى التظاهرة والتخريب ، فبدأوا يدرسون أسباب الظاهرة . . . ، فكل إنسان فيه جانب من العنف ، ففهمه يفيد .
- الجزء الآخر الخطير من العنف ، أن يتطور ويكون مدمراً . . . ، أعتقد أن البؤس الاقتصادي سبب أساسي ، وأخشى أن يتطور ليدمر .

- هناك سبب ، هو عنف السلطة ، فلا يجد المواطن مهرباً إلا العنف . . . ، فالشاه في إيران ارتكب كمية كبيرة من العنف خلال ٢٠ سنة أدت إلى الثورة والتغيير . . . ، فيجب التركيز على الاتجاه العام . . . . ، العنف لم يترك للآخرين هامشاً للتحرك والرأي . . . ، فيجب التركيز على الاتجاه العام . . . ، ففي كل مكان ، إذا توافر انفتاح يقل العنف . . .

فيجب أن نكون قادرين لوضع التصور الحقيقي .

أعتقد أن معظم الحركات الإسلامية يحتضنها الغرب ، ثم يعودون إلى أوطانهم . . . ، ودعمهم بالسلاح المتطور يأتيهم من أمريكا . . . . ، أعتقد أن إعادة تشكيل الشرق الأوسط جعلهم يصدرونه إلينا أصدقاء وأعداء ، وما سمي بالأصولية ، وصرف الأموال على ذلك يؤدي إلى البؤس والبطالة ، ولن تكون فرصة للجدل . . .

فيجب أن نعي جوانب صراعنا ، وإسقاطها على المستقبل ، فقد يكون الثمن أكبر بكثير من تداعياتها الحالية .

الرئيس : شكراً على هذه النظرة الثاقبة الشاملة ، فهي محاولة جديدة لقراءة السطور قراءة جديدة .

(١٠) عما تقوم به الجمعيات الإسلامية ، وما قيل بأن أحد الأسباب هو أن الجمعيات الدينية تشكل نفوذاً شعبياً لدى الدول ، وأصبحت لها قوة كبيرة ، وسلطة نمت وترعرعت ، فعندما احتوت إحدى الدول الخليجية الإخوان المسلمين ، وسيطروا على التعليم ، وحدث لهم نمو وتطور كمي في الدولة ، وقدموا مساعدات للجمعيات الأخرى في تونس والجزائر ، والآن انتهى دورهم لدى الحكومة . . . . فليس هناك إمكانية لمشاركتهم في القرار السياسي في هذه الدول ، فكانت محاولة في الجزائر لإجهاض التجربة الديمقراطية .

فكر هذه المجموعات ، فكر متخلف نشأ من فكر تراث متعصب . . ابن تيمية ، محمد بن عبدالوهاب . . . ، ومن تشددهم يرون أن القوانين مخالفة للدين . . . الضرائب ، قانون العمل والعمال . . . ، حتى وصل التطرف والتزمت إلى حد يتعدى الممارسات التي كانت تتبع في السلف . . . ، فهي محاولة تقليد وليست محاولة تجديد . . .

قالوا إن الرسول كان يخشى أن يُقال إنه يقتل أصحابه ، فأصبحوا أكثر تشدداً من الرسول ، فهذا الفكر المتخلف صار له قوة نتيجة للانتشار العددي . . .

كيف يعالج الأمر حتى لا يتطور إلى ممارسات عنف؟ . . . تشهير وسب . . . ، كيف نواجه هذا التطرف؟ . . . أعتقد أن الجامعات الدينية نفسها لا تقبل نقداً أو رأياً آخر . . . ، ففي الأخير يقول من أنت؟ هل أنت مسلم؟ فإذا قلت نعم ، يقول إنك لا تصلي في المسجد . . . .

فالدولة لها دور كبير في مواجهة التطرف ، كما كان لها دور في دعمه ، والمجددون يكونون تحت النظام الديمقراطي ، للتغيير والتطوير ، والرأي الآخر يساهم في تبادل الرأي للتوصل إلى الأفضل . . . ، والمشكلة ، أنه مع انعدام الحرية ، يغيب الرأي الآخر . . . ، حتى الكتاب الذين يكتبون نقداً للتيارات الإسلامية ، يتعرضون لمضايقات ، ولن تحميهم الدولة ، فشرعية الدولة تعتمد على الشرعية الدينية . . . ، فهناك معادلة صعبة . . . . ، كيف تنمي التيار الديني الذي يؤيد الدولة ، وفي ذات الوقت ، كيف تواجهه لكي لا يؤدي إلى عنف؟ فيجب إعادة التفكير بالنسبة إلى اعتماد شرعية الدولة على الجانب الديني ، ليكون على أساس المحافظة على الدين بفكر مستنير . . . ، وهذه معادلة صعبة في تحديد كيف المسار للتغيير؟

(٩) اتفق مع ما طرحه (٨) ، فالدكتور العوا قصد أن المخابرات في مصر لا تشتغل لحل المشاكل ، وإنما لصالح الحكومة فقط ، وضد من يقف ضد النظام . . . يعتقلون ثم يفرج عنهم ثم يعتقلون دون مبرر أو بيان أسباب . . . . ، وهي تجربة في البحرين .

بالنسبة إلى الطرح الإسلامي ، هل هو طرح إسلامي فعلاً؟ أم أنه مدفوع من الخارج للقضاء على الديمقراطية والقومية . . . ، يحتاج الأمر دراسة عما وراء العملية . . .

الدين في الخارج . . . الحل في التقدم العلمي والتطور والرخاء . . . ولكن هنا ماذا تعرض؟ . . . الجنة . . .

الديمقراطية . . . الرجال يحاربون النساء . . . ، التويجري ذكر حديث «لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة» . . . . ، إنه حديث موضع شك .

(٢٥) أريد أن أوضح بعض الأمور ، وخاصة لما ورد في ورقة التويجري ، وما أثاره (٨) عن الحكم ، فقد عدت من إيران أخيراً والتقيت بالبعض ، فأعطى بعض انطباعات قد تثري النقاش .

- إذا تحدثنا عن التعددية في النظام الإسلامي ، فمثال إيران . فيها من التعددية في الرأي ، ولكن الحكم لا تعددية . . . ، فهناك حوالي ٦٠٠ منشور وصحف ، بعضها يمثل شرائح مختلفة بعضها علمانية ، ولكن الحكم إسلامي ، فالتعددية محدودة بالرغم من حرية النشر .

- سلطة المـــلالي . . . . هناك خطان ، خط المـــلالي ، وخط التكنوقراط ، وهناك اختلاف في طريقة الإدارة .

فسابقاً ، كان الملالي يتولون الإدارة السياسية والفنية ، ويتبعهم التكنوقراط ، وكان رجال الدين في جميع المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية للرقابة الدينية .

وأخيراً ، أصبحت عكسية ، التكنوقراط يديرون ، والملالي يراقبون ، والتكنوقراط يحتاجون نوعاً من الدعم ، لأنهم يشترطون أنهم تحت المراقبة ، ولكن أصبح دور الملالي هامشياً .

والدولة لم تنجح حتى الآن في تحسين الوضع الاقتصادي بسبب الحرب العراقية ، والحصار المفروض عليها ، وهناك يوجهون السبب إلى أمور خارجية سياسية .

ومازال غالبيةالإيرانيون يعتقدون أن العدو هو إسرائيل ، والثاني أمريكا وقتياً . . . ، ويؤكدون ذلك ، وبأن إيران هي الوحيدة التي تؤيد الانتفاضة ، ولا نؤيد التفاهم مع إسرائيل ، فمازالوا ينظرون إليها كعدو .

المزاج العام في إيران الآن ، بعد سنة ونصف ، عامة الشعب ، بعضهم يؤيد ، والبعض لا يؤيد بسبب الوضع الاقتصادي ، فإنهم يديرون بلدهم بأنفسهم ، إلا أن سوء الإدارة له انعكاسات . . . ، فالوضع الاقتصادي السيء جعل الملالي يبتعدون قليلاً . . . . ، فقل الاعتراض على الملبس ، وأصبح هناك نوع من التساهل العام . . . . . ، فالإشكالية التي تواجه الدولة ، هي الجانب الاقتصادي ، بمعنى أن تظل الدولة إسلامية مع بعض التحرر في الجوانب الاقتصادية ، فهناك جهة الدولة تدير الأمور الخارجية ، وهناك مؤسسات سياسية تدير الدولة ، وأيضاً هناك مؤسسات دينية تتحرك بإدارة دينية .

الرئيس : إنه خرج عن الموضوع .

(٣٧) على عكس (٢) ، إني سعيد لأن الحوار أصبح متوازناً ، والطرح فيه كثير من الجرأة ، فكلنا ننشد تطوير طرح متوازن ، وغداً ننظر فيما العمل في المشكلة . . . . ، كان بودي حرصاً أكثر على عدم الاختلاف ، وعلى القدرة على تفهم الطرف الآخر ، وعلى نغمة الخطاب . . . . ، فإن استخدام بعض النعوت تؤدي إلى تباعد الناس .

ورقة العوا ليست مستقلة ، وإنما مكملة لورقتي الصباح ، فإذا قرنت معهما تكون أمثلة مكملة .

ورقة أحمد قد تكون رسالة موجهة إلى جهات أخرى ، وحاول النظر إلى نظام الحكم ، فهي اجتهادات ولو أنها غير موثقة ، والاحتكام إلى العقل أفضل من البدء من نص غير ملزم لجأ إليه البعض في ضوء ظروف معينة .

تبقى المشكلة الأساسية ، هي طبيعة نظام الحكم في الدول العربية ، يستولي على السلطة والثروة ، ولذلك يكون عنيفاً ولا يقبل أي معارضة ولذلك لم تتطور المعارضة في إطار الديمقراطية ، لأنها ليست من مسار السلطة ، فطبيعة الحكم وعنفه ، لم يتركا مجالاً للتفاهم ، فيلجأ إلى الرد وتستمر الدوامة .

الحل ، لحماية مجتمعاتنا ، يكون من خلال تطوير وتحديث نظام الحكم إلى النظام الديمقراطي . . . . ، فالديمقراطية أصبحت مجالاً لاستيعاب الاختلافات . . . . ، يوجد حكام لن يخضعوا للتطوير ما لم تتوافر قوى التغيير .

ورقة العوا ، وما وتضمنته عن الرغبة في الحوار إلا أنها رفضت . . . . ، فنحن محتاجون لخلق حركة معاونة للديمقراطية لإيجاد قواسم مشتركة للتفاهم على حقوق المواطن ، وتطوير وسائل دستورية لفتح الباب للجميع للتداول . . . . ، أما السيطرة على الحكم ثم عدم قبول انتخابات كما فعل هتلر . . . . ، فهذا غير جائز .

(١٥) سأكون سعيداً لو انتهى المنتدى بالخروج باقتراحات وآراء . . . . ، فلا أعتقد أن أحداً من الموجودين حضر لمجرد طرح آراء . . . . . ، وأخشى أن يساء فهم ما قلته عن جانب الخيرية في البشرية ، فما قصدته أن هناك جانباً بشرياً يؤخذ في الاعتبار . . . . فالدعوة إلى التوفيق هو الطريق الممكن عملياً . . .

الحل ، لا أعتقد أن هناك وصفة طبية ، ولكن احتمالات وتلمساً للحل ، . . . . بعد أيام قليلة مما حدث في السودان من تقديم (٢٦) شخصاً للإعدام دون محاكمة ، كنت أظن أن الترابي سيأسف لذلك ، إلا أنه كان مدافعاً عن ذلك . . . . ، فأرجو ألا يقع الطرف الآخر في مثل ذلك . . .

فالعلاج في الديمقراطية والمزيد منها ، وإعطاء الطرف الآخر فرصة للطرح والنقاش . . . . ، أما تسلم السلطة ثم الدكتاتورية فأمر مرفوض . . . . ، وينبغي أن ننظر إلى ما قدمه الأقدمون ، فما كان متمشياً مع الحق نأخذ به ، وإلا نتركه . . . . ، ومطالبة الأنظمة بإتاحة فرصة متكافئة لطرح الرأي والرأي الآخر . . . . ، المتدينون لديهم المساجد ويتكلمون فيها ، ويجب ترك فرصة متكافئة للجميع لعرض رأيهم .

* * *

الجلسة الأخيرة

الجمعة ١٣/ ١/ ١٩٩٦

٩, ٣٠ ـ ١١, ٠٠

موضوع النقاش : مناقشة عامة

رئيس الجلسة : الدكتورة موضي الحمود

الرئيس : بسم الله الرحمن الرحيم . . . . أسعد الله صباحكم . . . .

استكمالاً لنقاش أمس ، يمكن التلخيص في أن الباحثين الدكتور حيدر إبراهيم ، والأستاذ خليل حيدر في تحديد الإطار النظري للتطرف كظاهرة اجتماعية حقيقية اتخذت أشكالاً عديدة على مر العصور ، وهي تؤثر ولا شك على منحنى التنمية المجتمعية ومسيرتها في تلك المجتمعات التي تبتلى بها ، وهي غالباً ما تؤدي إلى مظاهر سلبية عديدة أخفها الانعزال والانسحاب من المجتمع ، أو العنف ضد أفراده ومؤسساته المدنية ، والتطرف وما يصاحبه من عنف سياسي ، يختلف من دولة إلى أخرى ، وتتفاوت آثاره وانعكاساته نتيجة لأسباب وظروف عدة تطرق النقاش لها بالأمس وبإسهاب كبير ، وبصورة خاصة ، انصب النقاش على ظروف نشأة تيارات الإسلام السياسي في حياتنا المعاصرة ، وفي معظم دولنا الإسلامية ، والعربية على وجه الخصوص ، وتنامي العنف بين السلطات الحاكمة والحركات الإسلامية الأصولية على وجه التحديد .

كما تركز النقاش بصورة جيدة طوال الأمس حول أسباب نمو الظاهرة ـ التطرف ـ والسياق التاريخي لنشأتها وتطورها .

وقد احتل عنف السلطة والقمع والاستبداد السياسي وغياب الديمقراطية ، بالحظ الأوفر من النقاش ، كما أشارت ورقة الدكتور العوا إلى ذلك تحديداً .

ولاستكمال حلقات حوارنا اليوم حول الظاهرة وأساليب معالجتها ، فأجد من الأنسب توجيه النقاش ، على قدر الإمكان ، لتغطية موضوعين لم نعطهما حقهما وهما :

- مخاطر وتداعيات الظاهرة . . . تكلمنا عن الماضي والحاضر ، دون إسقاطات المستقبل .
- البحث عن المخرج من المأزق أو الحل ، والنظر في أساليب إعادة التوازن المجتمعي المطلوب .

لو تركز النقاش على هذين المحورين ، إلا لو كان هناك جديد عن الظاهرة ، أيضاً ، أثير كثير من النقاط التي يمكن تجاوزها ، إلا لو كانت هناك إضافة أو منحى جديد لنقاشنا أمس .

(٣٧) أعتقد أن اجتماعنا اليوم يجب أن يبتعد عن الأوراق ، فقد ناقشناها بالأمس ، فما العمل لمواجهة المشكلة؟ . . . . فيكون تفكير بصوت عال ، ليس مجرد إعلان مواقف . . . . لنخرج أفضل مما دخلنا .

أمس تبين لنا أن هناك قلقاً من تزايد العنف ضد المجتمع ، وهو قلق محسوس على مستوى الفكر ، وعلى مستوى العمل ، ولو أنه لم يصبح بعد ظاهرة في منطقتنا . . .

هناك رأي بأن من أسباب العنف :

- عنف الدولة ضد التيار الديني . . . . ، مما يؤدي إلى التجرؤ عليها بعنف .

- هناك رأي بأن العنف عارض جانبي أو ظاهرة لمشكلة أكبر ، هي قضية الشرعية للدولة ، وما يظهر من عدم مراعاة الدول لمصالح شعوبها ومجتمعاتها .

- منذ منتصف الأربعينات ، ظهر أن شرعية الدولة ، هو شعار أكثر منه ممارسة أو عمل حقيقي . . . ، وأن السبيل هو أسلوب الديمقراطية كسبيل للحكم ، ومشاركة الشعب . . . ، فإن الحاكم في مجتمعاتنا ، لا يقدر أن يحكم بالطريقة التقليدية التي كان يحكم بها في السابق ، بعد أن انتشر التعليم ، وما حدث من تطور كبير ، مما يقتضي مراجعة من الحكم تلافياً لتدمير الفرص المتاحة والمحدودة .

علينا أن نجتهد ونبحث عن مداخل الديمقراطية ، ومتطلبات التحول إلى الديمقراطية ، فهناك فرق بين اتجاه الديمقراطية أوالرحيل عنها .

فما **هي** مداخل الاستراتيجية للتحول إلى الديمقراطية ، على مستوى الفرد والجماعات والبلد؟

الديمقراطية لن تتحول إلا بالطلب ، وليس مجرد الرغبة فيها ، فهي تقتضي طلباً عليها وتحمل دفع الثمن ، وعلينا تنمية هذا الطلب الفعال ، بوصفها وسيلة لحل مشاكل المجتمع التي لم نستطع حلها في الماضي ، فعلينا وعلى المثقفين دور كبير في هذا المجال .

وأول شروط هذا الطلب ، وقف الحرب الفكرية الأهلية ، وطريق الهجوم والتهجم في أسلوب الخطاب . . . .

في دراسة قيمة عن الديمقراطية في (٢٨) دولة (٨ من أفريقيا ـ ٨ من أمريكا ـ ٨ من آسيا) ، ثبت أن أحد المداخل الرئيسية ، هو ارتفاع القيادات

السياسية إلى مستوى القدرة على الديمقرطية . . . . ، الحاكم العربي ، دائماً كان قادراً على أن يلعب على الأحزاب ، ويقرب طرفاً على حساب طرف . . . .

فالمطلوب إيجاد قواسم مشتركة بين التوجهات المختلفة . . . . ، وهناك تيارات فكرية رئيسية في العالم الإسلامي :

التيار الديني ـ التيار القومي ـ التيار الماركسي أو الاجتماعي ـ التيار الليبرالي أو الحرية الفردية .

هذه التيارات لن تتفق بالكامل ، ولكن يمكن الوصول إلى قواسم مشتركة . . . . ، ميثاق وطني أو قومي أو عربي . . . . ، وبذلك تنشأ حركة مطالبة بالديمقراطية ، وإن نجاح أي بلد عربي ، وأي تجربة ناجحة فيها ، ينعكس إيجاباً على الأخرى .

وهناك شروط تتفق عليها القوى السياسية كقواسم مشتركة والعمل عليها :

الأول : حركة للدفاع عن حقوق الإنسان ، وحق الإنسان في أن يقول رأيه ، وإيجاد مرجعية فكرية في المجتمع ، وإعطاء الأولوية لحركة ومراصد الدفاع عن حقوق الإنسان .

الثاني : التزام القوى المنخرطة في العملية ، أن تكون هي ديمقراطية بداخلها ومع غيرها .

الثالث : القدرة على فتح حوار بين المجتمع والحاكم ، فالحاكم بشر قابل للاستجابة .

(٣٥) لقد غطى (٣٧) جوانب كثيرة :

- من مخاطر ظاهرة العنف ، إمكانية أن يصيب الضرر فئات أخرى نتيجة تقليص حرية الجماعات الدينية ، فإن ذلك ينعكس سلباً بتقليص حرية الجماعات والقطاعات الفكرية والسياسية الأخرى ، لأن الدولة ستوسع مجالات مضايقة الفكر الحر ليشمل الجميع .
- ومن الحلول :
- إزالة الشكوك والمخاوف من محاورة الآخرين ، بالاشتراك في جميع الحوارات أو المناقشات ، فندوات الجماعات الدينية ، يحضرها من التيارات الأخرى للمشاركة والمناقشة والتوضيح ، وكذلك العكس بدعوة عدد من المهتمين بالحركة الإسلامية ، لإشراكهم في النقاش ، والتعرف على آرائهم ، فقضية المحاورة وإزالة الشكوك باستمرار ، هي لصالح الديمقراطية .
- القبول بنتائج الممارسة الديمقراطية أياً كانت نتائجها ، والتسليم بها . . . ، فالتجربة الجزائرية وعدم قبولها بها ، أدت إلى تكلفة عالية جداً دفعها الشعب ، والتجربة التركية ، إذا لم تقبل بها ، ستكون نفس الممارسة .

فلا نكون متشككين في الرأي الآخر ، وتلافي الهجوم والتجريح ، وعلى الفئات الأخرى الدفاع عن التيار الإسلامي إذا كان موضع اضطهاد .

(١) بداية ، أفرق بين موضوعين : ١) التطرف . ٢) العنف .

التطرف موقف فكري ، ولكل أن يأخذ الموقف الذي يريده ، يمين أو يسار ، ولكن المشكلة في العنف كتعبير عن التطرف .

أ ـ العنف الجسدي و ب ـ العنف اللفظي . .

لاحظت أمس الاستشهاد بحوادث أوكلاهوما ، واليابان ، ولكن هناك فرق كبير ، فإذا ربطت بها ستؤدي إلى اعتبار العنف ظاهرة عالمية ، فما العمل؟ . . . في العلوم الاجتماعية ، هناك أسلوبان :

الأول : فهم الظاهرة ، كنظرية علمية .

الثاني : معياري الكيفية . . . ، نظرية معيارية لمواجهة الظاهرة .

النظرية العلمية ، بدأنا وضع حلول دون تعريف وفهم الظاهرة . . . ، هناك خلط بين الظواهر . . . أحياناً يجري الحديث عن ظواهر كسبب لظواهر أخرى . . . الفشل الاقتصادي كسبب للعنف ، وقد يكون العكس ، بينما يمكن أن تكون كلتا الظاهرتين أسبابها أشياء أخرى ، فيجب التحليل .

(٣٨) نتكلم عن العنف . . . . ، نتكلم عن قضايا الأمن بصفة عامة ، مدخلاً ومنهجاً ، وماذا يحدث الآن . . . . ، نتكلم عن مجموعات أو حركات لها نشاط على الساحة ، فيجب فهمها ومعرفة أهميتها ، وقدرتها على الحركة بالنسبة إلى المجموعات الأخرى . . . .

التيار الإسلامي نشط في الساحة الشعبية بالنسبة إلى الاتجاهات الأخرى ، ومشاريع الحركات الإسلامية متكاملة . . . تنظيم حركي منظم ، وتقدم أشياء ملموسة للناس في الساحة . . . . ، وليس هناك مواجهة أخرى فما لم يواجه ذلك بمشروع منظم آخر ، فإنه سيستمر ، ولا يتوقع الاستعداد للحوار . . . .

التداعيات خطرة . . . . ، كلنا نفهم أن الحركات الدينية ، بصرف النظر

عن الديانة ، . . . . الإسلام في إيران يعني مذهباً شيعياً ، وفي غيرها تبعاً للمدرسة المذهبية السائدة ، فالمخاطر ، أن المنطلق الفكري مبني على فهم ديني معين ، ومعنى ذلك هو نفي الآخر ، وهنا تنشأ المخاطر . . .

المخرج . . . . الأمل للخروج من الدوامة ، تطبيق الديمقراطية ، والقبول بالنتائج ، والتركيز على مبدأ حقوق الإنسان ، وقبول حدود معينة لها ، وهذا المبدأ ليس مقبولاً في المنطقة ، لا سيما بالنسبة لغير المواطنين .

فالديمقراطية أساسية ، ولكن علينا القبول بنتائجها ، مع الدفاع والتمسك بحقوق الإنسان .

(٤٣) هناك ثلاث ملاحظات أو محاور :

١ ـ في المنهج البحثي في الأوراق الأربع ، لاحظت أن هناك انقساماً ، ليس فقط فكرياً ، ولكن في المفاتيح البحثية نفسها . . . . ، التويجري بحث في الفكر القديم دون الجديد ، . . . فأتصور ، يجب تجنب الصراع الفكري ، فمن المهم أن نتحاور حضارياً . . . . ، حوار فكري بمفاتيح بحثية ، لا حوار الطرشان ، فالتراث ليس ملكاً للإسلامويين ، وإنما هو للجميع ، فهو تراثنا جميعاً ، ويتعذر تجاوزه ، وهو تراث غني بكل المعايير .

أذكر ، في عمان ، تجربة في مطلع القرن ، عند وفاة إمام عمان حينذاك ، اجتمع أهل الحل والعقد واختاروا عزان بن قيس ، ولكنه رفض ، لأن الحكم حينذاك كان ثقيلاً وعليه أعباء ، فبحثوا عن بديل فلم يجدوا فعادوا إليه وخيروه بين قبول الحكم أو القتل تلافياً لفتح باب الفتنة والانقسام والحرب الأهلية .

٢ ـ إشكالية السلطة . . . ، حقاً أهمية الديمقراطية ، ولكن تحويلها إلى واقع يثير إشكالية السلطة ذاتها . . . . ، وكما قال المقفع :

صـــاحب السلطان كـــراكب الأســـد

الناس تخافه لمركبه وهو لمركبه أخوف

٣ ـ مسألة التنمية . . . ، في زيارة للقاهرة ، ذهبت إلى مركز أبحاث تابع لمجلس الوزراء . . . . ، فقيل لنا عن موضوع الإرهاب ، أن المحور الأساسي لمسبباته ، هو البطالة ، فلاحظنا من الإحصاءات ، أن هناك ارتباطاً بين عمليات العنف والبطالة . . . . ، فليس الأمر مجرد مشكلة دينية ، فهناك يأس يدفع الشباب إلى العنف . . . . ، فيجب تفهم الظاهرة أفريقياً .

(٢٥) هذا التجمع يمثل شريحة نخبوية ، ونتكلم يومين وكأنه محاكمة لفكر معين ، فيا حبذا لو تواجدت مجموعة من مختلف الآراء لإعطاء مصداقية أكثر .

(٢٦) مجموعة من الملاحظات على مداولات الأمس ، ولكن أركز على :

ماذا ينبغي عمله؟

أرجع مرة أخرى إلى نقطة ذكرتها بالأمس عن وجود آليتين في أي مجتمع لامتصاص ظاهرة العف ، وهما :

١ ـ آلية تداول السلطة ، و ٢ ـ آلية توزيع الثروة تاريخياً كأمثلة :

١ ـ عند خلافة أبو بكر الصديق ، الخلاف في سقيفة بني ساعدة ، كان على آلية انتقال السلطة ، وفي زمن أبو بكر ، وضعت آلية لتوزيع الثروة ، فلم تكن مطروحة من قبل .

وأصل إلى عثمان بن عفان . . . . ، انتقال السلطة كان سليماً ، ولكن الخلاف كان على توزيع الثروة ، فكان اعتراض المحاصرين له ، أنه حابى فئة على أخرى ، وكان رده «لو لم أفعل هذا ، فما فائدتي كحاكم» .

فحتى آلية انتقال السلطة على أيدي الأمويين ، فكان الازدهار في فترة الأمويين والعباسيين ، لسبب أن آلية انتقال السلطة أصبحت محسومة ، وهي حقيقة مؤسفة ، لأن الاستقرار التاريخي في المنطقة ارتبط بالنظم الملكية ، فهي الأكثر استقراراً . . . ، فالديمقراطية هنا ماذا تعني؟ هل تعني مجرد التمثيل النيابي أم آلية انتقال السلطة؟ . . . لأن العنف استمر على مدى تاريخنا ، لأن هناك دائماً حركة تريد أن تفرض أفكارها ، فتلجأ إلى العنف .

٢ ـ الآلية الأخرى ، آلية توزيع الثروة ، لأن عدم حلها ، سيؤدي إلى العنف ، فيجب عدم التركيز فقط على آلية انتقال السلطة ، وإنما أيضاً على آلية توزيع الثروة .

(٥) العنف ، سواء للشخص أو لمجموعة ، ينشأ للشعور بعدم استطاعة المشاركة ، فيلجأ إلى العنف . . . ، والسبيل الرئيسي هو إتاحة المجال للجميع للمشاركة ، أي الديمقراطية ، آلية استيعاب الرأي الآخر ، والنقاش مع الحاكم .

(٤) عن العنف . . . . ، هل العنف صفة ملازمة للإسلام أو للتراث الإسلامي السياسي ، البعض يعتقد ذلك ، ويستندون في ذلك إلى بعض نماذج ينتقونها من ذات التراث تخدم وجهة نظرهم ، فهناك من يأخذ بأسلوب الانتقائية في المجتمع السياسي ، وهذه الانتقائية لا تختلف عن انتقائية الذين يعتقدون أن الإسلام شامل .

فهل الفكر الشيوعي هو ما قاله ماركس ولينين ، أم ما أضافه الآخرون؟ ، وهل الفكر الليبرالي هو التوجه الأمريكي . . . حرية التعبير ، والصراع المشروع لتداول السلطة؟

وهل فكر عبدالناصر هو نظام كبت الحريات والعنف ، أم فك عقال الفئات الاجتماعية؟

الإجابة هي كل ذلك . . . ، فالتراث التاريخي لا يعلو على التجربة والخطأ . . . ، وهذه النماذج التاريخية ليست سبباً للعنف ، وإنما هي تكئة . . .

عنف الحركات الإسلامية أفرزته ظروف الكبت ، فإن «معالم في الطريق» كتبه سيد قطب في ظروف السجن ، وهو غير ما كتبه عن «في ظلال القرآن الكريم» .

فالعنف في الساحة السياسية تولده ممارسة الدولة . . . ، السؤال إذن ، ليس كيف نغير عنف الجماعات الإسلامية ، بل كيف نغير من ممارسة الدولة بأجهزتها؟ . . .

رفع شعار الديمقراطية هي الحل ، هو كشعار الإسلام هو الحل ، . . . . فأمريكا اللاتينية فيها ديكتاتورية . . . ، هل نستطيع في الخليج الأخذ بتعدد الأحزاب وتشكيل صراع حزبي . . .

إن أهداف هذا التحليل ، هو محاولة الحوار للوصول إلى مرجعية .

(٢) بعض نقاط . . . . .

- ظاهرة الدين ، ظاهرة حساسة جداً ، تستدعي الحذر ، فنتكلم عن استخدام الدين . . . . ، كناس مؤمنين بالتنمية ، ومهمتنا منع

الحروب الأهلية في المنطقة ، فعلينا الدخول معهم بالحوار دون الصراع ، لأن الصراع بطابع استفزازي يخدم هذه الجماعات ، فالدخول معهم بمواجهة فكر بفكر . . . . ، (٨) أشار أمس إلى كيف استغل الإسلام كأداة في الصراع بين الشيوعية والأمريكية ، واستخدم في الصراع بين التيارات القومية في المنطقة في عهد عبدالناصر ، واستخدم في باكستان لتقسيمها ، ثم لفصل دولة بنجلاديش . . .

فيجب :

- التفرقة بين المقدس وغير المقدس ، ، النصر الأول هو كتاب الله ، وهم يحاولون الخلط بين المقدس وغيرها . . . ، أقوال ابن تيمية ، وبن باز . . . ، هي اجتهاد . . . ، فتفكيك العلاقة بين المقدس وغيرها ، مهمة أساسية .

- يخلطون بين العقيدة والشريعة ، وهذا مهم . . . . ، فلا خلاف على العقيدة . . . صلاة ، زكاة ، صيام . . . ، ولكن في الشريعة ، من حقنا الحوار . . . ، أي نوع من الاقتصاد نريد . . . . ، أي نوع من السياسة . . . ، فالقرآن ليس فيه نظريات ، وإنما خطوط عامة . . . ، فالمهم تفكيك ذلك .

- أمر يتعلق بنا . . . ، لو سجلنا ما قلناه أمس عن وجود تيارات في الساحة . . . ، إسلامي ، ليبرالي . . . ، ولكن في الأخير ، المهم هو الاتفاق على خطوط عامة وملامح عامة .

هناك مشكلتان :

١ ـ مشكلة القطيعة بين بعضنا وبين الماضي . . . ، وهذا فكر أساسي من حضارتنا وتراثنا . . . ، هناك فكر متقدم في مختلف المجالات

السياسية ، والاقتصادية ، وغيرها . . . ، فيجب عدم قطع الصلة بماضي حضارتنا .

٢ ـ إنهم يطرحون شعارات دفاعاً عن الأخلاق ، وكأننا على خلافهم في ذلك ، فعلينا ألا نترك لهم جميع الأوراق ، لأن هذه الأمور تهمنا أيضاً ، وعلينا عدم تركها ، حتى لا نترك لهم الساحة في ذلك .

يمكن أن نوجه نداء ، مثل الخط الأوسط من أجل ما طرحناه . . . ، كيف نهدىء اللعب في المجال السياسي؟ . . . كيف ننشر شيئاً من التسامح في سنة التسامح الدولي؟

الرئيس : اللجنة التنفيذية تبحث الاقتراح .

(١٢) أرى فعلاً ، أن كل الأطراف تكاد تشعر بفقدان البوصلة ، وبحالة ضياع ، فهناك أزمة كبيرة تبدأ من أزمة النظام العربي ، كيف يفكر . . . ، كيف يدير الحياة . . . ، كيف يتعامل مع المتغيرات والمستجدات ، وكيف يهيىء الإنسان العربي لدخول القرن القادم . . .

أعتقد أن عجز النظام السياسي الذي فشل في تحقيق التطور ، بل حقق فشلاً ، سيولد إسقاطات كبيرة حاضراً ومستقبلاً ، وأعتقد أن العنف نتيجة لمشاكل عدة :

ـ ٤ مليون سكان مقابر في مصر . . . لا شك سيطلع منها العنف .

ـ احتلال الكويت . . . خرجت مظاهرات . . . تولد عنفاً .

ـ ٣٠ سنة منذ تحرير الجزائر ، حقق مزيداً من الفشل . . . يولد عنفاً .

لقد مر المجتمع العربي بمراحل صراعات بين الطوائف . . . . سنة/ شيعة ـ مسلمون / مسيحيون/ مارون ـ عرب/ بربر .

نحن نتاج النظام التعليمي في الستينات أو السبعينات . . . ، إحساسي بالخطر كبير ، ونحن على مشارف القرن القادم ، لأن نتاج النظام التعليمي الحالي سيكون خطيراً في المستقبل ، فالتيار الديني يعمل من خلال المدارس والتنشئة الاجتماعية ، مما يعرض الجيل لأمور كثيرة أخلاقياً وسلوكياً ، مما يؤدي إلى العنف . . .

يجب أن يكون هناك مشروع نهضوي ، فإن النظم السياسية لا تعطي اهتماماً للتعليم ، ويجب وضع الأهداف والسياسات التي تخدم التنمية الشاملة .

(٩) في المدارس ، علمونا أن الإسلام دين الرحمة ، والآن أصبح دين اللحية . . . ، حالياً ، العالم ينادي بحقوق الإنسان . . . ، فما هي؟ . . . هل أذاعوا وطرحوا وعرفوا هذه الحقوق؟ . . . إنها قد تنصف من الحاكم ، ولكنها لا تنصف الفقير من الغني . . . ، فيجب تدريس هذه الحقوق في المدارس لتسهيل عملية الديمقراطية .

في البحرين حركة دينية مذهبية . . . ، وقد فرض نظام قاس على الفلاحين . . . ، المدرسة علمته تعليماً محدوداً فلا يصلح للعمل ، وزحفت المدنية على القرية ، والناس فيها جوعى . . . ، الشيعي يستطيع المعيشة من الخمس على عكس السني ، ورجل الدين الشيعي له تأثير ويُستجاب له ، فاحتضنت الدولة رجال الدين الشيعة ، وهناك التأثير الديني . . . هناك التأثير الإيراني ، والتأثير الوهابي السعودي . . .

طرحوا قضية نريد الدستور وانتخابات ، طلبوا منهم طرح شعارات وطنية مجردة وليست دينية ، وحتى الآن لا استجابة من الحكومة ، وحدث تفاهم على تهدئة الشارع وعودة من خرجوا من البلد ، ولم

ينفذ ذلك . . . . ، فطرحوا الكفاح السري . . . ثلث الميزانية للجيش والبوليس والأسلحة . . . .

قضية الكويت اعتبرت قضية الخليج . . . . فلماذا لا تعتبر مشكلة قضية البحرين قضية الخليج؟ . . .

الغرب الذي يتكلم عن الديمقراطية وحقوق الإنسان ، لم يقرر عدم قبول الدولة التي لا تمارس فيها ديمقراطية وحقوق الإنسان في عضوية الأمم المتحدة .

(٢٢) نحن أمام ظروف حياتية صعبة . . . ، المجتمع العربي والخليجي يواجه قوتين على الساحة :

١ ـ الدولة كقوة حياتية . ٢ ـ الظاهرة الدينية .

هاتان القوتان الأساسيتان في الساحة ، في حالة مواجهة أو بداياتها ، وهذه المواجهة ستنهك المجتمع . . . ، ستتعب الطرف الآخر ، المجتمع والإنسان ، وبالتالي ستنهك الموارد وهي شحيحة . . . ، فالمواجهة ـ كنتيجة وتداعيات ـ ستدخلنا في متاهات معقدة ، مع أننا بحاجة إلى مزيد من الاستقرار . . . ، نتحدث عن قرن جديد قادم يتطلب الاستقرار ، إلا أن التشتت سيدخلنا في متاهات سلبية .

ـ العنف ليس نزاهة أو سياحة ، من يلجأ إليه على الصعيد الفردي أو كبرنامج سياسي ، له ثمن يدفعه الفرد أو الحزب أو الجماعة ، والثمن السجن أو حياته . . . ، هذا العنف لا يأتي اختياراً ، وله ثمن يصل إلى الحياة .

ـ من يلجأ إلى العنف هو مضطر ، فمن دفع الإنسان إلى هذا الخيار؟ هل المسؤول البيئة والظروف؟ هل المسؤول الحكومة؟ هل المسؤول الفكر؟ أم أيدي خارجية؟

مهمة المواجهة :

- لا نبرر العنف أو تعاقد معهم أو تهاون معه ، ما عدا العنف ضد الاحتلال والصهيونية والأعداء ، أما غير ذلك فلانبرره ولا نجد له أعذاراً .

- يجب ، عبر كتاباتنا ونشاطاتنا ، أن ندفع الحكومات للتعامل مع هذه الظاهرة تعاملاً رشيداً فنكون خدمنا مجتمعنا .

- التيار الإسلامي . . . المشروع الإسلامي . . . البرنامج الإسلامي . . . ، إنه جزء من هذا المجتمع ، تيار أصيل في المجتمع يمثل شريحة فيه يتعذر إزالته ، ولكن مشكلته أن يطرح برنامجاً أخلاقياً مقنعاً ، ففي المجتمع متغيرات مؤثرة وسلبيات ، فبعدهم الأخلاقي قوي ، وبعدهم التنموي والسياسي ضعيف ، فيجب التعامل مع هذا التيار تعاملاً رشيداً والمعايشة معهم .

في أمريكا ، ظاهرة التيار الديني ، لهم برنامج ديني مسيحي ، يركزون على قضايا أخلاقية ومخدرات ، وإصلاح ديني مقنع ، ولكن هذا التيار متحالف مع الجمهوريين ، ومع اليمين المتطرف الفاشي ، وبرنامجهم يتعارض مع مصالح المواطنين .

(١٠) كيف نتعامل مع هذا التيار؟ أشار (٣٧) إلى أسلوب حوار ديمقراطي معه ، وكما قال (٢) عن كيف يفكر التيار وكيف يرى نفسه . . .

واقع الفكر الديني المتعصب الذي لا يرى غير رأيه ، ويعتبر رأي غيره مخالفاً للدين وكفراً . . . ، فمن هذا المنطلق ، كيف يكون الحوار معه؟ . . . إنهم يرفضون الحوار مع التيارات الأخرى باعتبارها غير مقبولة منهم . . . ، حتى لو جاء من يحاورهم من منطلق التراث

والفكر الديني ، يُقال له إنك تقصد هدم الدين . . . ، فالفكر السائد لديهم شمولي ، ابتداء من العبادات ، اللباس . . . . إلى العلاقات الدولية . . . . ، فمن هذا المنطلق الشمولي ، لا مجال للرأي الآخر في الحوار . . . . ، ولا أقصد أننا نرفض الحوار ، ولكنهم هم الذين يرفضونه .

حتى لو كان هناك حوار غير مباشر ، من خلال الصحافة أو النشر أو الكتب ، فأيضاً من يكتب سيحاكم ، والدولة لا تحمي الرأي الآخر . . . . كما في مصر والسعودية . . . ، فمن هذا الواقع ، تبقى المعضلة ، كيف الدخول في الحوار وكسر الحاجز؟

هناك أمران :

١ ـ أن يكون للدولة دور في إيجاد الحوار ، بتشجيع الفكر الإسلامي المستنير المتجدد ، وحماية الرأي الآخر .
٢ ـ تكون تيارات دينية أخرى ، لها رأي أقل تطرفاً ، وذلك يحتاج وقتاً طويلاً .

(٣٩) أشارك في التشاؤم ووجود الهم الموضوعي الوطني على الساحة الخليجية ، كواقع تزايد العنف في المنطقة ، كسبب لغياب الديمقراطية وحقوق الإنسان ، ومن الخارج ضغط النظام الإيراني ، ومحاولة ضرب إيران من أمريكا وإسرائيل ، مما يؤدي إلى تزايد العنف في المنطقة . . . ، فأرى فتح سبل الحوار مع السلطة الإيرانية .

أيضاً من تزايد الامتداد الإسرائيلي والأمريكي في المنطقة العربية والخليجية بالذات ، مما يؤدي إلى زيادة العنف ، لأن جزءاً من شعاراتها ومخزونها التراثي ، ما يعارض الامتداد الإسرائيلي والأمريكي

ويرفضه ، لذلك تزايد ذلك النفوذ ، والسلام مع إسرائيل سيزيد من العنف ، والتزايد في التطبيع في المنطقة سيزيد من الظاهرة ، وأبسط مثال على ذلك ، أنه في مصر ، تزايد العنف بعد كامب ديفيد أكثر منه قبلها ، وبالمثل سيحدث في الخليج . . . ، فمواجهة العنف يكون باقتلاع جذوره ، وهو التطبيع مع إسرائيل وأمريكا .

طرح أن تزايد العنف بسبب الفقر ، وتعثر برامج التنمية ، لأن المنطقة ليس فيها برامج تنموية ناجحة ، مما يزيد الظاهرة . . . ، فكل المؤشرات تشير إلى تزايد البطالة ، مما يقتضي علاجها ، لأن تزايد البطالة سيؤدي إلى تزايد العنف . . . ، فيجب معالجة مشكلة الفقر والبطالة .

ما العمل والسبل؟

- تضييق منابع أو فرص العنف . . . . ، يبدأ بالبحث عن تغيير نظم الحكم بسبل ديمقراطية .
- محاولات خارجية . . . ، العقود التي وقعتها الدول مع أمريكا ، ستزيد مشكلة البطالة ، الاتفاق العسكري أصبح يؤدي إلى زيادة فرص البطالة والكساد الاقتصادي ، وأبسط مثال ، البحرين وما تم خلال العام الماضي من العنف بسبب تواجد القوات الأجنبية في الخليج .
- العمل على الاستقرار الأمني في المنطقة .
- الحصار أو تضييق الخناق على الجماعات الإسلامية ، سيؤدي إلى مزيد من العنف ، فليس من الضروري أن التضييق عليها أو مواجهة أساليبها ، يؤدي إلى إضعافها ، بل بالعكس .

(١١) محاولة تجميع ما طرح ، وتصحيح بعض الانطباعات . . .

ما طرح أمس ، ليس محاكمة للتيارات الإسلامية ، فكلنا في قارب واحد ، والبعض يصر على المزايدة . . . ، المشكلة أنه يجب معرفة الوجه الآخر للكارثة ، وسببها من الداخل وليس فقط من الخارج ، يجب وضع الاثنين معاً .

المثقفون العرب بين خيارين ، السلطة والتيارات الإسلاموية ، فلاسلطة تنظر إليهم كفئة خارجة في أفكارها ، والتيارات الإسلامية تتهمها بأنها تيار فاسد .

ليس المطلوب إبعادهم ، فالحرية لهم ولسواهم ، إذا أقروا بذلك يمكن الحوار ، الحوار معهم قائم ، ولكنه من اتجاه واحد غير الإسلامي ، أما هم فإنهم لا يقبلون . . . ، فلابد من التعامل بموضوعية واضحة .

موقفهم من الغرب كاستعمار أو امبريالية أو كموقف صليبي؟ فهل المواجهة مع الغرب كاستعماري أم امتداد لحرب صليبية . . . في الواقع إنهم مختلفون . . .

عند الحوار معهم ، الترابي قال إن الضرورة تبيح المحظورات ، فاليوم ضد أمريكا ، وغداً يتعاون معها ، مما يجعل إمكانية التعامل مع الإسلامويين صعب .

يجب علينا إدانة أسلوبهم مع المثقفين واضطهادهم ، فلا بد أن يكون التعاطف موضوعياً .

الحديث عن التجربة السودانية . . . ، في الجزائر وئدت الديمقراطية قبل أن تكتمل ، ولكن في السودان وئدت ديمقراطية وهي قائمة ،

فالسودان لم يعرف تعذيب الخصوم السياسيين إلا بعد حكم الإسلامويين . . . . ، فيجب أن تكون نظرتنا موضوعية .

المثقفون يعتبرون أن التيار الإسلامي شعبياً معهم الشارع ، فهل هي حقاً حركات شعبية ، أم أن لديها قدرة على تحريك الشارع ، أعتقد لا ، هناك فراغ سياسي ، وهم يملأونها ضجيجاً وصخباً . . . ، والنازية لم تأت عن طريق التصويت ، ولكن بعد وصول هتلر إلى السلطة ، أحرق البرلمان الرايخ ، فالديمقراطية الحقيقية لا تتحول إلى ديكتاتورية ، لاسيما إذا كان لديها برنامج ديمقراطي . . . ، فأرى عدم الأخذ باقتراح (٢) ، وإنما تكون مجرد إعلان أونداء .

(٣٢) تعليق . . . نظام الندوة نقاش . . . ، أعتقد أن النقاش في هذه الندوة ، أكثر ثراء وفائدة ، ومع ذلك هناك سلبيات بقدر ما له من إيجابيات ، نقاش ممتد ومتسع وجاوز حدود الموضوع ، من مناقشة ظاهرة العنف إلى محاكمة التيار الإسلامي ، فتوسع وأفقده ميزة التركيز . . . ، فإن فهم ظاهرة العنف لم يحظ بالتركيز الكافي . . . ، فمثلاً ، من النقاط البارزة ، أن من الأسباب عنف الدولة ، مع الفارق ، فلم يعط ذلك حقه في النقاش ، وكأنما عنف الدولة يجب أن يقابله عنف . . . ، فهل إذا كانت الحكومة غير شرعية ، يجب أن يقابلها عنف وتنبيه؟ . . . فهذه مشكلة . . . . عنف ضد المجتمع مرفوض . . . . ، وحتى العنف للتغيير السياسي مرفوض ، لأنه سيعطل العملية الديمقراطية . . .

كمشروع سياسي . . . المراهقة السياسية والتعجل في الموضوع . . ، من يحاور؟ نتكلم كأفراد . . . ، فهناك تعجل . . . نحن مازلنا في المقدمة . . . . ، ففيم نحاور؟ . . . إني أتحاور معهم باستمرار . . . . ، وليس بالضرورة أن يكون النقاش في الندوة مثمراً إلا بوجود الطرف الآخر . . . .

في الكويت ، فيه حوار على مدى (١٥) سنة ، وحالياً يجري حوار ولكنه لا يمتد ، فإذا نوقش مشروع عقلاني ، يطرح أن :

- أبواب الحوار مغلقة .

- فيه عدم ثقة ، لأن الحوار معهم ، يعطي انطباعاً بأن الطرف الآخر متعدد الوجوه ، . . . كان حوار في الكويت ، ولم يستمر لضياع الثقة . . . ، يجري حوار في الطرح . . . الفكر . . . كتابات .

(١٨) مداخل (٣٧) عقلانية ، ولكنهم جماعة لا تؤمن بالعقلانية ، فالحوار يكون مع من يقتنعون بالحوار العقلاني . . .

كان هناك مشروع لاستراتيجية لمواجهة هذا الوضع . . . . هناك إشكالية تتعلق بالتغيير وأسلوبه ، وتوصيلها للناس ، فلا يكفي القول بأن لدينا نية حسنة أو نية معينة للتوصيل . . . ، فأسس التغيير أو مبادئه من الأشكال المقبولة ، بإيجاد أرضية لكيفية هذا التغيير . . . ، فهناك مقومات معينة للتغيير ، والتعرف على ما إذا كانت متوفرة من عدمه ، لأن غيابها يعيق أي محاولة للتغيير .

وتفهم المقومات المختلفة ، فهناك مقومات وعوامل نابعة من الشخص ذاته ، فيجب معرفته .

تغيير يتمشى مع مقومات ومسلمات المجتمع ، وإلا لن يؤدي إلى نتيجة ، فيجب فهم جهات المقاومة للوصول إلى المنشود .

(٣) استثارتني نقطة بأن التراث ليس حكراً على الإسلاميين ، فإنه ليس ملكاً للتيارات الدينية فحسب ، ولكنه للجميع ، فأفكر ، ما المقصود من استلهام التراث؟ . . . إن التراث متشرب فينا ، فهل المقصود باستلهام

التراث هو تمجيده فقط وإلغاء ما لدينا من تحفظات عليه من أجل الحركات الدينية أو لتقبل بنا الحكومات . . . ، هذه نقطة يجب أن يكون موقفنا حذراً بشأنها . . . المواقف من الحكومات الإسلامية .

الرئيس : في نهاية اللقاء ، بودي أن أشكر الجميع على تلبيتهم دعوة منتدى التنمية ، وعلى مساهماتهم الفاعلة في النقاش والحوار ، ولا شك أن هذا اللقاء هو حلقة في سلسلة بدأت ومازالت ، ونرجو أن تستمر بمنحاها السلمي والحضاري الراقي كما تمنى الدكتور على الكواري ، وكما نتمنى جميعاً في معالجة ظاهرة لها انعكاس كبير على مسيرة مجتمعاتنا .

* * *

أسماء المشاركين

١- د . إبراهيم البعيز
٢- د . أحمد الربعي
٣- د . أحمد العويس
٤- د . إياد مدني
٥- د . بكر حسن
٦- د . تركي الحمد
٧- د . جاسر الحربش
٨- جاسم السعدون
٩- جاسم مراد
١٠- د . حمد الكنهل
١١- د . حيدر إبراهيم
١٢- خليفة محمد بخيت
١٣- خليل حيدر
١٤- د . داوود الشريان
١٥- د . راشد المبارك
١٦- زياد بن طالب المعولي
١٧- رسول الجشي
١٨- د . سعد الزهراني
١٩- سليمان المطوع
٢٠- عامر التميمي
٢١- عبد الجليل الغربللي
٢٢- عبد الخالق عبد الله
٢٣- عبد الرحمن العيسي
٢٤- د . عبد الرحيم شاهين
٢٥- د . عبد الرضا أسيري
٢٦- د . عبد الرزاق الفارس
٢٧- د . عبد العزيز الجلال
٢٨- د . عبد العزيز السلطان
٢٩- د . عبد العزيز العنبر
٣٠- د . عبد العزيز الشبل
٣١- عبد الله الغانم
٣٢- عبد الله النيباري
٣٣- عبد الله زينل
٣٤- عبد الله مناع
٣٥- عبد المحسن تقي
٣٦- عدنان عبد الله ميمني
٣٧- د . علي الكواري
٣٨- علي الموسى
٣٩- علي المناعي
٤٠- د . فهد الدوسري
٤١- د . محمد الرميحي
٤٢- محمد الهاجري
٤٣- د . محمد غباش
٤٤- د . موضى الحمود
٤٥- د . ناصر البريك

AL-ASSRIYA PRINTING PRESS
Tel.: 2445987- Fax: 2420364

AL-ASSRIYA PRINTING PRESS
Tel: 2445987- Fax: 2420364